الأمـم المتحـدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٤٩٣** (الاستئناف ١)
الجمعة، ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابليير/السيد دوكلو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جونوا
	غانا	نانا إفاه أبنتنغ
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد هانيدا
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

06-43913 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت للتو رسائل من ممثلي باكستان وجنوب أفريقيا وفييت نام، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

شغل ممثلو باكستان وجنوب أفريقيا وفييت نام المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

السيد تشركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن المواجهة المحتدمة وسفك الدماء في المنطقة – في لبنان والأراضي الفلسطينية – يسببان أقصى درجات القلق في روسيا والعالم أجمع. فعدد الضحايا بين السكان المدنيين يزداد وخطر وقوع كارثة إنسانية واسعة النطاق يتعاظم.

لقد قدم المشاركون في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في سان بيترسبرغ تقييماً شاملاً بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إذ يُنهي صمته اللاإرادي، لا بد أن يُسمِع صوته الرسمي. ونتوقع من أعضائه أن يتحملوا مسؤولياتهم كاملة وأن يسترشدوا بكل حزم بمبادئ الميثاق وبهدف تحقيق سلام دائم وشامل في المنطقة، مع مراعاة مواقف جميع الأطراف والاتفاقات القائمة.

وما فتئت روسيا تلتزم بمكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره بعزم. ونؤكد مرة أخرى ضرورة الإفراج الفوري وغير المشروط عن الجنود الإسرائيليين المختطفين.

ولإسرائيل حق مشروع في ضمان أمنها. ومع ذلك، فإن حجم استخدام القوة والخسائر البشرية والدمار يبين أن الأعمال التي أُعلن عن القيام بها لتحقيق تلك الغاية تتجاوز كثيراً كونها عملية لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أنه يجب الامتثال الشديد لقواعد القانون الإنساني الدولي.

وازداد شعورنا بالخطر إزاء مصير السكان المدنيين في منطقة العمليات القتالية بسبب وجود مئات من المواطنين الروسيين في منطقة الصراع. ونحن نشكر الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين على المساعدة في إجلائهم.

وسوف يتطلب تطبيع الحالة في لبنان والأراضي الفلسطينية جهدا ذا أوجه عدة من جانب المجتمع الدولي. وإن أهم متطلب في هذه المرحلة هو التوقف الفوري عن العمليات القتالية. ونحن نؤيد المناشدة التي وجهها رئيس وزراء لبنان السنيورة. ومن الضروري أن تتوقف كل أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات الإرهابية وأعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير. وإن وقف إطلاق النار سيسمح للمدنيين أن يتركوا في حرية وأمن مناطق الصراع وأن يجعلوا في الإمكان معالجة المشاكل ذات الصلة عن طريق القنوات السياسية والدبلوماسية.

وهذه بالضبط هي نقطة التركيز الحالية للجهود الدبلوماسية من جانب روسيا التي أوفدت ممثلين على مستوى رفيع إلى الشرق الأوسط. وسنستمر في العمل لبلوغ تلك الأهداف بالتعاون مع كل الأطراف المهتمة بالأمر.

ونحن على يقين بأنه لا يمكن وجود حل عسكري لهذا الصراع أو لأنه مشكلة من المشاكل في الشرق الأوسط. ويجب أن يكون هدف الجهود الدبلوماسية الجماعية في المستقبل موجها نحو البحث من سبل عملية لإيجاد ظروف للوصول إلى نهاية سريعة لإراقة الدماء ولوضع هذه الأزمة على مسار تسوية سياسية.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود البدء بالإعراب عن تعازينا في ذكرى ضحايا العنف، سواء كانوا في لبنان أو في إسرائيل أو في فلسطين، معبرين عن أعمق تعازينا لأسرهم على تلك الخسارة. ومثلما قال رئيس الوزراء كارامانليس إنه لا يمكن تصنيف العنف، أي عنف، على أنه جيد أو سيء. إننا نشجبه كلية ودون مواربة وقطعيا.

وتؤيد اليونان كليا البيان الذي سيتقدم به في ما بعد الممثل الدائم لفنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط هي مدعاة للقلق الشديد، وتنذر بتداعيات بعيدة المدى للشرق الأوسط كله. واستخدام القوة مؤخرا في لبنان وإسرائيل قد وجّه ضربة ضد أهم حق – الحق في الحياة. وفي هذا امتحان للضمير ولمبادئ المجتمع الدولي وقيمه. لقد آن الأوان لوقف العنف. علينا أن نعود إلى الدبلوماسية وإلى إيجاد الحد الأدنى من الثقة بين شعوب المنطقة للسماح بتنمية عملية سياسية من المفاوضات المؤدية إلى تسوية سلمية ودائمة. إن الحالة الإنسانية المتردية والتدمير الكثيف للبنية التحتية المدنية، عدا عن إزهاق الأرواح المدنية بلا تمييز، يتطلبان الاهتمام العاجل من جانب المجتمع الدولي. ومن الواضح أن حالة تبلغ خطورتها مثل الحالة الراهنة لا يمكن لها أن تستمر.

نحن نستنكر معاناة السكان المدنيين سواء كانوا في لبنان أو في إسرائيل أو في الأراضي المحتلة. وندعو كل الأطراف إلى استخدام أقصى ما يمكن استخدامه من ضبط النفس، وندعو إلى الوقف الفوري للعمليات القتالية لكي نمنع المزيد من الخسائر في الأرواح. ويجب السماح لوكالات الأمم المتحدة وللعاملين الإنسانيين بالوصول إلى جنوب لبنان لتقييم حاجات السكان المدنيين وإيصال المعونة الإنسانية التي تدعو الحاجة إليها. وفي هذا الصدد، نؤيد مناشدة الأمين العام لإنشاء ممرات آمنة تسمح للعاملين الإنسانيين ولإمدادات الغوث بالوصول إلى السكان المدنيين.

ونحن نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الجنود الإسرائيليين المخطوفين وكذلك الكف الفوري عن كل الهجمات على المدن والقرى الإسرائيلية. ونحن نعترف بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس. إلا أنه على إسرائيل، حينما تستخدم هذا الحق، أن تراعي التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. والأعمال المنافية للقانون الدولي لا يمكن لها أن تخدم الشواغل الأمنية المشروعة لأي كان. وفي هذا الصدد، نكرر نداءنا إلى إسرائيل ألا تلجأ إلى استخدام القوة بطريقة زائدة عن الحد. وفي رأينا أن ذلك لن يحل المشاكل الراهنة.

ويجب تأمين واحترام سيادة لبنان ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي. ويجب رفع الحصار الجوي والبحري عن البلد فورا، كما يجب ألا يزداد تقويض استقرار البلد وحكومته الشرعية.

ومن الحتمي، في الوقت ذاته أن يقدم الدعم للحكومة اللبنانية لكي تتمكن من اتخاذ إجراء عاجل وفعال وقوي لمنع المزيد من الهجمات ضد إسرائيل من جانب حزب الله. ونحث على تطبيق قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) بما في ذلك حل كل الميليشيات ونزع سلاحها.

إن المقترحات التي تقدم بها الأمين العام بالأمس في إحاطته الإعلامية للمجلس تشكل أساسا جيدا وسليما لتسوية مستدامة وهي جديرة بدراسة عاجلة من جانب المجلس. وعلى مجلس الأمن الآن أن يتخذ إجراء عاجلا لأن المزيد من التأخير والصمت سيضعف مصداقيتنا الجماعية.

وفي هذا المنعطف الخطير، نعتقد، قبل كل شيء، أنه يجب علينا ألا نفقد رؤية تصورنا المشترك المتفق عليه لتسوية

دائمة وشاملة وقادرة على الحياة لقضية فلسطين التي تقبع في قلب كل الصراع في الشرق الأوسط.

وستبقى اليونان ملتزمة بالتوصل إلى تسوية كهذه، قائمة على أساس كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) بالإضافة إلى مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، مما يؤدي إلى وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين مستقلة وقادرة على الحياة، تتعايشان مع بعضهما جنبا إلى جنب، في سلام وأمن، داخل حدود معترف بها دوليا.

وفي هذا السياق، نؤيد بحزم موقف المجموعة الرباعية بأنه يجب على كل أعضاء الحكومة الفلسطينية الالتزام بعدم العنف، وبالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وبقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خارطة الطريق.

على هذا الأساس، يقف المجتمع الدولي مستعدا للاستمرار في تأييد الفلسطينيين في مسعاهم لبلوغ أهدافهم بصدد بناء مؤسسات دولة ديمقراطية وتنمية اقتصادية واجتماعية.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): مرة أخرى، يستنكر وفد بلدي تصاعد العنف في الشرق الأوسط وضياع المئات من الأرواح البشرية. إن تصعيد العنف هذا وامتداده إلى لبنان قد أثاره هجوم من جانب حزب الله، وهو عمل عدواني لا تقبله أية دولة ونجم عنه رد فعل عسكري من جانب إسرائيل في لبنان.

لقد زادت أعمال حزب الله من خطر تصاعد العنف في الشرق الأوسط الذي ظل مترديا منذ ٢٥ حزيران/يونيه نتيجة لعمل مماثل كانت حكومة السلطة الفلسطينية التي تقودها حماس مسؤولة عنه.

تلك الاختطافات والهجمات، وتشابهها لم يكن عفويا، استدعت في كل من الحالتين رد فعل من جانب قوة الدفاع الإسرائيلية وذلك لمناهضة أعمال جماعات مسلحة لم تنبذ العنف - جماعات تشكل الحكومة أو جزءا من حكومة السلطة الفلسطينية وحكومة لبنان على التوالي.

إننا نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وهي معرضة باستمرار للهجمات بالصواريخ التي يطلقها حزب الله. ورغما عن ذلك، يجب عليها أن تمارس ذلك الحق مع الامتثال في الوقت ذاته لمبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك القانون الإنساني الدولي، متجنبة الاستخدام المفرط للقوة، الذي يتسبب في إزهاق أرواح الكثيرين من الأبرياء المدنيين، وفي الإضرار بالبنية التحتية وخلق أزمة إنسانية. وينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى للصراع في لبنان من خلال إجرائين مزدوجين. الإجراء الأول يتمثل في تحقيق وقف العمليات العدائية في أقرب وقت ممكن، وعلى أية حال، وبموازاة تحقيق ذلك، التوصل إلى هدنة إنسانية من أجل تجنيب السكان اللبنانيين المزيد من التدهور في حالتهم.

وينبغي أن يكون إجراء المجلس الثاني التوصل إلى اتفاق سلام نهائي وفقا للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، أي التوصل إلى اتفاق يعيد بسط السيادة اللبنانية على كامل أراضي لبنان، بما في ذلك نزع سلاح حزب الله وجميع القوات العاملة خارج سلطة الدولة اللبنانية. ولذلك، نؤيد العناصر التي اقترحها الأمين العام والبعثة الخاصة التي أُوفدت إلى الشرق الأوسط، ونثق بأن جميع الأطراف ستأخذ هذه العناصر في الحسبان الواجب من أجل تحقيق تسوية الأزمة.

وبالمثل، في ما يتعلق بفلسطين، لا بد من التذكير بأن أي اتفاق ينبغي أن يأخذ في الحسبان جميع الالتزامات التي

وضعتها المجموعة الرباعية على عاتق السلطة الفلسطينية. وهذا يعني أن حماس يجب أن تعترف بإسرائيل، وأن تنبذ العنف، وأن تمتثل إلى جميع الاتفاقات السابقة التي قبلت بها السلطة الفلسطينية نفسها. إن حلا تفاوضيا بشأن التعايش السلمي بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، بحدود آمنة ومعترف بها دوليا لا يعدو عن كونه حلا غير واقعي طالما أن أحد الطرفين ينكر على الطرف الآخر حقه في الوجود.

إننا ندعم دعما راسخا الإجراءات التي تقوم بها لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين المختطفين من قبل مجموعات إرهابية في لبنان وغزة ولتأمين إعادتهم الفورية إلى إسرائيل، وكذلك لإطلاق سراح المسؤولين الفلسطينيين المنتخبين الذين احتُجزوا مؤخرا بطريقة غير قانونية من جانب إسرائيل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نحبذ القيام بعملية تعزيز كبيرة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتحويلها إلى قوة قادرة على مساعدة السلطات اللبنانية على ضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

وبينما يتم تحقيق وقف الأعمال العدائية لا بد من التصدي للأزمة الإنسانية التي يعاني منها سكان لبنان. ووفقا لمعلومات مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين يوجد نصف مليون شخص تأثروا بالصراع، بمن فيهم المشردون داخليا. وإلى جانب ذلك، كان لا بد من إجلاء ٧٠ ٠٠٠ شخص من بيروت، بينما لا يزال في لبنان ١١٥ ٠٠٠ شخص من مواطني البلدان الأخرى. ووفقا لمعلومات لجنة الصليب الأحمر الدولية، تعرض أكثر من ١٠٠ بلدة ومدينة في لبنان إلى الهجمات التي شُنت من الجو والبحر والبر.

كما أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية جمع معلومات تفيد بأن ٣٠٠ شخص قُتلوا، بالإضافة إلى ٨٦٠ شخصا أُصيبوا بجراح، بمن فيهم المدنيون والمقاتلون، ووقعت عملية تدمير واسعة النطاق للهياكل الأساسية العامة، بما في ذلك المستشفيات، وشبكات الطرق، والجسور، وخزانات الوقود والمطارات والموانئ.

وإزاء هذه الأزمة الإنسانية المؤثرة، فإن بيرو تدعو إلى إعلان هدنة إنسانية على الفور، بحيث تسمح بفتح ممرات جوية وبحرية وبرية لضمان الوصول الفوري من جانب الوكالات الإنسانية ولإجلاء المواطنين الذين هم من بلدان ثالثة. ونحن على ثقة بأننا نستطيع التعويل على تعاون إسرائيل ولبنان في هذا الشأن. ومن الضروري أيضا أن يُضمن للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول إلى من هم في حاجة إليها في هذا الوقت. وأخيرا، من الضروري اتخاذ هذه الخطوة الأولى ضد العنف.

السيدة تاج (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): نشكر السيد فيجي نامبيار وأعضاء فريقه على تقرير بعثتهم إلى الشرق الأوسط. ونود الإشادة بالفريق لأنه تمكّن من تغطية مساحة كبيرة خلال وقت قصير وكانت جهوده مشجعة، بالإضافة إلى المبادرات الدبلوماسية الجارية الآن لاستكشاف الوسائل لنزع فتيل الأزمة. ونشكر أيضا السيد إغلاند على عرضه عن آخر التطورات المتعلقة بالأزمة الإنسانية في لبنان وفي غزة.

إننا نستشعر الخطر والحزن إزاء الدمار الذي حل بلبنان وغزة خلال الأيام العشرة الماضية والذي أسفر عن قتل وجرح المئات من السكان المدنيين. فقد نزح أكثر من نصف مليون شخص بسبب الحرب الدائرة الآن، الأمر الذي عرقل حياة الشعبين اللبناني والفلسطيني وجلب عليهما نتائج مدمرة. وكما ذكر السيد إغلاند، فإن المواد الأساسية آخذة في النفاد وتقترب الحالة من وقوع أزمة إنسانية هائلة، الأمر الذي يستدعي استجابة عاجلة من المجتمع الدولي.

السيد الرئيس، حيث أننا نناقش هذه المسألة منذ أسبوع، ولكي نستجيب إلى طلبكم بأن تكون البيانات قصيرة، فلن نكرر ما قلناه في الجلسات السابقة، بل سنقتصر على بعض الملاحظات.

أولا، في الوقت الذي ندعو إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، نعتقد أن من الممكن استكمال وضع خطة لإنهاء الأزمة بسرعة. والعناصر التي اقترحها الأمين العام بالأمس حول الإجراءات العملية الرامية إلى وقف العنف المتصاعد تلقى تأييدنا الكامل. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد كأمر أساسي أن على مجلس الأمن أن يستجيب، ومن المحبذ أن تكون هذه الاستجابة من خلال قرار يسبقه بيان صحفي، وفقا لمناقشاتنا في الجلسات السابقة.

ثانيا، هناك حاجة فورية إلى وضع حد للأعمال العدائية من أجل وقف فقدان الأرواح والمعاناة. وقد أحطنا علما بالاقتراح الذي قدمه السيد نامبيار لضمان صيغة ما لوقف الأعمال العدائية، بينما يجري العمل من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ونحن نؤيد هذه الفكرة. ونأمل أيضا أن يتم تلبية طلب السيد إغلاند بإقامة ممرات إلى لبنان وفي داخله.

ثالثا، في ما يتعلق بالخط الأزرق، فإننا نوصي بحزم بتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لكي تصبح أكثر استجابة وفعالية. وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بصيغتها الحالية لا يمكنها أن تنفذ ولايتها لأن الظروف العملياتية قد تغيرت. ولذلك، فإننا ندعو إلى إيجاد قوة أكثر قدرة ويكون لها مفهوم جديد من حيث العمليات والسلطات، وإذا لم يكن ذلك ممكنا على نحو فوري، فينبغي أن يتم بالسرعة المناسبة.

رابعا، إننا نعتقد أن من غير السابق لأوانه أن نبدأ التفكير في المهمة الهائلة المتمثلة في إعادة بناء لبنان. وفي هذا الصدد، نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي للنظر في الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق الطائف، بالإضافة إلى القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وينبغي للمؤتمر كذلك أن يركز على ترسيم الحدود مع إسرائيل وحل النزاع حول مزارع شبعا.

وأخيرا، نود أن نعيد التأكيد على الحاجة العاجلة إلى إيجاد حل دائم وشامل لقضية فلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود، أولا، أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية العلنية يوم أمس وعلى مقترحاته. ونحن نعكف على دراسة مقترحاته بصورة عاجلة. وأود أيضا أن أشكر السيد نامبيار على إحاطته الإعلامية عن مهمته البالغة الأهمية، وأيضا السيد إيغلاند على إحاطته الإعلامية عن جهود الأمم المتحدة لإيصال الإغاثة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها.

وتؤيد المملكة المتحدة تمام التأييد البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

إن الأزمة المتصاعدة في الشرق الأوسط تبعث قلقا بالغا لدى المملكة المتحدة. وهي تهدد أمن المنطقة الأوسع نطاقا وتلحق أذى جسيما بالسكان المدنيين الذين تزداد الإصابات في صفوفهم، بخاصة في لبنان. ونردد على نحو تام نداء الأمين العام أمس. يجب أن تتوقف الأعمال القتالية.

سأركز في المقام الأول على الحالة في لبنان. إننا نقدم تعازينا لحكومتي لبنان وإسرائيل على فقدان حياة المدنيين ولعائلات جميع الذين لحقهم الضرر. ومما أثار قلقنا البالغ أيضا ما سمعناه من الأمين العام بأن اثنين من أفراد الأمم المتحدة لا يزالان مفقودين في جنوب لبنان.

وتقدّر المملكة المتحدة الضغط الذي تتعرض له الحكومتان الإسرائيلية واللبنانية كلتاهما في هذا الوقت العصيب جدا. وتقع على كلتيهما مسؤولية المساعدة على إنهاء الأزمة. وفي هذا الصدد، نرحب ببيان الممثل اللبناني اليوم عن رغبة لبنان في بسط سلطته على كل أرضه.

ومن المهم أن نتذكر أن هذه الأزمة قد أثارها حزب الله. لقد تسلل متشددوه إلى إسرائيل وقتلوا ثمانية جنود إسرائيليين وخطفوا اثنين آخرين. هذه محاولة متعمدة من جانب حزب الله لزيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة دون أدنى اعتبار للأثر الذي يمكن أن تخلفه أعماله على شعب لبنان والحكومة اللبنانية والمنطقة الأوسع.

والطريقة الأسرع والأسهل إلى إنهاء الأزمة الراهنة هي إطلاق سراح الجنديين. ولذلك، نؤكد على الدعوة إلى إطلاق سراحهما الفوري وغير المشروط.

وحزب الله لا يعمل منفردا. فكما قال متكلمون آخرون، تقف سورية وإيران وراءه، تقدمان الدعم له وتعطيانه التوجيه. إذ توفر سورية الدعم المادي لحزب الله وتيسر نقل الأسلحة، بما في ذلك الآلاف من القذائف، التي يبدو أن إيران توفرها لحزب الله.

وفي نهاية المطاف لن يكون الاستقرار على الأمد الطويل ممكنا إلا إذا أنهت سورية وإيران تدخلهما في الشؤون الداخلية اللبنانية، وفقا للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وأود أن أنتهز فرصة الإدلاء بهذا البيان لأحث إيران وسورية على استعمال نفوذهما لكبح جماح حزب الله.

وفي ظل هذه الخلفية الصعبة والخطيرة يجب أن يركز المجتمع الدولي على الإجراء الذي يمكن أن يُتخذ لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار ولمساعدة الشعب اللبناني. وتشعر المملكة المتحدة بقلق شديد إزاء عدد الوفيات والإصابات والمشردين الذي أسفر عنه هذا الصراع. وقد أوضحنا لإسرائيل مرارا وتكرارا وبقوة أنه يجب عليها أن تتصرف بضبط للنفس – أكبر قدر من ضبط النفس. لإسرائيل كل الحق في الدفاع عن نفسها حيال أعمال الاستفزاز الفظيعة هذه، ولكننا ندعوها إلى بذل المزيد من الجهود لتفادي الإصابات في صفوف المدنيين.

ونرحب بجهود الأمم المتحدة لإيصال الإغاثة الإنسانية، كما أوجزها لنا يان إيغلاند. والاتحاد الأوروبي على استعداد أيضا لأن يؤدي دورا رئيسيا، حيثما تسمح بذلك الحالة في الميدان. ووافقت المملكة المتحدة على تقديم مليوني جنيه كمساعدة إنسانية فورية للبنان. ونقوم أيضا باتخاذ ترتيبات لإرسال اثنين من المستشارين في مجال المساعدة الإنسانية ومستشارين في مجال التعمير إلى المنطقة في أقرب وقت ممكن لتقييم ما يمكن أن نفعله بالإضافة إلى ذلك.

ومن الواضح من وكالات المساعدة في لبنان أنها بحاجة إلى أن توفر لها سبل الوصول الفوري إلى المشردين والجرحى. وهي بحاجة إلى ضمان سلامة وأمن سبل الوصول، وألا تكون تحت تهديد التعرض للهجوم، وذلك من أجل تأمين الإغاثة للذين هم في أشد الحاجة إليها. ونؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى الإنشاء الفوري للممرين الإنسانيين. ونرحب بما قاله الممثل الإسرائيلي اليوم عن الإخلاء وبما قاله أناس آخرون عن إنشاء هذين الممرين الإنسانيين. ولكن من الضروري أن يتعاون الجميع في الميدان على إنشاء مرافق الإخلاء وإيجاد طرق لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى المدنيين اللبنانيين في الميدان.

ونحن جميعا نتفق على وجوب إنهاء الأعمال القتالية، ولكن، كما سمعنا من فريق الأمين العام، تعترض عقبات كأداء سبيل تحقيق وقف لإطلاق النار أو حتى الحد من

العنف بسرعة. وذلك يؤكد على الحاجة إلى إنشاء الممرين الضروريين ليكون وقف إطلاق النار ذا مصداقية ودائما. ونرحب بالمقترحات التي قدمها الأمين العام والتي مفادها أنه يجب على نحو خاص أن يُخلى سبيل الجنديين الإسرائيليين فورا وأن ينهي حزب الله هجماته على إسرائيل. ويجب علينا أيضا أن نساعد حكومة لبنان على امتلاك السيطرة الكاملة على كل الأرض اللبنانية.

وفي هذا السياق، تعمل المملكة المتحدة مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، على الإتيان بأفكار تتعلق بإنشاء قوة دولية لتقديم الدعم لحكومة لبنان في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ابتغاء ضمان الأمن في الجنوب اللبناني.

وفيما يتجاوز الأزمة الماثلة، نحن بحاجة، كما قال الأمين العام، إلى إطار سياسي لمستقبل لبنان. والأمم المتحدة ملتزمة بالعمل معه لتحقيق ذلك في أقرب وقت ممكن.

وسمعنا أيضا من السيد نامبيار والسيد إيغلاند عن الحالة في الأراضي المحتلة. ولدى المملكة المتحدة أيضا وجوه قلق عميق فيما يتعلق بالحالة في غزة. إن تصاعد العنف منذ هجوم ٢٥ حزيران/يونيه على معبر كيريم شالوم تسبب في معاناة كبيرة على الجانبين وإصابات متزايدة. ونحن نقدم تعازينا للجانبين بشأن الخسائر في أرواح المدنيين. ونؤكد على الدعوة إلى إخلاء سبيل العريف شاليت على نحو فوري وغير مشروط. ونشجب أيضا استمرار الهجمات بالصواريخ من غزة على البلدات الإسرائيلية. ودَعَونا السلطة الفلسطينية إلى منع جميع الهجمات الإرهابية، بما في ذلك الهجمات بالصواريخ، وإلى العمل من أجل إطلاق سراح العريف شاليت. ونرحب ترحيبا حارا جدا بعمل الرئيس عباس على تحقيق ذلك.

ولا تزال المملكة المتحدة قلقة قلقا بالغا فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في غزة. وأكرر – إننا نقر بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ولكننا نصر على وجوب أن تكون أعمالها متناسبة ووفقا للقانون الدولي.

ويجب علينا إنهاء الأزمة الراهنة عاجلا، كما أفصح عن ذلك كثيرون من المتكلمين. وفي نفس الوقت، وكما سمع السيد نامبيار من كثير من المحاورين في المنطقة، لا يمكن إحلال السلام الحقيقي إلا عن طريق تسوية دائمة. وأولويتنا يجب أن تكون إيجاد الظروف الملائمة للاستئناف المبكر للمفاوضات. والأحداث التي شهدناها حول حدود إسرائيل في الأيام القليلة الماضية أكدت على الطابع الشديد الإلحاح لتحقيق تسوية دائمة والأخطار المقترنة بافتراض أن هناك بشكل من الأشكال حلا عسكريا لهذا الصراع.

ونعتقد بأن المفاوضات هي السبيل الوحيد الذي له مقومات البقاء لتحريك عملية السلام إلى الأمام. وهدفنا لا يزال التوصل إلى حل تفاوضي يستند إلى إقامة دولتين ويحقق عن طريق خارطة الطريق. ولا توجد بدائل من ذلك، ويتعين علينا جميعا أن نعمل معا لنجد طريقا في الأزمة الراهنة يعيدنا إلى ذلك المسار.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر المستشار الخاص للأمين العام، السفير نامبيار، ووكيل الأمين العام يان إيغلاند على إحاطتيهما الإعلاميتين. والدانمرك تؤيد أيضا البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

في الأسبوع الماضي، أعربتُ للمجلس عن قلق الدانمرك من أن احتمالات السلام الدائم في الشرق الأوسط تتلاشى. واليوم، تبدو هذه الاحتمالات أقل بكثير من أي وقت مضى. والتحدي الأكبر الذي يواجه المجلس والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا هو العمل مع الأطراف

المعنية لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط وإحياء الأمل لدى شعوب المنطقة.

وفي الأسبوع الماضي، شجبنا بأقوى العبارات الذين يقفون وراء خطف الجنديين الإسرائيليين وإطلاق الصواريخ على إسرائيل. وأكدنا على أن تلك الأعمال تفتقر ببساطة إلى المسؤولية وغير مقبولة. ولا ريب في أن حزب الله تقع عليه المسؤولية الكاملة عن تلك الجرائم المهلكة. ولكن أود أن أؤكد على نقطة حاسمة أخرى: هذه العناصر المتطرفة هي، والذين يدعمونها، على نفس القدر من المسؤولية. ولم يؤد ما رأيناه وما سمعناه على مدى الأيام القليلة الماضية إلا لتأكيد أن من يقفون وراء هذه الأعمال هم خصوم للاستقرار والسلام الدائم.

إن التعرض للهجوم، كما تعرضت إسرائيل، يعطي الحق في الدفاع عن النفس. غير أن الأعمال الدفاعية يجب أن تتمشى مع القانون الدولي. ولا بد لإسرائيل من أن تكفل القيام باستجابتها على نحو تناسبي ومعتدل، وفي احترام كامل لالتزامات الدول بحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية في زمن الحرب. وتعرب الدانمرك عن قلقها الخطير إزاء الحصيلة المتزايدة من الخسائر بين صفوف المدنيين والتدمير الواسع النطاق للبنى التحتية المدنية. ويجب على إسرائيل أن تتحلى بأقصى قدر من ضبط النفس وأن تتجنب المبالغة في ما تضطلع به من إجراءات.

وتساند الدانمرك بثبات كذلك حكومة رئيس الوزراء السنيورة في بيروت. ذلك أن فشل حكومته يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الاستقطاب والتطرف. فالتحدي الشامل يتمثل في تفادي تعزيز التطرف بصفة عامة في هذه المنطقة.

لقد وقع الشعب اللبناني ومواطنو بلدان أخرى رهائن في وسط هذه الأعمال القتالية المروعة. وتناضل حكومته المنتخبة ديمقراطيا للنهوض بالعبء الواقع على عاتقها. والأزمة الإنسانية تستفحل مع كل ساعة تمر. ويُبرِز وكيل الأمين العام يان إيغلند في تقييمه المثير للاهتمام لخطورة الحالة ضرورة القيام بإجراء دولي عاجل. ويحدونا لذلك أمل قوي في أن يمكن التوصل بشكل عاجل إلى اتفاق على إنشاء ممرات إنسانية لتقديم المساعدات التي أصبح الواقعون تحت الحصار ورعايا البلدان الأخرى في أمسّ الحاجة إليها. وتعرب حكومتي عن استعدادها للاستجابة الفورية لنداء الأمم المتحدة العاجل الذي يجري إعداده.

وتوافق الدانمرك على ضرورة وقف الأعمال القتالية والعودة إلى العملية السياسية بشكل عاجل. وفي الوقت ذاته، لا مجال لعودة الوضع إلى ما كان عليه. ونؤيد بشدة الجهود التي يبذلها الأمين العام ونرجو أن تنخرط جميع الأطراف ذات الصلة في هذه العملية وأن تدعمها. وما زالت هذه المقترحات العملية قيد الدراسة المتأنية.

ويتمثل أفضل الحلول في دعم جهود الحكومة اللبنانية لاستعادة سيادتها الكاملة على جميع أراضيها، وممارسة حقها وحدها في استعمال القوة في هذه الأرض. وهذا أمر ضروري إذا أُريد التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

ونوافق على أن الأمر سوف يستدعي قوة لحفظ الاستقرار تساعد حكومة لبنان في تلك المهمة الكبيرة. ولا يمكن أن تكون هذه القوة فعالة ما لم توافق جميع الأطراف ذات الصلة على نشرها وعلى ولايتها. ونتعهد بالعمل في تعاون مع المجلس والأمين العام على وضع مفهوم تلك القوة.

ولم أشر في بياني اليوم إلى التطورات المثيرة للقلق في غزة لأني أشرتُ إليها في الأسبوع الماضي. ولكن لكي يكون الحل الدائم فعالا، لا بد له من تناوله على نحو شامل لجميع المسائل المعلقة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين.

وفي الختام أود أن أكرر أن من الأهمية بمكان أن تمتنع جميع الأطراف المتورطة في هذا الصراع عن أي عمل من شأنه أن يزيد الحالة الحرجة بالفعل اشتعالا.

نانا إفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم يا سيدي الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة عن الحالة في الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد عن المأساة في لبنان. وأود أن أتوجه بالشكر إلى المستشار الخاص للأمين العام، السيد فيجاي نامبيار، ولوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد يان إيغلند، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إننا نشعر بالفزع إزاء العنف الذي يجري ونشعر بالحزن لعجز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار. ونعرب عن رفضنا التام لهذا التدمير المتعمد والمنهجي للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ونؤكد بأشد العبارات على القيم الأخلاقية الراسخة المتمثلة في العدل والمساواة واحترام حرمة الحياة البشرية التي يقع علينا جميعا بنفس الدرجة التزام بمراعاتها.

إن أساليب كل من حماس وحزب الله وأعمالهما غير مقبولة. فالتسوية السلمية وليس المقاومة بالعنف هي الحل. ومن حق الجنود الإسرائيليين المأسورين أن يستردوا حريتهم ولا بد لهم من استردادها على الفور. ولكن الإنصاف يقتضي منا أيضا ألا نتظاهر بعدم وجود ضحايا أبرياء للعمليات الإسرائيلية، في ما يطلق عليه الأضرار الجانبية. وفي معظم الأحوال نسمع عن القيام بإجراءات لاتقاء ذلك، ولكننا لا نرى كثيرا من الأدلة عليه. ولا ينبغي التهوين من قدر الحياة البشرية بهذه السهولة باعتبارها من الأضرار الجانبية. فلو خفضنا مستويات معايير السلوك الدولية سترتد إلينا وتطاردنا. ومن ثم لا بد لنا دائما من التزام جانب اليقظة والاستمرار في الدفاع عن قيمنا المشتركة.

وحتى لا يُساء فهم موقفنا، أود أن أشدد على أن المسألة التي نحن بصددها ليست هي حق إسرائيل السيادي في الدفاع عن سكانها المدنيين وسلامتها الإقليمية في مواجهة العدوان. بل هي الكيفية التي تمضي بها إسرائيل، وهي من الديمقراطيات التي تحظى بالاحترام في الشرق الأوسط، في ممارسة ذلك الحق. فالتفاوت في حصيلة الموت ملحوظ ومثير للقلق وهو آخذ في الزيادة باطراد. ولبنان واقع تحت حصار إسرائيلي كامل لا هوادة فيه، برا وجوا وبحرا. وواقع السيطرة العسكرية الإسرائيلية المطلقة في المنطقة يكذّب ما يُدّعى كثيرا من أن هذا البلد القوي يجب أن يتخذ تدابير مفرطة لحماية نفسه، حتى لو كان ذلك يعني سحق دولة أخرى ذات سيادة من الواضح أنها ضعيفة للغاية.

وماذا يمكن أن يبرر التشريد الفجائي لما يتجاوز نصف مليون من البشر وموت ما يزيد على ٣٠٠ شخص آخرين، بمن فيهم الأطفال؟ ورغم أن بعض البلدان لديها الوسائل لإجلاء مواطنيها المحظوظين من القصف الذي لا يرحم والتدمير الأرعن المستمر، فأين يذهب المشردون اللبنانيون؟ أهذه الحرب حقا تتعلق بتفكيك حزب الله؟ إن استعمال القوة لمكافحة الإرهاب كثيرا ما ثبت عدم جدواه.

ويعرب وفدي عن قلقه العميق إزاء التقارير عن الأوضاع التي تفرضها إسرائيل على جنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي وصفها الأمين العام في وضوح بالأمس. وعلى إسرائيل، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، التزام بكفالة سلامة وأمن جميع أفراد الأمم المتحدة الذين لا ينبغي أن يعانوا مقابل إنكارهم للذات في تصديهم لأداء هذا الواجب الدولي.

ومن دواعي الأسف أن إسرائيل قد رفضت نداء الأمين العام العاجل والمجتمع الدولي بالوقف الفوري للأعمال القتالية باعتباره سابقا لأوانه. وكان القصد منه إتاحة الفرصة

للدبلوماسية كي تقوم بدور محوري في البحث عن حل دائم للصراع. ولدينا اقتناع بأن من مصلحة جميع الأطراف أن تصغي لنداء الأمين العام لأنه لا سبيل إلى حل عسكري للأزمة. ولن يؤدي استمرار القتال إلا إلى تدهور الحالة ولن يسبب سوى مزيد من خيبة الأمل.

وفي هذا الصدد، إن مجموعة المقترحات التي أعلنها الأمين العام بالأمس جديرة بأن يُنظر فيها جديا، ووفدنا يؤيدها تأييدا كاملا. والنشر المقترح لقوة حفظ سلام دولية موسعة على امتداد الخط الأزرق هو بالغ الأهمية. ونرجو أن تتفق الأطراف على نشرها. بيد أن حفظ السلام شيء، ومكافحة التمرد شيء مختلف تماما. وستتوقف فعالية هذه البعثة بصفة رئيسية على قدراتها العسكرية. ومن المؤكد أن هذه القوة يجب أن تزيد في حجمها عن القوة المؤقتة وأن تتمتع بولاية أوسع نطاقا منها إذا أُريد لها أن تكون أقوى من الميليشيات في الميدان. وفي الوقت ذاته، ننتظر تفاصيل على وجه الدقة عن الموقع الذي تكون فيه البعثة المقترحة وعن حجمها وتكوينها وولايتها.

وختاما، لا بد لي من التأكيد مجددا على ما ينتظره وفدي من أن يكون هذا المجلس أهلا لمسؤولياته بموجب الميثاق، بوصفه الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولا يجب أن يسمح بأن ينتقص من نزاهته عدم اتخاذ موقف حازم من الحالة في لبنان، ويجب أن يرى من يهمهم الأمر ذلك.

وليس بكثير أن نطلب إلى هذا المجلس، الذي عُرف عنه في أماكن أخرى علو صوته واستعداده للتصرف في الحالات التي يُظن أنها تشكل تهديدات محتملة للسلام والأمن، أن يتصدى لحرب تجري في أكثر مناطق العالم عرضة للانفجار.

إن المجلس يمكنه على أضعف الإيمان أن نؤيد نداء الأمين العام، الذي كرره بعض قادة العالم الآخرين، من أجل وقف القتال فورا، ويدرس عناصر أخرى من مقترحاته بتجرد. ومن المهم كذلك أن نساعد الحكومة اللبنانية على بسط كامل سيطرتها على أراضيها والامتثال لالتزامها في تنفيذ القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). بيد أنه ينبغي أن نضع نصب أعيننا، أنه لا يسعنا تحقيق سلام شامل في لبنان ما لم يكن ذلك السلام مرتبطا بقضية الشرق الأوسط، التي تشكل قضية فلسطين جوهرها.

وبعد عشرة أيام من الصراع في لبنان، بقي المجلس صامتا. ومن خلال صمته أو شلله المتصور، يعطي المجلس مصداقية لاتهامه بالانتقائية والكيل بمكيالين عند نظره في القضايا. فمن ذا الذي يلوم أولئك الذين يحضون على إصلاح شامل لمجلس الأمن؟

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في الأسابيع الأخيرة أتيحت الفرصة لوفدي مرارا للإعراب عن آرائه بشأن الأزمة الخطيرة التي تعصف حاليا بالشرق الأوسط. ولذا سأقتصر على التعليق على ما نعتبره من المجالات ذات الأولية.

أولا، فيما يتعلق بالأسباب المباشرة للأزمة الراهنة في الشرق الأوسط، نود أن نكرر مرة أخرى أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق حماس وحزب الله بسبب أفعالهم الاستفزازية وغير المسؤولة في الأشهر الأخيرة. ولقد أدانت الأرجنتين بالفعل إدانة قاطعة تلك الأفعال والهجمات بالصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، التي أفضت إلى موت وجرح العديد من المدنيين الإسرائيليين الأبرياء. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر أنه ينبغي وقف تلك الهجمات وإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المخطوفين فورا وبدون شروط.

وفي الأسابيع الأخيرة أعربنا أيضا عن قلقنا البالغ بشأن استخدام القوة غير المتناسب والمفرط من جانب إسرائيل. ونكرر إدانتنا للأعمال العسكرية التي تسببت في موت المئات من اللبنانيين والفلسطينيين المدنيين الأبرياء وتدمير الهياكل الأساسية في قطاع غزة والأراضي اللبنانية.

ويشكل كل ذلك بلا شك مأساة تاريخية جديدة في المنطقة.

وتعترف الأرجنتين بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس، وفقا للمادة ٥١ من الميثاق. إلا إننا نعتقد أنه لا بد من ممارسة ذلك الحق وفقا للقانون الدولي، وخاصة أحكام القانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان للسكان. ومن الجلي أن من يعاني أشد المعاناة في الشرق الأوسط هم المدنيون الأبرياء، سواء كانوا لبنانيين أو فلسطينيين أو إسرائيليين. وحمايتهم ينبغي أن تحظى بالأولوية لدى مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

وترى الأرجنتين بأنه يتعين اتخاذ تدابير فورية لتخفيف معاناة السكان المدنيين اللبنانيين. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى إزاء ذلك الهدف وقف العمليات العدائية ومنح المنظمات الإنسانية حرية الوصول إلى المناطق المتضررة. فنحن نشهد أزمة إنسانية خطيرة جدا. وإنشاء الممرات الإنسانية ضروري لكي تصل المساعدات إلى السكان المتضررين، فضلا عن عمليات الإخلاء اللازمة.

ونعتقد أنه يتعين على مجلس الأمن أن يتصرف على وجه السرعة ويعلن وقف الأعمال العدائية. وما برح ذلك هو موقف الأرجنتين منذ بداية نشوب الصراع. وللأسف، لم يكرر كل أعضاء مجلس الأمن نداءنا.

وبينما نسعى إلى إيجاد حل لأكثر القضايا إلحاحا، ينبغي لنا أيضا إيجاد الأسس اللازمة لوقف دائم ومستدام لإطلاق النار. وبالتالي، نعتقد أن المقترحات التي قدمها مبعوث الأمين العام إلى حكومتي إسرائيل ولبنان تمثل أساسا ملائما لحل المشكلات المتصلة بجنوب لبنان وتنفيذا كاملا لقرارات المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). ونحن مستعدون للعمل على أساس تلك الأفكار وأفكار أخرى بهدف صياغة مشروع قرار يحدد إطار حل دائم للصراع بين إسرائيل ولبنان.

ولا يسعني إلا أن أعرب عما يساور بلدي من قلق إزاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والعاملين فيها. ونذكّر الأطراف بضرورة ضمان سلامة العاملين في الأمم المتحدة وأمنهم. وبالمثل، نعتقد أنه لا بد من تمكين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من تنفيذ ولايتها، ولذا، ينبغي السماح لها بحرية الحركة.

أما بالنسبة لقطاع غزة، فإني أكرر قلق الأرجنتين بشأن معاناة السكان المدنيين. ونعتقد أنه يتحتم النظر حالا في مجموعة من التدابير التي تتناول إنهاء إطلاق مجموعات فلسطينية لصواريخ القسّام على الأراضي الإسرائيلية، وإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين، وإطلاق سراح أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وتوقف استعمال إسرائيل للقوة المفرطة، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأرض وقبول حكومة السلطة الفلسطينية للمبادئ الثلاثة التي حددتها المجموعة الرباعية.

إن الحالة الإنسانية في غزة خطيرة جدا أيضا، وقد زاد تفاقمها نتيجة للدمار الواسع الذي لحق بالهياكل الأساسية المدنية في الأرض. ونطالب مرة أخرى بإعادة فتح نقاط العبور فورا من أجل السماح باستيراد الغذاء، والأدوية والبضائع الأساسية الأخرى والوقود. ونهيب بمجتمع المانحين الاستجابة بسخاء للاحتياجات الإنسانية في قطاع غزة.

ونعتقد أنه من المهم أن نعيد إلى الأذهان أن السبب الكامن وراء تلك الصراعات والحالات الأخرى التي لم تتم تسويتها بعد في الشرق الأوسط مرده هو انعدام السلام الإقليمي الشامل. ولذا، تدعو الأرجنتين مرة أخرى إلى تجديد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام العادل والدائم استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، فضلا عن خارطة الطريق، ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ولمجلس الأمن دور مهم يؤديه في كل الجوانب التي أشرت إليها. وينبغي أن نرقى إلى مستوى التحدي، ونعمل بتصميم وعزم من أجل الاضطلاع بمسؤولياتنا المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وأرواح مئات المدنيين الأبرياء وآفاق السلام في الشرق الأوسط مرهونة بتصرفنا بما نقوم به من عمل فوري وحاسم. وأعتقد أنه قد آن الأوان لاتخاذ إجراء عاجل.

السيد بيابوروه – إيبورو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط المشحونة حاليا بأهوال الحرب. ولا يشوب جلستنا الشهرية هذه أي قدر من الروتين، بالنظر إلى أنها تحدث إزاء خلفية من الحرب المفتوحة في غزة ولبنان على السواء.

يود وفدي أن يشكر السيد نامبيار على إحاطته الإعلامية التي قدمها لنا والمتصلة ببعثة الفريق الرفيع المستوى إلى المنطقة. وأود أيضا أن أشكر السيد إيغلاند على المعلومات التي قدمها لنا عن الأزمة الإنسانية.

لا يمكن إنكار أن الحالة السائدة في الشرق الأوسط في الأيام الأخيرة تثير بالغ الجزع كما أنه من العاجل والملح أن تكون هناك استجابة فعالة من جانب المجتمع الدولي لتخفيف معاناة المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وهم رهائن وضحايا أعمال الحرب المتسمة بعنف لم يسبق له مثيل، سواء في لبنان وفلسطين، أو في إسرائيل.

لقد سنحت لنا الفرصة من قبل في هذه القاعة لأن نعرب عن آرائنا بشأن هذه الحالة. واليوم، حان الوقت للبحث عن حلول ملائمة. إن العنف المدمر يجب أن يفسح المجال أمام التسوية السلمية وإنهاء القتال، وهذا شرط أساسي مسبق لأي حل سلمي، بل إنه، في المقام الأول، شرط ضروري لتخفيف المحنة التي يمر بها المدنيون في تلك المنطقة، والتي بلغت حدا يعجز عنه الوصف.

ومجلس الأمن، مدعوما بالمسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتقه في إطار صون السلام والأمن الدوليين، عليه أن يدعو أطراف الصراع، بكل وضوح وحزم، إلى وقف القتال فورا. وهذا أقل ما يمكن أن نفعله اليوم.

ويعتقد وفدي أنه من غير المقبول، بل ومن غير المتصور، أن يظل المجلس ملتزما الصمت فترة مطولة، بالنظر إلى التدهور المتزايد لحالة تترتب عليها عواقب مأساوية تمس حياة السكان المدنيين. ومن غير المقبول أن ننغمس في تكهنات حول نتيجة صراع مسلح، لأن التجربة علمتنا، في هذه المنطقة بالذات، أنه لا يمكن لأي نصر عسكري أن يفضي إلى حل مستدام للقضايا المعقدة التي تواجه الدول والكيانات في الشرق الأوسط.

وواجبنا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نصغي للنداءات المثيرة للمشاعر التي يطلقها القادة والسكان في المنطقة، وألا نتخلى عنهم ونتركهم وحدهم يواجهون مصيرهم. وعلينا أن نسهم في تخفيف معاناتهم، وعلى وجه الخصوص، من خلال إرساء الظروف التي تمكنهم من التنقل والوصول إلى المساعدة العاجلة عبر ممرات إنسانية تُنشأ في لبنان.

نعم، نحن ملزمون بحكم الواجب، وحتى لا نكون متواطئين، بأن نواجه محنة سكان أبرياء وقعوا في فخ تتناوب فيه ويلات الحرب والتطرف. ويدعو وفد بلادي أطراف الصراع كافة إلى الامتثال لواجبها الأسمى، وهو حماية المدنيين من أي هجوم، وفقا لمبادئ القانون الإنساني الدولي.

نعم، علينا أيضا، بغية التوصل إلى تسوية نهائية، أن نعطي الدبلوماسية فرصة للبحث عن حل عادل ودائم وشامل للصراع في الشرق الأوسط، وقد توفرت له الوسائل فعلا، وأنشئت من أجله خريطة للطريق. وفي هذا الصدد، يشجع وفد بلادي أيما تشجيع المبادرات العديدة والمتنوعة التي بدأت تظهر والتي تحتاج إلى تجسيدها في الميدان.

وبالفعل، يرحب وفدنا بانخراط الأمين العام شخصيا في هذه المسألة، كما نرحب بسبل التسوية التي استكشفها الفريق الرفيع المستوى الذي أوفده إلى المنطقة. ونرى أن الاستنتاجات الأولية التي عرضت علينا أمس، تشكل أساسا طيبا للتوصل إلى تسوية للأزمة، من حيث أنها تعطي الأولوية للحاجة إلى وقف فوري للعمليات العسكرية، وهو شرط مسبق لأية مفاوضات سياسية وجهود دبلوماسية بشأن جميع المشاكل المحددة التي تحتاج إلى النظر فيها على نحو متلازم.

وذاك نهج من شأنه أن يسمح بتخفيف حدة التوترات، وفتح الباب أمام تسوية دائمة للأزمة في الشرق الأوسط، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادئ القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أود أن أشكر السيد نامبيار والسيد إيغلاند على بيانيهما المكملين للكلمة الهامة جدا التي أدلى بها الأمين العام بالأمس.

وأود أن أعلن أن وفد بلادي يوافق تماما على البيان الذي سيدلي به ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

تشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف في الشرق الأوسط. وفي لبنان، يتحمل حزب الله المسؤولية عن إطلاق العنان للأعمال العدائية المسلحة، ونحن ندين بأشد العبارات القصف الصاروخي المتواصل للمدن الإسرائيلية، الذي يتسبب بقتل وجرح المدنيين عشوائيا. ولكننا أيضا ندين الرد غير المتناسب من جانب إسرائيل التي تحتجز عملياتها العسكرية الشعب اللبناني كرهينة، وتقتل أعدادا كبيرة من المدنيين، وتتسبب بأضرار مادية جسيمة في لبنان.

وتكرر فرنسا رسميا دعوتها إلى وقف أعمال القتال فورا لتفادي المزيد من معاناة السكان، وإعطاء فرصة للبحث عن حل دبلوماسي. وعلى الأطراف الآن الالتزام بأقصى درجات ضبط النفس، والإحجام عن أي عمل من شأنه أن يعرض المدنيين لخطر أكبر. وكما قال الرئيس شيراك، يلزم على الفور إنشاء ممرات إنسانية في لبنان ذاته، وبين لبنان والخارج، لضمان سلامة الأشخاص المشردين الذين يحاولون مغادرة لبنان، ولإيصال المعونة الإنسانية.

وفي الوقت ذاته، يجب على المجتمع الدولي أن يعالج، على سبيل الاستعجال، مهمة إيجاد حل للصراع. وندرك أن هذا الحل، حتى يكون فعالا ودائما، يجب أن يشمل، من ناحية، نزع سلاح حزب الله أو البدء بتحييد التهديد الذي يمثله لإسرائيل، ومن ناحية أخرى، بسط سيطرة الحكومة والجيش اللبناني على الجنوب. فكيف يمكن تحقيق ذلك؟

بينما لم يسفر النهج المشفوع بالحوافز والذي اتبعناه في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) عن النتائج المنشودة في هذا الصدد، فما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. وما من شك في أن العمليات العسكرية الإسرائيلية تضعف القدرات العسكرية لحزب الله، ولكنها في

الوقت ذاته تزكي الكراهية وتخاطر بتدعيم جماهيره في لبنان وفي أماكن أخرى. وبالتدمير المنهجي للبنية الأساسية للبلد، وخنق اقتصاده، واستهداف الجيش اللبناني، تضعف إسرائيل الدولة اللبنانية إلى حد بعيد. وعلينا أن نفكر في الغد، حينما نكون بحاجة ماسة إلى دولة لبنانية قوية قادرة على الاعتماد على جيش موثوق به، لكي تبسط سلطتها على كامل أراضيها.

بالأمس، قدم الأمين العام إحاطة إعلامية للمجلس عن جهوده وجهود البعثة التي أوفدها إلى الشرق الأوسط. وعرض علينا بارامترات وإرشادات تقود إلى تسوية الأزمة. ويسرنا أن نلاحظ أنها قريبة من الأفكار التي طورتها فرنسا. فهي توفر الأساس لوضع خطة متماسكة للخروج من هذه الأزمة. ويجب على مجلس الأمن أن يرتقي إلى مستوى مسؤولياته. وعليه أن يكثف جهوده ويشرع بأسرع ما يمكن في وضع قرار يوفر الإطار لتسوية دائمة للأزمة.

وفي ما يتعلق بالأراضي الفلسطينية، فإن فرنسا تشعر أيضا بقلق عميق إزاء التدهور المستمر في الحالة الأمنية والإنسانية، وبخاصة في قطاع غزة. وبينما نسلم بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب – وبالذات ضد صواريخ القسام التي لا يوجد لها أي مبرر – فإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس، وبصفة خاصة لحماية المدنيين الفلسطينيين. وندين العمليات العسكرية غير المتناسبة التي تشنها في الآونة الأخيرة ضد المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين في قطاع غزة، والتي أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، وخاصة بين المدنيين، وعن خسائر فادحة في البنية التحتية والمعدات والمؤسسات الحيوية للسلطة الفلسطينية.

والسلطة الفلسطينية، بدورها، عليها أن تتخذ فورا كل التدابير اللازمة لوقف إطلاق الصواريخ وأعمال العنف ضد إسرائيل ومواطنيها، وأن تحث على إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي. ونؤكد من جديد أن الحكومة التي تقودها حماس يجب أن تتقيد بالمبادئ الثلاثة التي وضعتها المجموعة الرباعية، وهي نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات التي تم التوقيع عليها.

ويبقى من الأساسي أن نحمي السلطة الفلسطينية بوصفها مؤسسة وتباشير دولة، وأن نضمن لها إمكانيات الحوار والتفاوض في المستقبل. وفي هذا الصدد، نحث إسرائيل مرة أخرى على إطلاق سراح أعضاء الحكومة، والمجلس التشريعي، والقادة السياسيين الفلسطينيين. ويجب تنفيذ الاتفاق على المعابر، لا سيما رفح وكارني، واحترامه.

وعلى الأمد الطويل، يجب على المجتمع الدولي ألا يتجاهل الأهداف الواردة في خارطة الطريق. ومما لا يزال يثير قلق فرنسا العميق، مواصلة سياسة الاستيطان، وبناء الجدار الفاصل على الأرض الفلسطينية المحتلة، رغم أن محكمة العدل الدولية أصدرت فتواها بشأن بناء الجدار في الضفة الغربية قبل سنتين. إن مثل هذه الممارسات تهدد قيام دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء في المستقبل.

ولا بد لجميع الأطراف أن تتخذ تدابير عاجلة لوقف أعمال القتال، واحترام المدنيين، الذين هم الضحايا الرئيسيون للصراعات في الشرق الأوسط ورهائنها. ويبذل الأمين العام، وعدد من البلدان جهودا دبلوماسية للمساعدة على تسوية الأزمتين معا، وهذا أمر أساسي لمستقبل المنطقة وما وراءها. وستواصل فرنسا عملها الحثيث لتشجيع تسوية شاملة، وعادلة، ودائمة، على أساس سيادة القانون، حتى تستطيع دول المنطقة وشعوبها العيش أخيرا في سلم وأمن.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يجتمع مجلس الأمن، المعني بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، على وقع جرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل ضد لبنان وفلسطين أرضا وبشرا ولا تستثني منها مواطنا عربيا، أو سائحا أجنبيا، ولا عاملا في قوات دولية مرابطة على الحدود بين لبنان وإسرائيل. ومن لم تسلبه أعمال الدولة الإرهابية هذه حياته، فإنها تحرمه من حقه في العيش باستقرار، وأمن، وسلام، وتمنعه من استخدام أبسط الاحتياجات اليومية الضرورية، والذهاب إلى المدارس والجامعات والاستشفاء في المشافي. إن مجلس الأمن معني، اليوم أكثر من أي وقت مضى، بمساءلة إسرائيل على جرائمها هذه، وتقديم مرتكبيها ومن يأمر بها إلى العدالة الدولية لينال جزاءه.

إن تشويه إسرائيل، ومن يدعمها ويتستر على جرائمها، للمفاهيم والحقائق، وتلاعبهم بالألفاظ يدعو إلى الاستغراب، لا سيما عندما تصبح قيم الأرواح البشرية التي تُزهق قيما مختلفة، فالإنسان إذا كان إسرائيليا يختلف في قيمته وكرامته عن باقي البشر، خاصة إذا كان عربيا أو مسلما، وحقه في الحياة ليس نفسه في الحالتين. وهكذا، فالسجين الإسرائيلي لا يعادل، وفقا لهذا المنظور المشوه، آلام ٧٠٠ ٠٠٠ أسير عربي وفلسطيني، أكرر الرقم ٧٠٠ ٠٠٠ أسير عربي وفلسطيني، ممن زجت بهم إسرائيل في سجونها منذ عام ١٩٦٧، كما أن هذا السجين الإسرائيلي لا يعادل في آلامه مئات الألوف من العرب. وآلام فرد إسرائيلي واحد تتجاوز في أولويتها آلام شعوب بأكملها في كل من فلسطين ولبنان وسورية.

إن تشويه الحقائق هذا لم يتوقف عند جانبه الأدبي والأخلاقي، بل امتد ليشمل الجانب القانوني. وما ادعاءات إسرائيل ومن يشد من أزرها، في هذا الصدد، بحقها العدواني في الدفاع عن النفس، إلا صورة واضحة لهذا التشويه. فهي التي تحتل أراضي الغير بالقوة منذ العام ١٩٦٧، وتقيم فوقها المستوطنات غير الشرعية المدانة دوليا، وتهجّر السكان، وتحرمهم من أبسط حقوقهم التي ينص عليها القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وبالمناسبة يعتبران أكبر ضحايا إرهاب الدولة الإسرائيلية حتى هذه اللحظة.

فكيف للمحتل والمعتدي على حقوق الآخرين ومرتكب المجازر بحق المدنيين العزل منذ عقود أن يكون في موقع الدفاع عن النفس؟ هل يمكن لأي من أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء في منظمتنا الدولية أن يفهم أسباب قيام طائرات إسرائيل وبوارجها الحربية بتدمير مطار رفيق الحريري في بيروت، وتدمير البنى التحتية في طرابلس وصيدا، وصور، وبعلبك، وقرى لبنان؟ هل يمكن أن نفهم السبب الذي يحدو بإسرائيل إلى قتل عشرات، بل مئات، الأطفال، والنساء، والأبرياء في لبنان وفلسطين؟ هي يمكن فهم معاني وأبعاد قيام إسرائيل بقصف طريق دمشق - بيروت الذي يستخدمه العرب، والأجانب، والدبلوماسيون المقيمون في لبنان للوصول إلى ملاذ آمن، هربا من آلة القتل الإسرائيلية العمياء؟

لقد استقبلت بلادي مئات الآلاف من اللبنانيين، والدبلوماسيين الأجانب، والسائحين العرب والأجانب، الآملين بملجأ يقيهم من آلة التدمير الإسرائيلية هذه. ومع ذلك، فإن طريقهم هذه جعلته آلة الموت الإسرائيلية محفوفا بالمخاطر، حيث لم توفر إسرائيل من قصفها وسائل النقل التي تنقل هؤلاء، ولا قوافل المساعدات الإنسانية العربية التي سقط العديد من متطوعيها بنيران العدوان الإسرائيلي.

مع فهمنا للجهود التي تقوم بها بعض الدول النافذة دوليا لنقل رعاياها خارج لبنان، فإننا نتساءل عن وجاهة هذا المنظور، الذي يميز بين أرواح الناس! ألم يكن من الأولى أن تمارس هذه الدول في مجلس الأمن الضغط الفوري على

إسرائيل لوقف إطلاق النار بهدف وقف حمام الدم الجاري حاليا؟

إن عدوان إسرائيل الهمجي لا يستهدف تدمير لبنان، أو الأمن والسلم الدوليين فحسب، بل أنه يستهدف ضرب مصداقية الأمم المتحدة ذاتها. فالأمم المتحدة لم تجد نفسها، عبر تاريخها الطويل، في موقع تجاهل قراراتها كما تجد نفسها عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. والشاهد الصريح على ذلك هو صدور ما يزيد عن ألف قرار تطالب جميعها إسرائيل بالانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية، دون أن يجد تنفيذ هذه القرارات طريقه إلى النور. وإذا كان البعض يتصرف على أن القانون قد وُضع ليُحترم من قبل الضعفاء فقط، فإن ذلك يدعو إلى التساؤل عن مدى التزام الأقوياء به وحاجتهم إليه، ومدى مصداقيته وجدواه. إن سياسة الازدواجية في التعامل مع القوانين تقود إلى هيمنة قانون الغاب تحت عناوين مختلفة، وإننا، وشعوب العالم معنا، لنتساءل، والحال كذلك، إلى أين نحن ذاهبون؟

ففي الوقت الذي تعلن إسرائيل أنها تحتفظ لنفسها بتفسير مسألة الدفاع عن النفس من طرف واحد، فإنها تتجاهل حق الآخرين في الدفاع عن النفس أيضا ضد الاحتلال الأجنبي والاستعمار والعدوان وفقا لما نص عليه الميثاق.

إن إسرائيل ومن يحموها يحاولون دائما، في سياق سعيهم المستمر لتشويه الحقائق، إلى اختصار النزاع العربي – الإسرائيلي وتقزيمه والتهرب من حقيقة أن المشكلة تكمن أساسا في الاحتلال والاستيطان في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، كما تكمن في تهجير شعوب المنطقة وحرمانها من أبسط حقوقها بالعودة إلى وطنها الأم، في انتهاك فاضح للقانون الدولي.

لقد عاني لبنان الشقيق كثيرا طيلة السنوات السابقة نتيجة خروج إسرائيل عن الشرعية الدولية. وكان اجتياح إسرائيل المتكرر للبنان في أعوام ١٩٧٨ و ١٩٨٢ و ١٩٩٦، واحتلال جنوب لبنان لما يزيد على عشرين عاما أمثلة صارخة على تحدي إسرائيل لهذه الشرعية.

إن تعطيل دور مجلس الأمن من قبل هذه الدولة أو تلك لأسباب تتصل بتحقيق جدول أعمال سياسي معروف بعيد كل البعد عن دوره بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إنما يسهم في قرع طبول الحرب ويعطي الضوء الأخضر لإسرائيل للاستمرار في عدوانها، ويغطي على أعمالها الإجرامية، كما يعطل رغبة المجتمع الدولي في إيجاد حل عادل وشامل في المنطقة. وإننا نتساءل عن الميزان الذي نستطيع أن نَزِنَ به تصريحات ممثل دولة عظمى، يفترض بها تحمّل المسؤولية عن حفظ الأمن والسلم الدوليين بموجب الميثاق، عندما يستخدم هذا الممثل امتياز حق النقض ضد مشروع قرار دولي لحماية الفلسطينيين، وعندما يدعو علانية إلى استمرار العدوان على الفلسطينيين واللبنانيين ومعارضة وقف إطلاق النار، الأمر الذي يتعارض بصورة صارخة مع مفهوم حفظ الأمن والسلم الدوليين، ويشكل تعطيلا متعمدا أيضا للشرعية الدولية في اضطلاعها بمسؤوليتها هذه.

وسورية تدعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بالمسؤوليات المناطة به بموجب الميثاق، والوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي على الشعبين اللبناني والفلسطيني، آملين أن تكون إجراءات المجلس مستقلة ومنسجمة مع الميثاق، وأن تستند إلى حماية سيادة لبنان ووحدة شعبه وأرضه من العدوان الإسرائيلي، وليس التدخل في شؤونه الداخلية. ومن يدافع عن هذا العدوان ويغطي استمراره هو الذي يعطل دور المجلس في إيجاد تسوية سلمية وعادلة لنزاع عمره من عمر الأمم المتحدة، بل إنه يعطل مجلس الأمن عن الاضطلاع

بالـدور المنـاط بـه، إمعانـا منـه في مواصـلة تـبني مـشاريعه وسياساته الفاشلة في المنطقة وزيادة آلام شعوبها.

إن عدم الاستقرار في المنطقة سببه استمرار الاحتلال الإسـرائيلي للأراضـي العربيـة وسببه أيـضا الحـصانة الممنوحـة لإسرائيل من قبل بعض القوى الدولية النافذة، للتصرف بهـذه الطريقـة وفـوق القـانون، علـى حـساب حقوقنـا المـشروعة في فلسطين ولبنان والجولان. أضـف إلى ذلـك الـسياسات الظالمـة والمنحازة التي تمارسها في المنطقة دول عظمـى لتزيـد مـن عـدم الاستقرار والتوتر فيهـا. وإننـا نتـساءل: هـل الـشرق الأوسـط الجديد الذي بشرت به بعض الـدول العظمـى في المنطقـة قـائم علـى مـنح إسـرائيل رخـصة للعـدوان والقتـل لـشعوب المنطقـة وتأمين الغطاء والحماية والتبرير لاستمرار هذا العدوان؟

لقد قرر وزراء خارجية الدول العربيـة ضـرورة إعـادة عملية السلام إلى الأمـم المتحدة، وذلك بعد أن قتلت إسـرائيل ومن يدعمها جميع الفرص أمـام استمرار البحـث عـن الـسلام في الـشرق الأوسـط. حـتى ذلـك الـسلام الـذي تـصوروه هـم وحـاولوا فرضـه علـى بعـض شـعوب المنطقـة يحتـضر و لم يعـد قابلا للإنفاذ.

إننا لا نريد للأمم المتحدة أن يُضحَّى بهـا علـى مـذبح سياسـات كارثيـة غـير مـسؤولة. فـنحن، بـلادي سـورية، مـن الآبـاء المؤسـسين للأمـم المتحـدة، وممـن وضـعوا ميثـاق سـان فرانسيسكو، وسنبقى متمسكين بها لأنها خيارنـا الوحيـد أمـام الخـارجين عــن القــانون وإرهــاب الدولــة والمعتــدين الــذين يدمرون معايير الوجود الإنساني نفسه.

لقـد أكـدت سـورية علـى الـدوام اسـتعدادها لتحقيـق السلام العـادل والـشامل وتـأمين الاسـتقرار والأمـن في منطقـة الــشرق الأوســط عــبر تحقيــق الانــسحاب الإســرائيلي مــن الأراضي المحتلة الفلـسطينية واللبنانيـة والـسورية. وفي مواجهـة حملـة العـدوان الإسـرائيلي علـى لبنـان وفلـسطين، فـإن سـورية تحث المجلس على ممارسة الضغط على إسرائيل لوقـف إطـلاق النـار فـورا ووقـف تـدمير البلـدين، كمـا تـدعوه إلى تحميـل إسـرائيل مـسؤولية هـذا العـدوان ومـسؤولية التعـويض عـن الخسائر والأضـرار الـتي نجمـت عنـه. وسـورية تبـذل جهـودا مخلصة تمهيـدا لإعطـاء فـرص جديـة للعمـل الدبلوماسـي الـذي يهـدف إلى إنهـاء العـدوان وإقامـة الـسلام العـادل والـشامل في المنطقة.

إن ما ورد في بيان ممثل الولايات المتحدة الأمريكيـة مـن اتهـام لـبلادي بـدعم الإرهـاب لهـو أمـر عـار عـن الـصحة ويخـالف الحقيقــة قلبــا وقالبــا. فممثــل الولايــات المتحــدة الأمريكية يتجاهل متعمدا حقيقة أن سورية قد سبقت بـلاده في التعامـل الـدولي الجمـاعي الجـاد لمكافحـة الإرهـاب. فمنـذ عــام ١٩٨٦، مــا فتئــت ســورية تطالــب بعقــد مــؤتمر دولي لتعريـف الإرهـاب، وعملـت مـع العديـد مـن الوفـود هنـا في الأمم المتحدة على عرض قرار على الجمعية العامة حـول هـذه المـسألة منـذ بدايـة التـسعينات، والولايـات المتحـدة الأمريكيـة دأبت على أن تصوت ضد هذا القرار باستمرار.

وسـورية تتعامـل بحـسٍ عـالٍ مـن المـسؤولية مـع لجـان مجلـس الأمـن الخاصـة المنـشأة بموجـب قـرارات مجلـس الأمـن لمكافحة الإرهـاب. ورؤساء هذه اللجان يثنون باستمرار على التعــاون الــسوري. بــل إن ســورية قــد تعاونــت حــتى مــع الولايــات المتحــدة الأمريكيــة لمكافحــة الإرهــاب، وأنقــذت المعلومـات الـتي قدمتـها بـلادي إلى الجانـب الأمريكـي حيـاة الكـثيرين مـن الأمـريكيين، ولـذلك، عبَّـر الكـثيرون مـن كبـار المـسؤولين في الإدارة الأمريكيـة الـسابقة عـن تقـديرهم لهـذا التعاون.

لقــد أصــبح مــن الواجــب قانونيــا وأخلاقيــا وبكــل المعــايير الإنــسانية الابتعــاد عــن اســتخدام مــسألة مكافحــة الإرهاب لأغراض سياسية تهدف إلى التغطيـة علـى العـدوان.

وسورية تتبنى قيما قانونية متفقا عليها دوليا. فنحن في بلادي نعتبر الرئيس جورج واشنطن بطل تحرير وطني ضد الاحتلال البريطاني لبلاده وليس إرهابيا. كما نحترم مبادئ الرئيس ويلسون ونُدرسِّها لأطفالنا في المدارس.

ونعتبر المناضل الهندي غاندي مناضلا وطنيا ضد الاحتلال الأجنبي، والمناضلة الفرنسية جان دارك نعتبرها في بلادي بطلة تحرير وطني ضد الاحتلال الأجنبي. وجميلة بوحريد الجزائرية نعتبرها مناضلة وطنية ضد الاحتلال الأجنبي. ونيلسون مانديلا. ونحن ننظر باحترام، وأظنكم تفعلون نفس الشيء، إلى كل من يقاوم الاحتلال الأجنبي ويدافع عن كبرياء بلاده. إن جزءا من بلادنا، وأراني مضطرا أن أذكِّركم، زملائي الموقرين، وهو الجولان السوري واقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، منذ العام ١٩٧٦، وقد اتخذ مجلس الأمن حزمة من القرارات التي تدين هذا الاحتلال وتطالب بإنهائه. فأين هو الإرهاب في كل هذه الأمثلة من تجارب الشعوب؟

اعتقد أنه يجب التوقف عن الخلط بين هذين الأمرين وأن تكون مسألة مكافحة الإرهاب مسألة تستند إلى معايير قانونية بحتة وليس إلى أغراض سياسية تسيء إلى مصداقية مجلس الأمن وتفتح الباب للتساؤل حول مدى مشروعيتها.

أما بالنسبة لما ورد من اتهامات لبلادي في بيان ممثل إسرائيل، فالأمر ذاته ينسحب على صدقية هذه الاتهامات. ولكن في هذا الصدد لا بد من التذكير مرة أخرى بأن إرهاب الدولة الإسرائيلي قد طال فيمن طاله، وهم كثر، رموزا بارزة من مبعوثي الأمم المتحدة نفسها وأتعقد أني لست مخطئا إذا قلت أن الكونت برنادوت كان أول شهيد للمنظمة الدولية يقع ضحية العدوان الإسرائيلي وإرهاب الدولة الإسرائيلي. لقد رفضت إسرائيل استقبال العديد من لجان التحقيق التي شكلتها الأمم المتحدة وكان آخرها تلك التي أوكلت لها مهمة التحقيق في مذابح جنين. إن وباء إرهاب الدولة الإسرائيلي هو السرطان الحقيقي الذي يفتك بشعوب المنطقة قاطبة، بما في ذلك الشعب الإسرائيلي نفسه. وإن صور رؤساء العصابات الصهيونية، الذين أصبحوا رؤساء وزارات في إسرائيل، معممة منذ الأربعينات والخمسينات في جميع أرجاء العالم. لذلك إن من يقوم الآن من القادة الإسرائيليين بالمذابح الجماعية وجرائم الحرب ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني مثل مجزرة جنين ونابلس وقانا ومروحين قبل أيام، هؤلاء القادة الذين ارتكبوا تلك المجازر، قد ورثوا هذه الآفة من آبائهم الذين قاموا بمجازر دير ياسين، وكفر قاسم وبحر البقر، وغيرها.

الإرهاب الحقيقي في المنطقة هو استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية وسلوكها العدواني الذي تستمده من دعم لا محدود من قوى دولية نافذة تحاول أن تغطي على سياساتها الفاشلة في المنطقة بإلقاء اللوم والتبعة على الآخرين.

ختاما، إنني على غرار مارتن لوثر كينغ أحلم بأن نرى العدوان الإسرائيلي وقد زال كابوسه عن كواهل شعوبنا في المنطقة. إنني أحلم على غرار مارتن لوثر كينغ بأن نرى السلام يعم منطقتنا وأن تلتفت شعوبنا إلى التنمية والاستقرار والسلام بدلا من الحرب وقرع طبول الحرب والتهديد بشن الحرب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل فنلندا الذي أعطيه الكلمة.

السيدة لنتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتشارك البلدان التالية في تأييد هذا البيان: بلغاريا، رومانيا، تركيا، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ألبانيا، البوسنة والهرسك، صربيا، أيسلندا، أوكرانيا، جمهورية مولدوفا.

إن الاتحاد الأوروبي منشغل جدا بالموقف في الشرق الأوسط. ونحن منشغلون بوجه خاص بالموقف الإنساني المتدهور وبتدمير البنية التحتية المدنية. ويستنكر الاتحاد الأوروبي الخسائر في أرواح المدنيين من كل جانب. هذه التطورات تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة. وينادي الاتحاد الأوروبي بإطلاق سراح الجنود المخطوفين وبالوقف الفوري للعمليات القتالية.

ويعترف الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها، ولكنه يحث إسرائيل على ممارسة أقصى حد من ضبط النفس وألا تلجأ إلى أعمال مُغالية. وعلى جميع الأطراف أن يعملوا كل ما بوسعهم لحماية السكان المدنيين والإحجام عن الأعمال التي تنتهك القانون الإنساني الدولي.

والحاجة إلى الكف عن العنف والعودة إلى الدبلوماسية. وليس إلا العملية السياسية للمفاوضات يمكن لها أن تحقق سلاما دائما في المنطقة. ومن الأمور الملحة أن يشارك المجتمع الدولي بنشاط في هذه العملية. ونحن نعرب عن تأييدنا الكامل لجهود الأمين العام وغيره من الناشطين في المنطقة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بقيام مجلس الأمن بدور نشط، بما في ذلك النظر في إمكانية وجود رصد دولي. ونؤيد جدول الأعمال الذي جاء في بيان مجموعة الدول الثماني. والممثل الرفيع المستوى للاتحاد الأوروبي، السيد سولانا، ينشط أيضا في المنطقة.

وفي ما يتعلق بالتطورات في لبنان وإسرائيل، يستنكر الاتحاد الأوروبي هجمات حزب الله على إسرائيل واختطاف اثنين من الجنود الإسرائيليين. ويطالب الاتحاد الأوروبي بإطلاق سراحهما فورا وبدون شروط وبالكف عن كل الهجمات الموجهة إلى القرى والمدن الإسرائيلية.

ويستعيد الاتحاد الأوروبي إلى الذاكرة حاجة الدولة اللبنانية إلى استعادة سيادتها فوق كل أراضيها الوطنية وإلى بذل كل ما باستطاعتها لمنع مثل تلك الهجمات. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده لرئيس وزراء لبنان فؤاد السنيورة. ويحث الاتحاد الأوروبي على التطبيق الكامل للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) بما في ذلك تسريح ونزع سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، والاحترام الكامل لسيادة لبنان ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي. إن التصعيد المستمر لن يؤدي إلا إلى زيادة دوامة العنف والأخذ بالثأر.

ويناشد الاتحاد الأوروبي كل الأطراف أن تؤمن الخروج الآمن والسريع من لبنان لكل أولئك المواطنين من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي وكذلك الآخرين من غير اللبنانيين الذين يرغبون في مغادرة لبنان في الحالة الراهنة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى عدم إعاقة الملاحة في المياه الدولية.

وفي ما يتعلق بالحالة في غزة، لا يزال الاتحاد الأوروبي منشغلا جدا بالموقف المتردي بين إسرائيل والفلسطينيين ويستنكر ما نجم عن ذلك من فقد الأرواح المدنية. ويكرر الاتحاد الأوروبي المطالبة بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المخطوف فورا وبدون شروط. ويطلب إلى القيادة الفلسطينية أن تضع حدا للعنف وللأنشطة الإرهابية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية.

ويدعو الاتحاد الأوروبي الطرفين إلى تخفيف الحالة الإنسانية اليائسة للسكان المدنيين، ويهيب بإسرائيل أن تشارك في استعادة الهياكل الأساسية المدنية المدمرة. والقصف الجوي الإسرائيلي لمحطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة أحدث آثارا واسعة النطاق على مستشفيات غزة ومرافق

إنتاج الأغذية وشبكات المياه والصرف الصحي. وقد فُتح معبر رفح للمرور من مصر إلى غزة في ١٨ تموز/يوليه. وبالإضافة إلى معبر رفح، يحث الاتحاد الأوروبي على فتح المعابر الأخرى، كمعبر كارني، مع إبقائها مفتوحة للسماح للمساعدات الإنسانية والمنتجات الأساسية على الأقل بالمرور إلى غزة والعودة الآمنة للفلسطينيين الموجودين الآن على الجانب المصري من الحدود.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء احتجاز أعضاء منتخبين في الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي ويدعو إلى إطلاق سراحهم على الفور.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بجهود الرئيس عباس لإيجاد أوسع توافق ممكن على تأييد أهداف خريطة الطريق. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد استعداده للعمل مع حكومة فلسطينية تلبي وتنفذ المبادئ الثلاثة المتمثلة في نبذ العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وقبول الاتفاقات والالتزامات القائمة، بما فيها خريطة الطريق. ويشجع الاتحاد الأوروبي التقدم في الحوار الوطني الفلسطيني بهذا الشأن.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بالمضي قدما نحو زيادة توسيع الآلية الدولية المؤقتة المقترحة من أجل إيصال المساعدات الإنسانية مباشرة إلى الفلسطينيين. وقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إسهامات كبيرة في هذا المجال. ويشجع الاتحاد المانحين وغيرهم في المنطقة على الاستفادة الكاملة من تلك الآلية. ويهيب الاتحاد بإسرائيل أن تستأنف تحويل الأموال الفلسطينية المحتجزة من إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية.

إن هذه الأزمة تؤكد على الحاجة إلى المفاوضات بشأن تسوية عادلة ودائمة. ويدعو الاتحاد الأوروبي الطرفين إلى أن يبديا على نحو عاجل التزاما فعالا بالسعي إلى حل تفاوضي على أساس الدولتين. ويؤيد الاتحاد الدور المركزي للمجموعة الرباعية في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتحدث نيابة عن حركة عدم الانحياز. وينبغي أن يُشفع بياني هذا بالبيانين الصادرين عن الحركة واللذين أحلتهما إليكم، سيدي الرئيس، بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي لبنان، المؤرخين ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/491، المرفق) و ١٩ تموز/يوليو ٢٠٠٦ (S/2006/548، المرفق) على التوالي.

إن مواقفنا بشأن الحالة في المنطقة واضحة ومتسقة كما عبرنا عنها في هذه القاعة في مناسبات عديدة، وكما يعبر عنها في البيانين المذكورين للتو. وتكرر الحركة التأكيد على هذه المواقف، وتدعو أعضاء المجلس إلى النظر فيها على نحو جدي في إطار المداولات الجارية. ولن أكرر تلك المواقف الآن. وأعتقد أن من الأجدى لأعضاء المجلس أن يستخدموا الوقت المتاح لهم للتداول في التدابير العملية لإنهاء الأزمة التي تخيم الآن على المنطقة، ولتسهيل الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، مما سيساعد على تحقيق حل عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، وينبغي أن يشكل ذلك الحل الإطار الشامل في هذا الشأن.

وحركة عدم الانحياز تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المتدهورة والعنف المتصاعد في الشرق الأوسط، ولا سيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي لبنان. وندين كل أعمال الإرهاب والعنف والتدمير. كما ندين الهجمات ضد المدنيين والممتلكات المدنية والهياكل الأساسية المدنية، وما ينتج عنها من الموت والدمار. وندين خطف واحتجاز الوزراء

والمسؤولين في الحكومة، والجنود وغيرهم من الأفراد، ونطالب بإطلاق سراحهم فورا وبدون شروط.

إن الأبرياء من بني البشر، بمن فيهم الرضع والأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي لبنان وإسرائيل يموتون ويعانون الآن إذ نتكلم في هذه القاعة. وحياة كل إنسان مقدسة ويجب حمايتها. ونحن ندرك بأنه مهما كانت الإدانات، ومهما شجبنا الموت والدمار، فإن ذلك بحد ذاته لن يضع حدا للعنف والأعمال العدائية ووقوع الضحايا في المنطقة. وندرك أن الحل يمكن تحقيقه من خلال المجلس وبواسطة الأطراف في الشرق الأوسط.

وحركة عدم الانحياز تناشد المجلس اتخاذ إجراءات حاسمة بدون تأخير. فالقتل الوحشي الأخرق والجنون التام في الشرق الأوسط يجب أن يتوقفا على الفور. وهذا المجلس يملك مفتاح السلام والأمن والهدوء في المنطقة. وسيؤدي الإبطاء في اتخاذ إجراءات إلى المزيد من الموت والدمار. وثمة مقترحات ملموسة، منها القديم والجديد، بما فيها مقترحات الأمين العام، السيد كوفي عنان، من شأنها أن تمكن المجلس من أن يتصرف، وهي معروضة عليكم جميعا، السادة ممثلي الدول، والأعضاء في هذه الهيئة الموقرة، لكي تنظروا فيها. ولسنا بحاجة إلى أن نذكركم بواجباتكم ومسؤولياتكم. فأنتم تعرفونها تماما وتعرفون ما ينبغي عمله ويجب أن تفعلوا ذلك الآن لكي تنقذوا حياة بني بشر آخرين، وبنفس الدرجة من الأهمية، من أجل تجنب وقوع عواقب وخيمة في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد مورير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكركم على هذه الفرصة لعرض رأي سويسرا بشأن الأزمة الحالية في الشرق الأوسط. وإن كان بياني الشفوي يبدو مقتضبا، كما طلب إلينا في بداية الجلسة، يمكن لأعضاء المجلس الرجوع إلى النص المطبوع.

إن سويسرا تولي الأهمية القصوى لاحترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وقد ذكّرت الأطراف المعنية مرارا وتكرارا بالتزاماتها في هذا المجال وستستمر بالعمل في هذا الاتجاه. واحترام القانون ليس موضوعا للتفاوض. وهو لا يخضع لمبادئ التبادلية. وآثار الانتهاكات التي ترتكب في الشرق الأوسط الآن يمكن الوقوف على حجمها قياسا على القتلى والجرحى والدمار. وهذه الأعمال تعوق العمل الإنساني أيضا.

وسويسرا تذكر أطراف الصراع بأن القانون الإنساني الدولي يحرم الهجمات على المدنيين الذين لا يشاركون بشكل مباشر في الأعمال القتالية، كما إنه يحرم الهجمات على الممتلكات المدنية. وهي تذكر الأطراف بالتزامهم بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الهياكل الأساسية المدنية والعسكرية، وبوجوب اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة من أجل المحافظة على أرواح المدنيين وتجنب الإضرار بالممتلكات المدنية، واحترام مبدأ التناسب في جميع العمليات العسكرية والامتناع عن أي شكل من أشكال العقاب الجماعي ضد السكان.

إن الأفراد، والمرافق والمركبات، الذين يحملون الرموز المعترف بها في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، يخضعون لحماية القانون الإنساني الدولي ويجب احترامهم في كل الظروف. وأطراف الصراع ملزمة بأن تأذن بالمرور السريع للمساعدة الإنسانية وتيسيره، واتخاذ جميع الاحتياطات العملية والممكنة لتجنب مهاجمتهم.

ونظرا لحجم الأزمة السياسية والإنسانية، فإن المجتمع الدولي تقع على عاتقه مسؤولية اتخاذ إجراءات في هذا

الصدد. وتأمل سويسرا أن يتسنى لمجلس الأمن اتخاذ تلك الإجراءات.

وتؤيد سويسرا جهود الأمم المتحدة وبعثة المساعي الحميدة الخاصة للسيد نامبيار وزملائه. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بالأمين العام على اقتراحاته الحكيمة فيما يتعلق بإرساء وقف مستدام لإطلاق النار. ويأمل بلدي أن ينظر مجلس الأمن في هذه المقترحات جديا وأن يتصرف بسرعة على أساسها.

وتدين سويسرا جميع أعمال العنف والاستفزاز والإرهاب. ولا شك في أن لإسرائيل الحق في حماية أرضها وسكانها من تلك الأعمال المرتكبة من قِبَل حزب الله. ومع ذلك، على ضوء القانون والحقائق، تعتبر سويسرا رد فعل القوات المسلحة الإسرائيلية في لبنان غير متناسب بوضوح. فالضربات الجوية المتكررة في الأيام الأخيرة الماضية ضد أهداف مدنية انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي. وإطلاق حزب الله للصواريخ على نحو عشوائي على مراكز سكانية في إسرائيل ينتهك أيضا أحكام القانون الإنساني الدولي انتهاكا خطيرا.

ومن المهم أيضا التأكيد على أن الحالة في لبنان يجب الا تسبب حجب نطاق الأزمة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، خصوصا غزة، عن أنظار المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، بمقتضى القانون الإنساني الدولي يتعين على إسرائيل، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين الفلسطينيين، وتيسير المرور الآمن غير المعاق للمعدات وأفراد تقديم المعونة.

وابتغاء التصدي للأزمة في لبنان، تود سويسرا أن تؤكد على ثلاثة مقترحات.

أولا، ندعو طرفي الصراع إلى القيام بوقف لإطلاق النار. من الضروري القيام بوقف لإطلاق النار نظرا للحالة الإنسانية الخطيرة المتزايدة التردي في لبنان.

ثانيا، ندعو إلى إنشاء ممرات إنسانية ليكون من الممكن توفير سبل الوصول التام وغير المقيد إلى الضحايا. ويجب أن نضمن توفر سبل الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. وتصبح أيضا إمدادات المياه والكهرباء محفوفة بالخطر. وممرات إنسانية كهذه بين بيروت وجنوب لبنان، وبين بيروت وقبرص، وبين جنوب لبنان وقبرص، وأيضا بين شمال إسرائيل وجنوب لبنان وسهل البقاع، من شأنها أن تضمن سبل الوصول الآمن وغير المعاق إلى الأفراد في مجال المساعدة الإنسانية والبضائع. ومن شأنها أيضا أن تجعل من الممكن نقل الجرحى والمرضى إلى المستشفيات وإخلاء المدنيين من مناطق القتال.

ثالثا، تؤيد سويسرا اقتراح نشر قوة دولية للأمن والرصد في جنوب لبنان. وابتغاء التصدي على نحو فعال للأزمة الراهنة، من شأن بعثة كهذه أن تحتاج إلى ولاية لضمان وقف لإطلاق النار، ولتأمين الحدود الإسرائيلية – اللبنانية، ولأن تيسر، بحضورها، تسوية عن طريق المفاوضات للمنازعات الإقليمية. ويمكن لقوة دولية للأمن والرصد كتلك أيضا أن تسيطر مؤقتا على منطقة مزارع شبعا ريثما تجري تسوية لذلك الخلاف الإقليمي ومن أجل الحد من شدة التوترات الناجمة عن التراع. وينبغي للقوة أيضا أن تجعل من الممكن الإسهام في تنفيذ القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، وذلك بخاصة ما يتعلق بتزع سلاح جميع المليشيات.

وكما أكد الأمين العام أمس، فإن إنشاء قوة دولية ينبغي أن تكمله مجموعة من التدابير السياسية والأمنية

الأخرى، تضمن استدامة وقف إطلاق النار وعدم انتكاس الحالة إلى الوضع الذي كان قائما في السابق.

وترحب سويسرا بجهود جميع الجهات الفاعلة التي تعمل على حل الأزمة الراهنة. بيد أن من الحتمي تفادي مجرد إدارة الأزمة، بل التوصل إلى حل حقيقي لجميع الصراعات التي لم تتم تسويتها في الشرق الأوسط. إن الأزمة في لبنان، مثل تلك في الأرض المحتلة الفلسطينية، لا يمكن النظر إليها من منظور الإرهاب ومكافحة الإرهاب فحسب. من الضروري اتخاذ نهج شامل حيال تسوية كل الصراعات الإسرائيلية – العربية والإسرائيلية – الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): بحزن عميق نشهد مرة أخرى تصاعد العنف في الشرق الأوسط. إن الاستعمال المتصاعد غير المكبوح للقوة الذي بدأ في غزة وصل لبنان. والصراع، الذي يبعث في حد ذاته على الاستنكار، يتسم الآن باستعمال القوة العشوائية المتنامية بسرعة. وتدين البرازيل إدانة قوية الهجمات التي شنها حزب الله، والتي بدأت بخطف اثنين من الأفراد العسكريين. هذه الهجمات أدت إلى قتل وجرح عدة أشخاص عسكريين ومدنيين في شمال إسرائيل. وندين أيضا الهجمات التي نفذت في غزة. لا قضية أو مظلمة يبرر الإرهاب الذي نشجبه على نحو صارم.

وتؤكد البرازيل مجددا على أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي يدعو إلى حل ونزع سلاح جميع المليشيات في لبنان. وعلى الرغم من أننا نقر بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس فإننا نرى أنه ينبغي لإسرائيل أن تتصرف بأقصى قدر من ضبط النفس من أجل تفادي وقوع مزيد من الإصابات في صفوف المدنيين والأضرار التي من المحتمل أن تسبب دوامة جديدة من العنف، موقعة مزيدا من الضحايا. وضبط النفس هذا سيكون مفتاح أي حل للأزمة الراهنة.

وتدين البرازيل الاستعمال غير المتناسب للقوة الذي أدى إلى خسائر في الأرواح البريئة وألحق الضرر البالغ بالبنية الأساسية اللبنانية والفلسطينية، منتهكا انتهاكا سافرا أهم المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي. وينبغي لجميع القوى في الصراع أن تسمح بالوصول الفوري للمساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين.

لقد لقي على الأقل سبعة من مواطني البرازيل، منهم ثلاثة أطفال، حتفهم نتيجة عن عمليات التوغل العسكري الإسرائيلي في جنوب لبنان. وقدمت حكومة البرازيل فعلا تعازيها إلى جميع الضحايا في لبنان وأسرهم. ونقوم بوضع ترتيبات لإخلاء عدد كبير من المواطنين البرازيليين. وأود أن أذكر أن برازيليين بآلاف كثيرة يعيشون حاليا في المناطق المتضررة.

ولن يتحقق السلام إلا باستئناف عملية دبلوماسية تشترك فيها جميع الأطراف المعنية. وتؤيد حكومة البرازيل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق وقف لإطلاق النار وإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المخطوفين. ونعتقد أن المبادرات الدبلوماسية والإنسانية المتخذة حاليا من جانب الأمين العام كوفي عنان يجب على مجلس الأمن أن ينظر فيها نظرا جادا، بقصد تحقيق وقف فوري للعمليات القتالية وإيجاد الظروف لتحقيق حل دائم للأزمة.

وعن طريق مجلس الأمن يجب على المجتمع الدولي أن يفي على نحو عاجل بمسؤولياته وأن يتخذ إجراء فوريا لمنع مزيد من تصعيد الصراع. وليس من شأن انعدام أي إجراء من قِبَل المجلس في ظل حالة صارخة كهذه تهدد السلام والأمن الدوليين سوى الإسهام في إضعاف مصداقيته.

والبرازيل على اقتناع بأن الاستقرار يتوقف في نهاية المطاف على تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع العربي – الإسرائيلي من جميع جوانبه. والحلول الأحادية وأنواع أخرى من الحلول غير التفاوضية ليس من المرجح أن تحقق السلام، ولكنها لا تولّد سوى هدنات محفوفة بالمخاطر، تُنتهك في صراعات دامية مثل الصراع الذي نشهده اليوم. ويجب على المجتمع الدولي ألا يبقى سلبيا قبل تردي الصراع وتدمير لبنان بوصفه دولة لها مقومات البقاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أهنئكم برئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، راجيا لكم التوفيق في قيادة أعمال المجلس بما عرف عنكم من حكمة واقتدار. وأعرب عن جزيل التقدير لسلفكم سعادة الممثلة الدائمة للدانمرك لإدارتها الحكيمة والمتميزة لأعمال مجلس الأمن في الشهر المنصرم.

وأود أن أعرب عن الشكر على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن للنظر مجددا في الوضع الخطير الذي ما زالت تعيشه الأراضي الفلسطينية المحتلة ويعيشه لبنان بسبب مواصلة الحكومة الإسرائيلية عدوانها وتعنتها وإصرارها على تنفيذ سياسة تبدأ ولا تنتهي عند أكبر حجم من الخراب والدمار وأكثر عدد من القتلى والجرحى والمشردين.

لقد استمعنا بالأمس إلى تقرير معالي الأمين العام وتأكيده على ضرورة وقف الأعمال العدائية. ونحن إذ نقدّر لمعاليه ولفريق الأمم المتحدة الجهود والمساعي لإحلال الأمن والسلام، فإننا نتفق مع ما جاء في التقرير من أن هناك ضرورة ماسة لأن يقوم المجتمع الدولي بدوره وبجراءة وإبداع بحل المسألة الفلسطينية الإسرائيلية، ووجوب معالجة جذور مشاكل المنطقة، وهي تتمثل في غياب السلام الشامل والعادل.

لا يشك أحد في مقدرة إسرائيل ومهارتها في افتعال الذرائع واختلاق المبررات لشنّ العدوان وخلط الأوراق وإشاعة الفوضى وتعريض المنطقة لمزيد من التوتر والتفجر. فالحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل على لبنان، ومن قبل على غزة، لا تبررها الحجج الإسرائيلية. ومما يؤسف له، أنه على الرغم مما يجري في لبنان من تدمير مبرمج وقتل عمد مخطط وتخريب مدروس، فإن مجلس الأمن لم يجد بعد دافعا كافيا للتدخل، وهو المسؤول عن صون الأمن والسلم الدوليين.

إن العلاقات الدولية اليوم تمر بظروف سلبية خطيرة بسبب سيادة مفهوم القوة وتغليب هذا المفهوم على القانون وعلى الأعراف والقيم الإنسانية، مما أدى إلى الابتعاد عن قواعد العدل والإنصاف، واعتماد نهج الكيل بمكيالين والمعايير المزدوجة في المواقف السياسية، وتطويع القواعد المستقرة في القانون الدولي لإقحام تفسيرات خاطئة لمفهوم حق الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وبما لا يتفق مع ما أكّدته محكمة العدل الدولية من تفسيرات لتحديد أركان هذا الحق وظروف الاستناد إليه. إن ذلك المبدأ، الذي يعتبر من القواعد الآمرة في القانون الدولي، تحول إلى وسيلة لتبرير العدوان من قِبل حكومة إسرائيل.

والمشاكل الدولية لا تُحل من خلال إرسال الجيوش وقصف الطائرات وتوجيه الصواريخ، بل تحل من خلال الالتزام بتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئ العدالة والإنصاف. لا بد من الخروج من قوقعة الوهم والغرور بالقوة العسكرية، والتخلي عن أسلوب القمع الوحشي والتصفية الجسدية، والامتناع عن تطبيق العقوبات الجماعية،

والابتعاد عن انتهاك القوانين الدولية والأعراف والقيم الإنسانية.

ولن يغفر التاريخ للمجتمع الدولي تخاذله في إنصاف الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني. إن ترك الحل للإملاءات الإسرائيلية والانحياز إلى جانبها تحت أي ادعاءات باطلة ومبررات مرفوضة، وإيكال صوغ السلام إلى إسرائيل بما يتفق مع ما تراه هي، وليس وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ما هو بسلام بل استسلام. إن البعد عن معايير العدالة، وسلبية مجلس الأمن وتقاعسه عن القيام بمسؤولياته، مما مكّن من استمرار الاحتلال الإسرائيلي ومواصلة توسّعه في بناء المستوطنات والإصرار على معالجة مشكلة الشرق الأوسط وفق المصالح الإسرائيلية، كان ولا يزال هو السبب الحقيقي في فشل عملية السلام في الماضي والحاضر.

إن انعدام التوازن، والانحياز للادعاءات الإسرائيلية، وعدم قيام القوى النافذة بتنفيذ خريطة الطريق والمبادرة العربية، قضى على عملية السلام في أطوارها السابقة وسيقضي عليها في أي مرحلة مقبلة. ولن تجدي التحركات، ولن تفلح الاجتماعات، ولن تثمر المؤتمرات، ولن تغني التصريحات، ولن تتحقق الوعود، إذا كانت تستهدف كلها شغل الوقت وإعطاء الانطباع بأن عملا ما يتم إنجازه دون معالجة الأسباب الحقيقية للمشكلة، وهي الاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المدنيين وتدمير ممتلكاتهم ووسائل معيشتهم.

والحكومة السعودية تدين الحرب التي تشنها إسرائيل، وما تقوم به من تدمير متعمد ومتكرر وانتهاك لا يعرف حدا لحقوق الإنسان واستهداف مقصود للمدنيين والأبرياء والتنكيل بهم دونما أي اعتبار للعهود والمواثيق الدولية والاعتبارات الإنسانية، وتحذر المجتمع الدولي من خطورة الوضع في المنطقة وانزلاقه نحو أجواء حرب ودائرة عنف جديدة من الصعب التنبؤ بنتائجها، خاصة في ظل التراخي الدولي في التعاطي مع السياسات الإسرائيلية العدوانية. ولا بد أن تتحمل إسرائيل مسؤولية أعمالها الوحشية وأن تلتزم بالتعويض عن الأضرار الجسيمة التي ارتكبتها بعدوانها. إن هذه الحرب الوحشية هي امتداد لسياسات الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية على المنطقة.

إن المملكة العربية السعودية تدعم دعما كاملا الحكومة اللبنانية، وتؤيد جهودها للحفاظ على مصالح لبنان وصون سيادته واستقلاله وبسط سلطتها على كامل التراب الوطني. كما تساند المملكة العربية السعودية السلطة الوطنية الفلسطينية وجهودها الرامية إلى السيطرة على الموقف وسعيها إلى وحدة القرار الفلسطيني، وذلك انطلاقا من وقوف المملكة صفا واحدا مع السلطات الشرعية الوطنية في كل من لبنان الشقيق وفلسطين المحتلة.

والمملكة العربية السعودية تدعو المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته الشرعية والإنسانية لإيقاف العدوان الإسرائيلي السافر، وحماية الشعب اللبناني الشقيق وبنيته التحتية، ودعم جهود الحكومة اللبنانية الشرعية للحفاظ على لبنان وصون سيادته وبسط سلطته على كامل ترابه الوطني. كما تدعو المملكة العربية السعودية إلى إنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني، ودعم جهود سلطته الوطنية في تحقيق وحدة الصف الفلسطيني في إطار الحوار الوطني الذي تم التوصل إليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد يوسفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أشكركم على عقد هذه الجلسة التي دعت إليها مرارا غالبية الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة، الذين يشعرون بالقلق إزاء التدهور المأساوي في الحالة في

الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي لبنان. وها هو لبنان يتعرض للأسبوع الثاني على التوالي لعمليات قصف مكثّف، ضحاياها السكان المدنيون وتلحق تدميرا هائلا بالبنية التحتية ذات الأهمية الأساسية لاستمرار البلد في العمل.

أود أيضا أن أتوجه بالشكر للأمين العام على العرض الذي قدمه بالأمس لمجلس الأمن، وأقول في هذا السياق إن بلدي يحيط علما بمقترحات إنهاء الأزمة التي فصّلها. ونشاطره دواعي القلق بشأن الحالة الإنسانية المثيرة للانزعاج في أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان.

والجزائر تتابع بعميق القلق تطورات الأحداث المأساوية في الشرق الأوسط. وندين بشدة الهجمات الغاشمة التي يشنها الجيش الإسرائيلي على الشعبين الفلسطيني واللبناني. ولا يمكن للحوادث التي تبدو في ظاهرها السبب في حدوث العدوان أن تبرر هذا العقاب الجماعي الذي توقعه إسرائيل بتجاهلها قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي على دولة ذات سيادة وعلى سكانها المدنيين الأبرياء.

وتهيب الجزائر بالمجتمع الدولي أن ينهي حالة صمته، وأن يتخلى عن هذا الصمت المتواطئ الذي يلوذ به منذ بداية الأحداث المفاجئة الأخيرة، وأن يدين دون تحفظ العدوان الإسرائيلي ويفرض وقفا فوريا وغير مشروط لإطلاق النار من أجل إيجاد تسوية سلمية وعادلة ودائمة للأزمة في الشرق الأوسط.

ونهيب بمجلس الأمن، على وجه الخصوص، أن يضطلع بمسؤولياته بموجب الميثاق ويستجيب بدون المزيد من التأخير إلى طلب لبنان لوقف إطلاق النار ورفع الحصار الذي تفرضه إسرائيل على حدود البلد الجوية والبحرية لتتمكن الحكومة اللبنانية من بسط سلطتها على أرجاء البلد كافة واستعادة كامل أراضيها، بما فيها مزارع شبعا، وتنفيذ هدنة عام ١٩٤٩، وفقا لما أكده اتفاق الطائف بين اللبنانيين.

ونعرب أيضا عن قلقنا البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في أعقاب الهجمات التي يشنها الجيش الإسرائيلي، ونناشد مجتمع المانحين الدوليين الاستجابة بطريقة واسعة وسخية إلى نداء الاستغاثة الذي أصدرته الحكومة اللبنانية للتخفيف من وطأة معاناة أبناء شعبها، الذين يتعرضون لاختبار شديد.

وتبين لنا الحالة المأساوية في لبنان – أسوة بالقمع الذي يجري وراء الأبواب المغلقة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة – بطريقة أوضح من أي شيء آخر الضرورة الملحة للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية التي لا تزال تشكل جوهر الاضطرابات التي ابتليت بها المنطقة على مدى عقود.

وما لم يكن القصد إزالة شعب برمته من وجه البسيطة، فلن تتلاشى المقاومة الشرعية للاحتلال طالما لم يتم القضاء على الأسباب التي ولّدتها. ومن المحتمل أن تؤدي ذريعة محاربة الإرهاب من خلال اللجوء الكامل إلى إرهاب الدولة الذي يُستخدم الآن ضد لبنان وشعبه إلى تأثير عكسي للهدف المنشود. وستخرج المقاومة، بلا ريب، من الأعمال العدائية والمذابح الجديدة التي يجري ارتكابها بعزيمة أمضى. وببساطة، ستكبر المقاومة بدلا من أن تضمحل في وجه احتلال إسرائيل للأراضي العربية والقمع الأعمى الذي يجري فيها بانتظام.

إن إسرائيل، فضلا عن ردها غير المتناسب واستخدامها المفرط للقوة ضد السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية الحيوية في لبنان، تطلق تهديدات سافرة ضد بلدان أخرى، مما يزيد من احتمال اتساع أوار الصراع في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. ويجب ألا ينخدع المجتمع

الدولي مرة أخرى بالذرائع المريبة التي تُستخدم الآن عمليا من أجل إنهاء عملية السلام الواعدة والاستسلام لإغراء السماح لإسرائيل بمواصلة مشروعها الجديد. والأمر متروك إلى مجلس الأمن ليضطلع بكامل مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين ويعارض محاولات بعض البلدان التي ترغب في فرض رؤيتها بشأن السلام على جيرانها الذين يكمن خطأهم في ضعفهم.

وختاما، أؤكد مجددا موقف بلدي بأن السلام الشامل والعادل والدائم كل واحد لا يتجزأ ولا يمكن تحقيقه بدون انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة. ولا بد أن يقوم الحل العادل والدائم للصراع في الشرق الأوسط على مبادرة السلام العربية التي اعتمدت في مؤتمر قمة بيروت، واحترام القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل مصر الذي أعطيه الكلمة.

السيد عبد العزيز (مصر): على الرغم من أن اجتماعنا اليوم يتم في إطار المراجعة الدورية للوضع في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن هذه المراجعة تكتسي أهمية خاصة، فهي تأتي في وقت حرج تمر فيه منطقة الشرق الأوسط بأحداث عنف مأساوية يعاني منها المدنيون والأبرياء، وتزداد خطورة وحدة يوما بعد يوم.

ومصدر الحدة والخطورة في الوقت الحالي لا يكمن فقط في العمليات العسكرية المتكررة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية في فلسطين ولبنان على السواء، فلقد مرت المنطقة بحروب أكثر حدة وعنفاً، ولكن يكمن في مشاعر الإحباط التي تشعر بها الشعوب العربية إزاء مواقف مجلس الأمن المتخاذلة في مواجهة هذه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، التي تسعى لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأجل باستخدام القوة العسكرية، على نحو يتناقض تماماً مع ما نسعى إليه جميعا، وأنا واثق وكذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن من سلام عادل وشامل من خلال المفاوضات المباشرة القائمة على العدالة والمساواة وتحقيق المصالح المشتركة.

فالقضية الرئيسية لا تتمثل في أسر جندي إسرائيلي في غزة أو أسر جنديين إسرائيليين في لبنان، إنما القضية هي سعي إسرائيل إلى ترسيخ احتلالها للأراضي العربية التي احتلتها في فلسطين ولبنان وسوريا منذ عام ١٩٦٧، وتغيير المعالم على أرض الواقع مما يقضي على كافة فرص استعادة الطرف العربي لحقوقه المشروعة في أراضيه المسلوبة، وهي القضية التي أثبت مجلس الأمن فشلاً ذريعاً في التعامل معها على الرغم من قرارات المجلس المتكررة التي تؤكد أن الحل الوحيد لإنهاء الدائرة المغلقة من العنف والعنف المضاد يتمثل في إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية.

وينبغي أن يكون واضحاً في هذا الإطار أن الدول العربية قد قبلت جهود الوساطة التي تتم خارج نطاق الأمم المتحدة كسبيل لتقريب وجهات النظر إزاء أفضل السبل لبلوغ السلام العادل الذي يحقق مصالح الطرفين العربي والإسرائيلي، دون أن يعني ذلك تخلي مجلس الأمن أو أي من أعضائه الدائمين عن المسؤولية عن عملية السلام في الشرق الأوسط باعتبارها قضية تهدد السلم والأمن الدوليين، أو أن يعني ذلك تخلي المجلس عن مسؤولياته المؤسسية في مواجهة أحداث العنف التي يذهب ضحيتها المدنيون، خاصة وأن المجلس يعقد الجلسات تلو الجلسات عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة وحماية الأطفال في الصراعات المسلحة وسيعقد اجتماعاً يوم الاثنين عن هذا الموضوع، فمن المؤسف أن يفشل المجلس في توفير أدنى قدر من الحماية

الفعلية للمدنيين والأطفال في فلسطين ولبنان دون غيرها من مواقع الصراعات في أنحاء العالم كافة، مما يثير التساؤلات حول الرابطة التي يتعين إنشاؤها بين مناقشات المجلس النظرية حول هذه الموضوعات وقدرته على التعامل معها على أرض الواقع.

وقد عملت مصر مع الأطراف خلال السنوات الماضية على وقف التصعيد، وجعلت من التهدئة والعمل على احتواء الأزمات المتتالية في المنطقة عنوانا لتحركها الدبلوماسي خلال هذه السنوات، كما سعت وستظل تسعى – سواء بين إسرائيل وفلسطين أو بين إسرائيل ولبنان – لتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار يفتح الباب أمام تحقيق تسويات سياسية شاملة.

وفي هذا الإطار، تابعنا باهتمام المناقشات الجارية في مجلس الأمن حول العناصر التي أقترحها الأمين العام للأمم المتحدة أمس كأساس محتمل للتسوية. إلا أن مصر ترى أن التفاوض على أي تسوية يستلزم اتخاذ المجلس اليوم قراراً حازماً بالوقف الشامل والفوري لإطلاق النار على الجبهتين الفلسطينية واللبنانية وبالتعامل، في نفس الوقت وبأقصى سرعة، مع الأوضاع الإنسانية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة، وبتلبية نداء لبنان للإغاثة وإنهاء الحصار الإسرائيلي البري والبحري، وتمكين لبنان من الحصول على المساعدات الإنسانية اللازمة.

وبمجرد الانتهاء من ذلك، سيصبح من الممكن التفاوض حول عدد من العناصر التي يمكن أن تشكل أساسا لترتيبات مؤقتة للاتفاق بين الأطراف المعنية، بما فيها تبادل الأسرى والمعتقلين، وبسط سيادة لبنان على كامل أراضيه، وتمكينه من تنفيذ اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ واتفاق الطائف، وإقرار إسرائيل بالمسؤولية عن كافة الأضرار التي سببتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي اللبنانية، وإلزامها بالتعويض عن هذه الأضرار. وكل ذلك كمقدمة لبدء مفاوضات الحل النهائي على كافة المسارات في أقرب فرصة، وتحت إشراف الأمم المتحدة، وفق خطة عمل تتم بلورتها وتخضع في تنفيذها لإشراف المنظمة الدولية، باعتبارها الراعي الأكثر أمانة لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إن الوضع اليوم يفرض على المجلس مسؤولية مضاعفة، ليس فقط بالتعاطف مع الضحايا وإدانة استهداف المدنيين والبنية التحتية، وتقديم المساعدات الإنسانية، وإنما بالعمل على نزع فتيل المشكلة الرئيسية التي ما انفكت تفرز الأزمات واحدة تلو الأخرى، وذلك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان. إن الأزمة الحقيقية الحالية تضع المجلس أمام اختبار جديد لدوره في المنطقة. ونحن ما زلنا نؤمن بقدرة المجلس على اجتياز هذا الاختبار بنجاح والاضطلاع بمسؤوليته في استعادة السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، من خلال اتخاذ خطوات ذات مصداقية تؤدي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وللتوصل للسلام الشامل الذي يضمن لجميع دول المنطقة ما تتطلع إليه من أمن واستقرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة إنجي (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): تدعو النرويج إلى الوقف الفوري لأعمال القتال.

ويجب على حزب الله أن يوقف هجماته المسلحة ويعيد فورا الجنديين الإسرائيليين المختطفين.

وبينما نسلم بحق إسرائيل الأصيل في الدفاع عن النفس، فإن أي استخدام للقوة المسلحة يجب أن يفي بمقتضيات الضرورة فضلا عن التناسب. ومن الحتمي أن

يتمتع السكان المدنيون بالحماية، وفقا للقانون الإنساني الدولي. إن الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة أمر محظور.

وتحث النرويج إسرائيل على عدم اللجوء إلى إجراءات غير متناسبة. ويجب علينا أن نحول دون امتداد العنف والصراع إلى المناطق المجاورة.

وندعو الأطراف إلى وقف أعمال القتال فورا، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان من عواقب الحرب. ولا بد من حماية المدنيين والسماح لهم بالمرور الآمن. وفضلا عن ذلك، يجب أن يتمتع العاملون في الحقل الإنساني ومجال الإغاثة بالمرور الآمن وغير المقيد، سواء بالنسبة لهم أو لإمدادات الإغاثة. وجميع الأشخاص المشمولين بالحماية والراغبين في مغادرة المناطق المعنية، بما في ذلك الرعايا الأجانب، يحق لهم القيام بذلك وفقا للقانون الدولي.

إن الحل السلمي للحالة في الشرق الأوسط لا يمكن إيجاده من خلال العمل العسكري. فالعملية السياسية والمفاوضات التي تضم جميع الأطراف، هي وحدها التي يمكن أن تتمخض عن سلام شامل ودائم. وما نحتاجه هو أن يعود الأطراف إلى طاولة المفاوضات بأسرع ما يمكن. فهذا هو المكان الوحيد الذي يمكن الاهتداء فيه إلى حل دائم. ونحن نؤيد تماما جهود الأمين العام ودعوته مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء فعال وعاجل في هذا الصدد.

وتعرب النرويج عن دعمها الكامل وغير المنقوص لرئيس وزراء لبنان، فؤاد السنيورة، وتدعو الأطراف كافة إلى احترام الاستقلال السياسي والإقليمي للبنان.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التدهور المستمر للحالة في غزة. إن الهجمات التي تشنها إسرائيل على البنية التحتية الحيوية، تمثل شكلا من العقاب الجماعي الذي لا يمكن قبوله.

ومن الواضح أن الاحتياجات الإنسانية هائلة. والنرويج يساورها بالغ القلق إزاء التدهور السريع للحالة الإنسانية في الشرق الأوسط. ووفقا للتقييم الذي قدمه الأمين العام في بيانه أمام المجلس بالأمس، فإن حياة أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في لبنان تضررت بشكل مباشر من جراء العمليات العسكرية.

والنرويج على أتم استعداد للاستجابة لهذه الحالة بصورة ملموسة، وقد قررت الحكومة النرويجية تخصيص مبلغ ٣٠ مليون دولار تقدم للمنطقة في شكل مساعدات إنسانية. وسيتم توجيه التبرعات النرويجية من خلال المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

الأمير زيد الحسين (الأردن): اسمحوا لي بداية أن أهنئكم برئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أتقدم لسلفكم بالشكر على إدارتها لأعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

يعترينا القلق الشديد إزاء التصعيد الأمني الخطير في منطقتنا من الشرق الأوسط، الذي بدأ بتبادل إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية وحزب الله، وتزايدت حدته على مدار أكثر من أسبوع، ليجعل غالبية الضحايا، كالعادة، من المدنيين. وهنا أود أن أؤكد على موقف الأردن الواضح من إدانة العنف وقتل المدنيين أيا كانوا.

تدين الحكومة الأردنية بشدة العدوان الإسرائيلي على لبنان، واستخدام إسرائيل للقوة، والتصرف خارج نطاق القانون الدولي، الأمر الذي ما زال يؤدي إلى المزيد من الخسائر في الأرواح والمنشآت والمؤسسات المدنية والبنى التحتية في لبنان. إن ما يحدث في لبنان تناقض واضح لرؤيتنا للمنطقة التي نتطلع إلى أن تعيش في سلام، وتجني ثمار جهود

الإصلاح والتجربة الديمقراطية. إلا أن المنطقة، كما نراها اليوم، تتجه إلى الدمار، وستعاني من خسائر استراتيجية عارمة بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية المفرطة في لبنان وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في انتهاك صارخ لأحكام القانون الدولي، ونتيجة لاستمرار بعض القوى المتطرفة في تبني مواقف مناهضة لتلك الرؤية. فبدلا من أن تقوم تلك الأطراف بالاندماج على طريق العملية السلمية التي بدأت في مدريد عام ١٩٩٠، والمساهمة في بناء السلام الذي تنعم في ظلاله جميع شعوب المنطقة، فإنها تدفع باتجاه العنف والتصعيد.

إن قرار الحرب لا يتخذه فصيل أو مجموعة، كما أن الحكومات الشرعية يجب أن تتصرف بمسؤولية ووفقا لأحكام القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية. وبهذا الصدد، نؤكد مجددا على الموقف الأردني الداعم لوحدة لبنان، ولبسط الحكومة اللبنانية سيادتها الكاملة على جميع الأراضي اللبنانية.

تنظر الحكومة الأردنية ببالغ الجدية إلى الأحداث الخطيرة الدائرة، وتحذر من أية إجراءات من شأنها تعريض لبنان وسيادته إلى مخاطر غير محسوبة. وفي هذا الإطار يدعو الأردن مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته تجاه هذا الوضع المتأزم لوقف هذا التصعيد الخطير؛ كما يدعو جميع الأطراف إلى التهدئة والتصرف بحكمة، ومسؤولية، تفاديا لاستمرار تفاقم الأوضاع؛ ويدعو إلى امتناع الأطراف من داخل منطقتنا من الشرق الأوسط، ومن خارجها، عن القيام بأية أعمال استفزازية أخرى.

أود، باسم الحكومة الأردنية، أن أعبر عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام في سبيل التوصل إلى حل لهذه الأزمة.

إن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة تزداد سوءا في ظل استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي بعملياتها العسكرية المفرطة، في غزة وفي أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، والتي باتت تحصد أرواح المدنيين الفلسطينيين بشكل يومي. لذا، أود أن أعبر، مجددا عن إدانة الحكومة الأردنية مواصلة إسرائيل لعملياتها العسكرية الواسعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإدانة العقوبات الجماعية التي تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، والتي تسببت في أزمة إنسانية خطيرة باتت تهدد بكارثة أمنية.

إننا ندعو الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى احترام جميع الاتفاقات الموقعة، بما في ذلك احترام تفاهمات شرم الشيخ، وندعوهما للرجوع عن الإجراءات التصعيدية، والتركيز بالمقابل على المسار السياسي. وإننا ندعو إسرائيل، على وجه الخصوص، لاحترام القانون الدولي الذي تنتهكه دون اكتراث، ووقف كل الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، ومظاهر الاحتلال المتمثلة في فرض القيود المستمرة عليه، والإجراءات العسكرية ضده، واستمرار النشاط الاستيطاني وبناء الجدار الفاصل، لأن هذه المظاهر، المدانة جميعها، لا تساعد السلطة الفلسطينية على تنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق. وندعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى التعامل مع الموقف بما يخدم المصلحة الفلسطينية العليا، والشعب الفلسطيني. كما نشيد بجهود الرئيس محمود عباس الصادقة لاحتواء الأزمة، وتحريك العملية السياسية.

إن السلام في الشرق الأوسط يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، على أساس مبادئ الشرعية الدولية، وإيجاد حل دائم، ومتفق، عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين، على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وهذا يستدعي منا جميعا القيام بخطوات مسؤولة ومدعمة بإرادة سياسية قوية، لوقف التصعيد، واستئناف

المفاوضات مباشرة، لأن الحلول الأحادية والعسكرية، لن تؤدي إلى سلام دائم وشامل.

وإن العمليات العسكرية لا تصب في مصلحة الأمن والاستقرار في المنطقة. لذا ندعو إلى وقف إطلاق بشكل فوري، وممارسة أعلى درجات ضبط النفس – فجميعنا يدرك الصعوبات والتحديات السياسية والأمنية المختلفة – والعودة إلى مسار السلام، وإلا ستكون المنطقة قد وصلت إلى درجة من الخراب يصعب فيها الرجوع إلى أية نقطة انطلاق نعرفها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إندونيسيا وأعطيه الكلمة.

السيد جاني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن شكري لكم على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة العاجلة جدا. وأود أن أشكر كذلك المستشار الخاص نامبيار، ووكيل الأمين العام إيغلاند على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

لقد أدت الحالة السريعة التفاقم في لبنان وفلسطين بالمنطقة مرة أخرى إلى حالة أزمة عميقة، وجعلت البلدين معا على حافة كارثة إنسانية، لن تقتصر عواقبها على المنطقة وحدها. إن إندونيسيا، حكومة وشعبا، تتضامن تضامنا كاملا مع شعبي لبنان وفلسطين ومع حكومتيهما.

نشاهد على شاشات التلفزة، على مدار الساعة، وجوه مئات المدنيين الأبرياء، معظمهم من الأطفال، وقعوا ضحايا للحملة العسكرية الإسرائيلية الوحشية، ونشهد على تدمير بنى تحتية مدنية لا حصر لها. وإننا ندين بشدة هذا العقاب الجماعي، الذي يحتجز كل اللبنانيين والفلسطينيين الأبرياء رهائن، بشكل غير منصف وغير عادل.

لقد شدد الأمين العام كوفي عنان في إحاطته الإعلامية، أمس، أيضا، على خطورة الحالة، واقترح مجموعة من التدابير الملموسة لنزع فتيل الصراع. ويود وفد بلدي الإعراب عن تقديره له على جهوده ومبادراته لحل الأزمة.

من الواضح أن عمل إسرائيل العسكري يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة، وغيرهما من أحكام القانون الإنساني، وهذا ما يدينه وفد بلدي بشدة، ويحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراء عاجل لوضع حد له. ونؤمن أن عمل المجلس يجب أن يكون مستعجلا، بالنظر إلى الحالة الإنسانية المتدهورة، واستمرار سقوط الضحايا المدنيين الأبرياء، والتدمير. وأمام توسع نطاق التدمير، وازدياد عدد الضحايا جراء هجمات إسرائيل العشوائية، واستخدامها غير المتكافئ للقوة، من العسير على بلدي فهم سبب عدم قدرة المجلس – وهو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين – على القيام برد سريع وفعال.

وفي ذلك السياق، نضم صوتنا إلى الأصوات التي تطالب بوقف فوري وشامل لإطلاق النار، بوصفه أبرز الخطوات الحاسمة لضمان الإيصال السريع للمساعدات الإنسانية، لا سيما إلى المدنيين، في مناطق الصراع. وتعرب إندونيسيا عن دعمها الكامل لإنشاء قوة دولية لحفظ السلام، تحت رعاية الأمم المتحدة، يتم نشرها فورا لرصد وإنفاذ وقف إطلاق النار. وإندونيسيا على استعداد للمشاركة بوحدة عسكرية في تلك القوة.

ونلاحظ كذلك أن فترة ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ستنتهي بنهاية هذا الشهر. وبالنظر إلى المستجدات الأخيرة، أمامنا فرصة مناسبة لتمديد ولايتها وإعادة تشكيلها، بغية التصدي لهذه الحالة المعقدة، بما في ذلك تأمين إيصال المساعدات الإنسانية. ويسرنا أن الأمين العام عكس هذا الجانب الهام في إحاطته الإعلامية أمس. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة، بالنظر إلى أن من هم بحاجة

إلى الأمن، ليسوا شعوب المنطقة كافة فحسب، بل أيضا العاملين في المجال الإنساني، الذين سيعرضون حياتهم للخطر.

والجانب المهم الآخر في هذه المجموعة من الحلول هو الحاجة إلى وضع برنامج لإعادة إعمار لبنان وفلسطين وتأهيلهما. وتؤمن الحكومة الإندونيسية بأنه يجب أن يشكل برنامج إعادة الاعمار والتأهيل جزءاً من عملية بناء السلام في المنطقة.

وتود إندونيسيا إعادة تأكيد التزامها بالسلام في الشرق الأوسط، وقيام دولة فلسطينية قابلة للاستمرار وذات سيادة على أساس حل الدولتين، كما تنص على ذلك خارطة الطريق. ونشدد على الحاجة الملحة إلى تنشيط عملية السلام بغية التوصل إلى حل عادل للصراع، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ . ومن المهم أيضا دعم الحكومة اللبنانية في جهودها لصون استقلالها السياسي، وبسط سلطتها وممارسة سيادتها الكاملة على جميع أراضيها، وفقا لما أكده اللبنانيون في اتفاق الطائف الوطني.

وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عاجلة للحيلولة دون اتساع نطاق الأزمة الإنسانية، واستمرار سفك الدماء. ونأمل أن يُعاد فتح طريق السلام في أقرب وقت ممكن. ونحث مجلس الأمن على اتخاذ قرار موحد وبنّاء، بغية الوقف الفوري للأعمال الوحشية، ودوامة العنف في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو السيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، وأعطيه الكلمة.

السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية): السيد الرئيس، في البداية أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في مداولات مجلس الأمن اليوم لمناقشة تطورات الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، والوقوف على مستجدات الاجتياح العسكري الإسرائيلي لقطاع غزة ومواصلة العدوان على لبنان.

في ظل غياب ردود فعل حقيقية من مجلس الأمن على ما تقوم به إسرائيل من عدوان وتصعيد في كل من لبنان وغزة، وفي ضوء الانعكاسات الإقليمية والدولية تجاه معالجة هذه القضية، وعدم تمكن مجلس الأمن حتى الآن من اتخاذ قرار حاسم إزاءها، تتمادى إسرائيل في مواصلة عدوانها ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني في إصرار مسبق على تدمير البنية التحتية للبنان وغزة، من أجل فرض سياسة الأمر الواقع وتحقيق أهداف ومصالح أكبر مما ترمي إليه إسرائيل في حملتها العسكرية التي في ظاهرها إطلاق سراح الجنود الإسرائيليين، وفي باطنها تدمير لبنان وغزة والقضاء عليهما وفرض منطق القوة في النزاع العربي الإسرائيلي.

وبالرغم من المساعي والطروحات الإيجابية الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة وفريقه وجهات دولية لإيجاد حل لهذا النزاع، لا تزال إسرائيل ترفض هذه المساعي والنداءات المتكررة من المجتمع الدولي، وتواصل تحديها السافر في استهداف المدنيين والمرافق الحيوية وتدمير البنية التحتية وفرض الحصار والعقوبات الجماعية على الشعبين اللبناني والفلسطيني، مما يحول حتى الآن من تمكين منظمات الإغاثة الدولية من إيصال مساعداتها إلى المرضى والجرحى وإلى مئات الآلاف من العائلات المشردة والمنكوبة. والتقرير الذي قدمه صباح اليوم السيد ايغلاند يؤكد على ضرورة وصول المساعدات إلى لبنان تفاديا لكارثة إنسانية وشيكة.

إننا نطالب مجلس الأمن باتخاذ قرار بوقف شامل وفوري لإطلاق النار ووقف العمليات العسكرية وإتاحة المجال للمفاوضات والمشاورات الدبلوماسية.

إن تدمير لبنان من قبل إسرائيل سيترتب عليه تداعيات خطيرة في المنطقة ليست في مصلحة أحد، وسيؤدي إلى المزيد من التطرف والتدهور. ونخشى أن يكون لإسرائيل مخططات وأهداف أبعد مما تدعي وتعلن.

ومن الواضح أن الوضع الذي نشهده اليوم يعكس صورة مأساوية لفشل وانهيار عملية السلام بكاملها واللجان المنبثقة عنها لإيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي، حتى وصل بنا المطاف اليوم إلى الوضع الحالي الذي نعاني منه.

وإزاء هذه الحالة الخطيرة والمتدهورة، اجتمع مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ على المستوى الوزاري لمعالجة هذا الأمر، وأدان العدوان الإسرائيلي على لبنان، وقرر دعوة المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، إلى تحمل مسؤولياته والتحرك الفوري لمطالبة إسرائيل بالتوقف الكامل عن عملياتها العسكرية، وحث الأطراف كافة على احترام مبادئ وأحكام القانون الإنساني الدولي وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب، ووقف التصعيد والعنف والبحث عن تسوية من خلال الحوار والمفاوضات وأكد على أن استمرار الوضع الراهن يشكل خطورة بالغة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، مما يتطلب ضرورة إيجاد تسوية شاملة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي وفق مرجعيات عملية السلام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، باعتبار أن الاحتلال هو السبب الرئيسي لكل ما تشهده المنطقة من توتر وعنف. وأكد مجلس جامعة الدول العربية على الموقف العربي كما جاء في مبادرة السلام العربية الصادرة عن القمة العربية الرابعة عشرة في بيروت عام ٢٠٠٢. وقرر دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد على مستوى عال للنظر في النزاع العربي – الإسرائيلي بشكل جذري وشامل، وذلك بسبب فشل كل الجهود لاستئناف عملية السلام وإجهاض مسيرة التسوية السياسية، وتكليف رئيس المجلس ولجنة مبادرة السلام العربية والأمين العام بالتنسيق وإجراء الاتصالات اللازمة في هذا الصدد.

إن منطقة الشرق الأوسط تقف اليوم أمام منعطف تاريخي خطير يحتم على مجلس الأمن أن يتحمل كامل مسؤولياته وأن يضطلع بمهامه من أجل طرح النزاع العربي – الإسرائيلي على المجلس حفاظا على مصداقيته وتمكينا من إيجاد الحلول العادلة والشاملة والدائمة وتنفيذها لتنعم المنطقة بالسلام والأمن الدائمين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل أستراليا، وأعطيه الكلمة.

السيد هيل (أستراليا)(تكلم بالانكليزية): شكراً لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا للإسهام في هذه المناقشة الهامة للغاية. وأستراليا تشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف في الشرق الأوسط، وما نجم عنه من سقوط عدد كبير من الضحايا بالفعل. وأستراليا تعرب عن تعازيها لحكومتي لبنان وإسرائيل ولأسر كل من تضرر جراء تلك الأحداث. وأستراليا تقر بحق إسرائيل في العمل دفاعاً عن النفس. وندعو الجانبين إلى ممارسة ضبط النفس وتفادي الوفيات بين المدنيين، وتلافي الإضرار بالبنى الأساسية المدنية والامتناع عن أية أعمال من شأنها تصعيد الموقف الخطير بالفعل.

وينبغي ألا تغيب عن بالنا المسؤولية إزاء الأزمة الراهنة. فقد بدأت تلك الأزمة بهجمات على إسرائيل شنتها حماس وحزب الله، بما في ذلك احتجاز جنود إسرائيليين وإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل. وأستراليا تدين تلك الأعمال وتدعو إلى الإفراج غير المشروط عن الرهائن المحتجزين لدى حماس وحزب الله. كما ندعو إلى الوقف الفوري للهجمات الصاروخية على إسرائيل. وينبغي

أن تكون تلك هي الخطوات الأولى نحو تسوية الصراع الراهن.

والحكومة الأسترالية تشعر بقلق عميق إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية. وحكومة أستراليا قدمت بالفعل قرابة مليوني دولار أسترالي من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولية للمساعدة الإنسانية في لبنان.

وتعمل الحكومة أيضاً من أجل ضمان الإخلاء الآمن للأستراليين من لبنان. وهناك حوالي ٢٥٠٠٠ أسترالي في لبنان. ونحن نشعر ببالغ القلق إزاء وضع الأستراليين في جنوب لبنان بشكل خاص. وندعو الأطراف كافة إلى تيسير الإخلاء الآمن للرعايا الأجانب.

إن أولويتنا يجب أن تتمثل في تهيئة الظروف لوقف شامل ودائم لإطلاق النار. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) و١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، ولاسيما تلك العناصر التي تتناول تفكيك ونزع سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وبسط سيطرة حكومة لبنان على كل الأراضي اللبنانية. وهذا يعني نزع سلاح حزب الله وسيطرة حكومة لبنان على المنطقة الواقعة بين بيروت والحدود الإسرائيلية.

وإيجاد حل طويل الأمد للصراع في الشرق الأوسط يجب أن يشمل القبول بحق إسرائيل في الوجود في سلام وضرورة إنشاء دولة فلسطينية. وينبغي لبلدان المنطقة ذات النفوذ على حزب الله – وأعني سورية وإيران – أن تمارس ذلك النفوذ للحيلولة دون استمرار أعمال العنف. فمن خلال تسليح تلك المجموعات المتطرفة ودعمها، فإنها تهدد الأمن في الشرق الأوسط على نطاق أوسع.

وأستراليا تعرب عن دعمها للمبادرات الدبلوماسية الحالية، ولاسيما بعثة الفريق الذي أوفده الأمين العام إلى المنطقة. ونلاحظ أيضاً أن مجموعة الثمانية ترحب بأن ينظر مجلس الأمن في إمكانية أن يكون هناك وجود دولي للأمن/المراقبة.

وترى أستراليا أنه ينبغي لأي قوة متعددة الجنسيات أن يكون لها تفويض قوي لتمكينها من ضمان السيادة اللبنانية والأمن الإسرائيلي وهذا يعني أن على القوة أن تساعد الحكومة اللبنانية على ممارسة سيادتها ومنع حزب الله من تكرار أعماله التي أدت إلى الكارثة الحالية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): والآن أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد إيلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): على الرغم من أن تركيا قد أعلنت تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل فنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أتعرض لعدد من المسائل التي نعتبرها أساسية في هذا المنعطف الهام والشديد الحساسية في المنطقة.

إن الإحاطة التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن بالأمس وصفت بشكل واضح الحالة المتردية والخطيرة التي تسود الشرق الأوسط. كما أنها أشارت إلى الطرق والوسائل المؤدية إلى إنهاء إراقة الدماء وإلى الخروج من الاضطراب والمأزق الحاليين.

إن المدنيين الأبرياء من لبنانيين وفلسطينيين وإسرائيليين تزهق أرواحهم. ويواجه لبنان التدمير ويجري تحطيم البنية التحتية في قطاع غزة. أكثر من هذا، فإن تلك الأحداث المأسوية، إن لم يوضع حد لها، قد تترتب عليها آثار سلبية على المنطقة التي تعاني أصلا من وطأة المشاكل المستعصية. وبالنظر إلى الحالة المضطربة على أرض الواقع كان ينبغي للمجتمع الدولي، أن يكون أكثر نشاطا لمنع تصعيد التوتر لكيلا يبلغ أبعاده الحالية.

ولا يمكننا بأية حال أن نوافق على أخذ الرهائن ولا نستطيع إنكار الحق في الدفاع عن النفس. لا بد من إطلاق سراح العسكريين الإسرائيليين فورا. وعلى خاطفي الرهائن أن يتبينوا الآن أن عملهم جاء بنتيجة عكسية وأدى إلى خسارة ومعاناة فادحتين لشعوهم. وفي الوقت ذاته، على إسرائيل ألا تلجأ إلى استخدام القوة والعنف بصورة غير متناسبة وغير مميزة. لا يمكننا السماح بتدمير لبنان أو بتدمير آمال الفلسطينيين في دولة قادرة على الحياة. إن ما يجري الآن في المنطقة يذهب إلى أبعد من الدفاع عن النفس ولن يخدم مصالح إسرائيل في المدى البعيد. زد على هذا، فإن إثارة المشاعر السلبية يدمر إمكانيات الحوار والمصالحة وهما لب التسوية القائمة على أساس وجود دولتين. ونحن ندعو كل الأطراف التصرف بأكبر قدر من ضبط النفس.

ولكي نوقف الخسائر في أرواح المدنيين وفي تدمير البنية التحتية، فإن أول شيء تدعو الحاجة إلى عمله هو التوصل إلى وقف إطلاق النار. وفي الوقت ذاته، يجب تسليم الجنود الإسرائيليين الثلاثة المخطوفين فورا إلى إسرائيل. ويجب إطلاق سراح المسؤولين الفلسطينيين المنتخبين ونأمل أن نبلغ في آخر الأمر مرحلة يتم فيها إطلاق سراح النساء والأطفال. ويجب على الأطراف ذات الصلة أن تبدأ فورا في العمل على ترتيب العناصر التي يمكن لها أن تشكل الأساس السياسي لوقف إطلاق النار بشكل دائم، مثلما أكده الأمين العام. وعلى البلدان في المنطقة مثلما على المجتمع الدولي واجب أخلاقي لإيجاد مناخ إيجابي يؤدي إلى تلك الغاية ويحول دون سقوط المنطقة ضحية للعنف والبؤس واليأس. علينا أن نتأكد من أن التفكير السليم والاعتدال يسودان في الشرق الأوسط.

ومن جانب آخر يجب علينا جميعا أن نتفق على أن السبب الأصلي فيما نشهده الآن هو استمرار مشكلة الشرق الأوسط. وإلى أن يوجد حل عادل ومتوازن ودائم للمشكلة، لا يمكن وجود سلام وأمن دائمين في المنطقة. إن الخطوات والتدابير الأحادية واستخدام القوة ليست بدائل لتسوية شاملة.

لقد قدمت تركيا خلال قرون مساعدة هامة للفلسطينيين. وفي ضوء الأحداث الأخيرة، فسوف تستمر المساعدة دون تخفيض فيها. وتركيا مستعدة أيضا للإسهام في الجهود الهادفة إلى التخفيف من معاناة الشعب اللبناني. وكلا الشعبين يحتاجان إلى كامل تضامن وتأييد المجتمع الدولي.

إن ما يحدث في المنطقة إن لم يوقف فورا، سيسجله التاريخ كأعظم حادث مؤسف للبشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن أعطي الكلمة لممثل المغرب.

السيد شبار (المغرب): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم وإلى باقي أعضاء مجلسكم الموقر، بالشكر على تجاوبكم الفوري لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن قصد مناقشة التصعيد الجديد الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط.

وينتهز وفد المملكة المغربية هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السيد الأمين العام على المجهودات والمساعي الحميدة التي يقوم بها قصد إيجاد حل لهذه الأزمة، وكذا لإحاطة هذا المجلس بالمستجدات التي طرأت على الساحة الشرق الأوسطية.

من طبيعة الحال، تتابع المملكة المغربية، بقلق شديد، الوضع الخطير الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، والتطورات التي شهدتها، خلال الأيام القليلة الماضية في لبنان وقطاع غزة بالأراضي الفلسطينية. وفي هذا الصدد، فإن المملكة المغربية تدين، بشدة، الاستعمال المفرط للقوة، المخالف لكل المواثيق الإنسانية الدولية، معبرة عن تضامنها مع الشعبين اللبناني، والفلسطيني، الشقيقين، في مواجهة هذا الظرف العسير.

إن الوضع الراهن في المنطقة لمرشح لمزيد من التوتر، أمام إصرار إسرائيل على مواصلة عدوانها على القطر اللبناني الشقيق، مستهدفة بنياته التحتية، ومنشآته الحيوية، معتمدة في ذلك أسلوب العقاب الجماعي، والتهجير، والتشريد، الذي حاق بالآلاف من المدنيين العزل والأبرياء.

ونتيجة للقصف، أصبح عدد النازحين في تزايد متصاعد، مما ينذر بكارثة إنسانية خطيرة، في غياب تحرك جاد للمجتمع الدولي. كما تجب الإشارة، إلى أنه في ظل تصاعد الأزمة الإنسانية، في هذا البلد الشقيق، تتفاقم معاناة الأخوة اللبنانيين في الحصول على المواد الغذائية، والمتطلبات الأساسية الأخرى، يوما بعد يوم، في غياب خطة عاجلة لإيصال الإمدادات إلى المتضررين. وفي هذا الإطار، تناشد المملكة المغربية المجتمع الدولي، للتحرك، بسرعة، لاحتواء هذه الأزمة، ومنح الفرصة لمنظمات الإغاثة الدولية، لتقديم المساعدات الإنسانية الضرورية لهؤلاء الضحايا.

وتضامنا مع الشعب اللبناني، تجاوبت المملكة المغربية، وبسرعة، مع نداء الحكومة اللبنانية، حيث قامت بإرسال مساعدات إنسانية، مساهمة منها في التخفيف من معاناة الشعب اللبناني الشقيق.

ولا داعي للتذكير بأن هذا العدوان يضاف إلى عدوان آخر يمارس على الشعب الفلسطيني، في صمت وفي غياب المجتمع الدولي، ويتمثل في تدمير بنياته التحتية، والحيوية، علاوة على استهداف أرواح الأبرياء، واللجوء إلى الاعتقالات التعسفية، التي طالت رموز السلطة الفلسطينية ومسؤوليها وقيادييها وممثلي الشعب الفلسطيني الشرعيين.

ونحن إذ نسجل، بقلق بالغ، عجز مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراءات اللازمة، التي يمليها هذا الواقع المأساوي، لوضع حد لهذا العدوان، بما من شأنه أن يتيح المجال للعمل الدبلوماسي، بغية إيجاد مخرج لهذه الأزمة، نناشد وبإلحاح، هذا المجلس لتحمل مسؤوليته، طبقا لما يقتضيه ميثاق الأمم المتحدة، خصوصا، في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الإطار، يود وفد المملكة المغربية أن يعبر عن دعمه، وتأييده لأي مبادرة من شأنها أن تساهم فيما يلي.

أولا، الوقف الفوري لإطلاق النار، لإتاحة الفرصة للتحرك الدبلوماسي قصد تطويق واحتواء هذه الأزمة. ثانيا، رفع الحصار المفروض على القطر اللبناني الشقيق. ثالثا، دعم السلطة اللبنانية في بسط سيادتها، وسلطتها على كامل أراضيها. رابعا، مد القطر اللبناني الشقيق بالمساعدات الإنسانية الكفيلة بتمكينه من التصدي لهذه الكارثة الإنسانية، والعمل على فتح ممرات إنسانية آمنة، وكفيلة بإيصال المساعدات اللازمة للسكان المدنيين. خامسا، تمكين القوة الأممية المتواجدة بجنوب لبنان من حرية التنقل، بغية القيام بمهمتها وخاصة، توفير الحماية، والمساعدات الإنسانية للمدنيين العزل. سادسا، وهذا يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإن المملكة المغربية، إذ تطالب بإطلاق سراح كافة الوزراء والمسؤولين والمنتخبين الفلسطينيين، الذين اعتقلهم الجيش الإسرائيلي، تؤكد على ضرورة الوقف الفوري للحملة العنيفة داخل الأراضي الفلسطينية وانسحاب الجيش الإسرائيلي عاجلا من الأراضي الفلسطينية، ووضع حد لسياسة الحصار والعقاب الجماعي واستهداف المدنيين العزل.

إن تمادي الحكومة الإسرائيلية في سياستها الحالية ينبئ باستمرار دوامة العنف والعنف المضاد، مما يشكل تهديدا ملموسا للأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. وفي هذا السياق، فإن المملكة المغربية تحث المجتمع الدولي على العمل من أجل إيجاد حل عادل ودائم وشامل لقضية الشرق الأوسط، معبرة عن اقتناعها الراسخ بأن المفاوضات تبقى السبيل الوحيد للتسوية السلمية طبقا للشرعية الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المغرب على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس اسمحوا لي بداية أن أهنئ وفدكم على تولي رئاسة المجلس، وأن أهنئ سلفكم على قيادتها المقتدرة للمجلس في الشهر الماضي. كما أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن مسألة تهدد السلم والأمن الدوليين فعلا.

ويشهد المجتمع الدولي بفزع وسخط التصاعد اليومي لحالتين من العدوان الصارخ والمتعمد، وجرائم الحرب المتعددة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد شعبي فلسطين ولبنان تحت ذرائع سخيفة ومكررة. وفي نفس الوقت، فإن مناصري المعتدي قد أجبروا هذا المجلس، المؤتمن على صون السلم والأمن الدوليين وقمع الأعمال العدوانية، على التقاعس والاستكانة.

وعلى مدى عشرة أيام طويلة، استمرت الهجمات الشاملة والعشوائية من الجو وبالقذائف والمدفعية ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية في كل أنحاء لبنان، بينما مُنع هذا المجلس حتى من الدعوة إلى وقف إطلاق النار. وفي غضون ذلك، قتل أكثر من ٣٥٠ من المدنيين الأبرياء، وشوهت أجساد أكثر من ١ ٠٠٠ شخص وحُرم مئات الآلاف من المأوى جراء الرد المزعوم على أسر جنديين.

ويتجلى الإرهاب بالمعنى الحقيقي للكلمة نصب أعيننا، حيث لا يُنذر المعتدي بقصف أحياء ومناطق كاملة إلا قبل فترة قصيرة من بدء القصف الفعلي. وبعد أن ضربت الجسور والطرق والأنفاق والموانئ والمطارات، وبعد فرض الحصار الكامل، ترك المدنيون وقد تملكهم الرعب، لا يدرون إلى أين يفرون أو إلى من يلجأون. والأنكى من ذلك، فإن تفاقم نقص الغذاء والدواء، وشن الغارات على قوافل المساعدة الإنسانية وقطع إمدادات المياه والكهرباء، ينذر بوقوع كارثة إنسانية خطيرة.

وما من تحريف للقانون الدولي أو لمبادئ الميثاق – حتى من جانب أكثر المحامين والسياسيين حنكة، يمكن أن يُبرر هذه الوحشية المطلقة العنان وغير المتناسبة والعشوائية، أو هذا العقاب الجماعي ضد المدنيين على أنه دفاع عن النفس.

والعدوان على لبنان جاء في أعقاب عدوان مماثل على قطاع غزة. وكان الشعب الفلسطيني، وما زال، يخضع لنفس العقاب الجماعي من جانب نفس الجناة. وفي غزة، أيضا، جرى تدمير الهياكل الأساسية المدنية وترويع السكان المدنيين. واستخدام الولايات المتحدة لحق النقض في مجلس الأمن مؤخرا شجع المعتدين على مواصلة جرائمهم وتوسيع نطاقها في ظل الإفلات الواضح من العقاب.

ولكن إذا استرشدنا بالتاريخ، فإن آلة الحرب التي يملكها المعتدي يمكن أن تهدم المباني والهياكل الأساسية، وأن تقتل وتشوه المدنيين وأن تحتجز نوابهم المنتخبين كرهائن، ولكن لا يمكنها أن ترهب شعبي فلسطين ولبنان أو تجبرهما على الاستسلام، أو أن تسحق تطلعهم إلى العيش أحرارا من الاحتلال والإرهاب، أو أن تحطم أمل اللاجئين في العودة إلى بيوتهم يوما ما. وفي حقيقة الأمر، فقد أثبتت التجربة أن مثل هذه الهجمات تعزز تصميم الشعوب على مقاومة العدوان والاحتلال والترويع والإرهاب، عوضا عن أن تضعفه.

وفي حين أن الآلة الدعائية الهائلة قد تحاول قلب الحقائق وذرّ الرماد في العيون لإخفاء وجه العدوان القبيح، فإن ملايين البشر من شعوب العالم الذين خرجوا إلى الشوارع في شتى أنحاء المعمورة، يعرفون تماما على من تقع المسؤولية وما هي الأنظمة التي تنتمي إلى محور الشر والإرهاب حقا. وتعرف الشعوب من هم الجناة ومؤيدوهم

الذين زعزعوا استقرار المنطقة، وأحبطوا التطلعات إلى السلام والعدالة، وعاقبوا السكان كافة على خيارهم الديمقراطي، وأغرقوا الشرق الأوسط في حالة من الفوضى ويعملون بهمة من أجل توسيع رقعة الصراع.

إن العقاب الجماعي الوحشي الذي يعانيه الشعبان الفلسطيني واللبناني يحمل توقيع إسرائيل، وهو الذي اكتوت به شعوب المنطقة المرة تلو الأخرى خلال العقود القليلة الماضية. والجولة الجديدة أشد خطرا لأنها تحدث في فترة حساسة، بينما تشارك الطوائف والأطراف اللبنانية في جهد وطني للتوصل إلى تفاهم شامل في حوار وطني يشمل الجميع، وهو الجهد الذي يعمل المعتدي على إحباطه أيضا.

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن هذه الهجمة الإسرائيلية جزء من مخططاتها في لبنان، التي تتجلى في انتهاكاتها المتكررة لحدود لبنان ومجاله الجوي، والتمسك بمزارع شبعا والإبقاء على المحتجزين اللبنانيين. وقد تواصلت تلك المخططات منذ انسحابها من ذلك البلد. وفي حقيقة الأمر، فإن الغارات الجوية التي شملت كل أنحاء لبنان، وهجمات القذائف والمدفعية ضد أهداف كل أنحاء لبنان، بعد حادثة الحدود في ١٢ تموز/يوليه مباشرة، تدلل على خطة تم إعدادها سلفا. والعمليات الواسعة النطاق التي تهدف، بين أمور أخرى، إلى فرض حصار بحري وجوي وبري على بلد برمته يقع في منطقة حساسة، لم تكن لتنفذ بدون تخطيط وتنسيق مسبقين مع الدولة الداعمة، أو بدون تلقي الضوء الأخضر المطلوب. وما الرفض المشترك لجميع الدعوات إلى وقف إطلاق النار إلا برهان إضافي.

إن الموقف الحالي لحكومة الولايات المتحدة لا يشكل الذروة فحسب، بل الذهاب إلى أقصى الحدود في عقود من الدعم الحثيث للاعتداءات الإسرائيلية على الشعوب العربية والإسلامية في المنطقة، ذلك الدعم الذي أدى، في جملة أمور، إلى استخدام حق النقض ٣١ مرة وإلى ضرب عرض الحائط بتلك القرارات التي أفلتت، في ظل ظروف خاصة، من استخدام الولايات المتحدة لحق النقض.

والأهم من ذلك أن مجلس الأمن، للأسف، وبعد وقت طويل من وقوع تلك الانتهاكات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين والتهديد بامتدادها إلى مناطق مجاورة، أضحى عاجزا عن التصدي للأزمة وفشل تماما في النهوض بمسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة. هذا الفشل الذي يأخذه المعتدون على أنه ترخيص بالاستمرار في القتل والتدمير في كل أنحاء غزة ولبنان.

وإذا أُرغم المجلس، بعد عشرة أيام من الخمول، على القيام ببساطة بنقل الشروط الإسرائيلية، والمساعدة في فرضها على الشعبين اللبناني والفلسطيني، يكون ذلك تنكرا للعدالة وأمرا منافيا على نحو فظ لمصلحة السلام والاستقرار في المنطقة. والتوصل إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وإنهاء الحصار المفروض على لبنان هو ما تطالب به شعوب الأمم المتحدة وهو ما ينبغي لمجلس الأمن أن يحاول تحقيقه. وبينما يجري القضاء على حياة كثيرين وتمزيق الأسر وتدمير البنية الأساسية المدنية ويتعرض استقرار المنطقة الأوسع للتهديد، مما يبعث على السخرية وضع خطط ومصالح النظام القائم بالاحتلال قبل مصالح الآخرين وحتى الامتناع عن الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار.

إننا نؤيد إيجاد حل شامل للأزمة، يراعي المطالب المشروعة للشعب المتضرر، بما في ذلك إخلاء سبيل المحتجزين اللبنانيين والفلسطينيين، ومساءلة المعتدين عن فقدان الأرواح وتدمير البنية الأساسية.

وأود أن أذكر للتسجيل في المحضر، استجابة لما أصبح ستارا من الدخان مسجلا ببراءة الاختراع وباليا حقا للممثل الإسرائيلي ومؤيديه في محاولاتهم التهرب من

المسؤولية عن الجرائم التي يجري ارتكابها، أن حكومة بلدي ترفض رفضا قاطعا المزاعم التي لا أساس لها من الصحة ضد إيران والتي كُرّر ذكرها اليوم في المجلس. هذه المزاعم ليست سوى جزء لا يتجزأ من مشروع صهيوني مدروس لكسر المقاومة ضد العدوان والغزو في المنطقة وصرف الانتباه عن السبب الجذري لجميع التوترات في الشرق الأوسط، أي الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية، وتداعياته، بما في ذلك الاحتجاز غير القانوني للآلاف من العرب وانتهاك حقوقهم. تنبع هذه المزاعم من النظام القائم بالاحتلال، وتقوم أوساط صهيونية بنقلها عبر أنحاء العالم لتحجب جرائمه.

وتؤيد إيران شعبي وحكومتي فلسطين ولبنان، وهي على استعداد لأن تقدم لهم المساعدة السياسية والإنسانية لإعانتهم على استعادة حقهم المشروع في السلامة الإقليمية وتقرير المصير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد علهاي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): أثني عليكم شخصيا، السيد الرئيس، لقيامكم على نحو هادئ ولكن مستمر بدفع زملائكم في هذا المجلس إلى عمل شيء ما، والقيام به فورا، لوقف ما يصبح على نحو متزايد حربا خطيرة وحمقاء ومدمرة. وأود أيضا أن أثني ثناء قويا على الأمين العام لطرحه على المجلس أمس مقترحات شاملة وجريئة وبعيدة المدى للإنهاء الفوري للمجازر.

بيد أنه يجب علينا، في المقام الأول، أن نعمل على التوصل إلى وقف فوري وقاطع لإطلاق النار. والعناصر الواردة في مقترحات الأمين العام توفر الأساس لجهود دبلوماسية وسياسية ترمي إلى التوصل إلى وقف دائم للأعمال القتالية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تواجهنا مأساة في الشرق الأوسط تهدد سلامة تلك المنطقة وصلاحيتها للعيش كما نعرف المنطقة. ويجري وزع مصفوفة شاملة من الأسلحة إلى حد تهديد حياة كل شخص. ويبدو أنه لا أحد بمنأى عن ذلك التهديد أو آمن. وكما قال الأمين العام فإن ما يتطلب الأمر القيام به على نحو مستعجل هو الوقف الفوري للأعمال القتالية، الذي بدونه لا يمكن تقديم الإغاثة للسكان الباقين على قيد الحياة والجرحى والمعانين، حتى المساعدة الإنسانية المقدمة للمحتاجين. وحتى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان نفسها ليست لديها حرية الحركة وتعاني من نفاد حاجات أساسية. ونظرا لهذه الظروف والأخطار شعرنا بالطمأنينة حينما سمعنا إعلان الأمين العام أننا لن نتخلى عن الشعب اللبناني في ساعة حاجته.

وخطف حزب الله للجنديين الإسرائيليين كان عملا طائشا وأحمق وتجب إدانته. وفي المناخ الشديد التوتر في الشرق الأوسط خُطط لذلك العمل حسب الطلب لإثارة رد فعل من إسرائيل، وهي ما فعلته. ولم تُضع إسرائيل وقتا في وصف عمل حزب الله بأنه عمل حرب. وما تبعه كان، حقا، حربا. وكانت الاستجابة مغالى فيها ومدمرة ولاإنسانية إلى درجة التشكيك في الدوافع الحقيقية لإسرائيل. أعلنت إسرائيل حربا أحادية على لبنان، مستشهدة بالعمل غير المستفز من قِبَل حزب الله كمبرر لقيامها بالتدمير الواسع النطاق دون هوادة للبنية الأساسية والعقاب الجماعي للشعب اللبناني.

هل كانت المغالاة في رد الفعل تستحق المحو الفعلي لدولة وبنيتها الأساسية المادية؟ هذه الحرب في يومها العاشر وهي مستمرة وأنا أتكلم، متسببة في خسائر تفوق الوصف ومعاناة للطرفين. إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على حق أي بلد في الدفاع عن النفس. بيد أن هذا الحق ينطوي على مبدأ ومسؤولية الاستجابة المبررة للعدوان. إن هجوم إسرائيل

الواسع النطاق غير المعُترض عليه والتدمير المنتظم، أمام أعيننا، لدولة ذات سيادة عضو في هذه المنظمة، لا يمكن أن يكونا مبررين تحت أي ذريعة بأنهما دفاع عن النفس. والحصار المفروض على لبنان غير قانوني ولا مبرر له وطائش. ومن غير المقبول وغير المبرَّر وغير الأخلاقي تماما جعل بلد بكامله يتوقف بتعريضه لضرب وحصار قاسيين لا هوادة فيهما من جميع الجهات.

أصبح لبنان فجأة سجنا كبيرا؛ أزمة إنسانية ضخمة، يصرخ فيها الشعب يأسا، ”أين المجتمع الدولي؟ أين مجلس الأمن؟“ إذا كان تدمير بلد ذي سيادة بكامله أقل أهمية من أسر أو موت جندي أو جنديين، أليس ذلك مبعث خوف على حضارتنا؟ أين التناسب؟ هل نبيح هذا الإجراء الغريب، إجراء الإفلات من العقاب، ما يشبه قانون الغاب، الذي ليس له مواز في الذاكرة في الآونة الأخيرة؟ ألا نأبه برئيس الوزراء اللبناني المجاهد في حالة ضعفه التام وهو يصرخ أن بلده قد قُطّع إربا إربا وأنه لا يمكن لحكومة أن تبقى حية على أنقاض دولة؟ ولا ريب في أن ما كان يتكشف خلال الأيام العشرة المنصرمة أوجد سابقة خطيرة في الإدارة الدولية وفي العلاقات بين الدول.

ومن المؤسف بنفس القدر ملاحظة نمط ”عدم العمل“ الذي يتبعه مجلس الأمن والجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي، التي اتخذ كثير منها الموقف الكلاسيكي، موقف القردة الثلاثة التي لا ترى الشر ولا تسمع الشر وليس لها كلام شرير. العالم خال فعلا من القيادة، وذلك أقل ما يقال، لتحقيق الوقف الفوري للعمليات القتالية الذي تمس الحاجة إليه على نحو عاجل.

فالوضع القائم الآن أحجية يتعين على كل جانب فيها أن يبدو أشد مقاومة لكي يحرج الجانب الآخر. ولا يمكن أن تكون عواقب ذلك إلا مزيدا من التصعيد والدمار، ومزيدا من الابتعاد عن السلام والأمن للجميع.

ومرة أخرى، كما يشير الأمين العام، مهما يكن الضرر الذي قد تلحقه عملية إسرائيل بالقدرات العسكرية لحزب الله، فهي لا تكاد تنال على الإطلاق من الدعم الشعبي لحزب الله في لبنان أو على صعيد المنطقة. ذلك أن أفعال إسرائيل تُرى هناك على حقيقتها: وهي أنها عقاب جماعي لسكان لبنان المدنيين بأسرهم. وما نشهده على شاشات التليفزيون من يوم ليوم، كما أوضح أحد المحللين، هو الغطرسة المطلقة، وتشويه الواقع، والتباهي بالتفوق العسكري، وكل ذلك على حساب التوصل إلى تسوية شاملة وحقيقية وسلمية لهذا الصراع.

ونوافق على أن الأمر سوف يتطلب بشكل عاجل الترتيب في الوقت المناسب لعقد مؤتمر دولي عن الحالة فيما يتعلق بلبنان، وتجميع قوة ملائمة لحفظ السلام تتمتع بالقدرة على صونه في هذه المنطقة، والإسراع بعقد مؤتمر للمانحين يكفل التمويل لحزمة من المعونات العاجلة اللازمة لإصلاح لبنان وإعماره وتنميته. غير أن من دواعي الأسف أن كل ساعة تمر بينما يلزم مجلس الأمن والجهات الفاعلة الرئيسية صمتا مدوياً خلال هذه المذبحة المستمرة إنما تزيد من صعوبة إحراز تقدم صوب تحقيق هذه الأهداف.

وكلنا نعلم أن إسرائيل لجأت عقب اختطاف المقاتلين الفلسطينيين لجندي إسرائيلي في غزة منذ أسابيع قليلة، وهو أمر شجبناه، إلى شن حرب شاملة من القصف شملت إلحاق تدمير هائل بالهياكل الأساسية الحيوية، بما فيها محطات القوى، مما ترتب عليه حرمان مئات الآلاف من المدنيين من الكهرباء والمياه في لهيب الصيف الحارق. وما زال حصار غزة مستمراً، ناهيك عن العقاب الجماعي

العشوائي والمفرط. ونحن نحث إسرائيل على فك هذا الحصار والسماح بتدفق الغوث الإنساني للمتضررين.

ولا بد من الإصغاء إلى مناشدة الأمين العام الحارة لإسرائيل بالأمس هنا أمام المجلس أن تعيد فتح المعابر المغلقة التي بدونها، على حد قوله ''ستظل غزة تتزلق في دوامة لا تنتهي من المعاناة والفوضى، وستزداد المنطقة اشتعالا'' (S/PV.*5492*، الصفحة ٤). فللأسف،كما ندرك جميعا، لن توجد نهاية على المدى المنظور لحلقة العنف المفرغة إلى أن تقبل إسرائيل بحقوق الفلسطينيين وتكف عن الحلول القصيرة والأفعال الانفرادية التي تمس بقضايا الوضع النهائي، وإلى أن تتفاوض بنية حسنة. إن ما تقتضيه الضرورة الآن هو أن تبدي إسرائيل الجرأة والتصميم وبعد النظر باستخدام قوتها في سبيل تحقيق السلام مع جاراتها، وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). هذا أمر طال انتظاره كثيرا.

ومن المؤكد أن السلام والأمن في الشرق الأوسط، كما نعلم جميعا الآن، لا يمكن دفعهما بالقوة الغاشمة ولا بالعزة بالإثم، بل بانتهاج سبيل عملي وواقعي. ولا يمكن أن يتأتى أمن للجميع من خلال صراع وحرب بلا نهاية، بل من خلال رغبة في التوصل إلى سلام حقيقي يعترف بوجود جميع شعوب المنطقة وحقوقها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): تلاحظ نيوزيلندا بقلق عميق التصعيد في الأعمال القتالية في الشرق الأوسط، التي شملت الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل ولبنان. وندين إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء وتدمير البنى التحتية المدنية الحيوية. ونحث جميع الأطراف بشدة على التوقف عن العنف، واحترام القانون الدولي، وإتاحة الفرصة للميسرين والوسطاء الدوليين لوضع ترتيب لعملية سلمية.

وندين قتل الجنود الإسرائيليين واعتقالهم من قِبل الجناح العسكري لحماس وحزب الله. ويجب إطلاق سراح هؤلاء الجنود على الفور سالمين. ويتوجب على حزب الله أن يوقف هجماته الصاروخية على إسرائيل التي تودي بحياة المدنيين. ويجب على الدول ذات النفوذ لدى حماس وحزب الله أن تعمل على تحقيق الالتزام بضبط النفس، تحقيقا لمصالح المجتمع الدولي بأسره. ويجب أن تتمثل رسالتها إلى حماس وحزب الله في أن المواجهة والعنف يدمران احتمالات التوصل إلى تسوية لبلوغ السلام في الشرق الأوسط.

ونحن في الوقت ذاته لا يمكننا أن نقبل القول بأن رد فعل إسرائيل كان متناسبا أو محترسا. ذلك أن هجماتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى لبنان بينما تستهدف المسلحين والبنى التحتية، تدمر أيضا المساكن وتحدث مئات من الخسائر، معظمها بين صفوف المدنيين. كما أنها تسبب مزيدا من المعاناة بحرمانها مئات الآلاف من السكان في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة من ضروريات الحياة الأساسية وتشريدهم. ومن ثم يجب على إسرائيل أن تصغى للنداءات الكثيرة بضبط النفس والسماح لجهود الإغاثة بسبل الوصول إلى المتضررين على نحو كامل وفوري. كما يجب أن تفرج عمن تحتجزهم من مسؤولي السلطة الفلسطينية.

ونثني على الأمين العام للجهود التي يبذلها من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار والشروع في عملية للتفاوض وتنفيذ حل للأزمة. وسوف يحتاج إلى دعم كامل وفعلي من مجلس الأمن لتحقيق هذا الهدف. وتؤيد نيوزيلندا مقترحاته في مجملها وتحث مجلس الأمن على النظر فيها بشكل عاجل وإيجابي.

لقد طال التقاعس عن التصدي لأسباب الصراع الجذرية في الشرق الأوسط وحلها. ومن دواعي أسفنا أن صيحة التطرف تعلو مدوية حيث يسود الظلم والحرمان والخوف واليأس. وتنطوي تلك الفلسفة على خطر شديد على منطقة الشرق الأوسط وسائر العالم. ولا سبيل إلى تجنّب هذه الأزمات في المستقبل بدون وقف إطلاق النار في لبنان وتسوية أسباب الصراع المباشرة، يعقبهما الدخول في مفاوضات تمهيدا لحل شامل في هذه المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): نشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة. وبما أن هذه أول مرة أتكلم فيها خلال فترة رئاستكم، فاسمحوا لي بأن أهنئكم على ما تبدونه في إدارة أعمال هذه الرئاسة من مهارة ومقدرة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالتهنئة لسفيرة الدانمرك على فترة رئاستها للمجلس الشهر الماضي.

يساور الهند قلق بالغ إزاء زيادة حدة التوتر في غرب آسيا نتيجة للتطورات التي طرأت على قطاع غزة والحدود الإسرائيلية اللبنانية وفي لبنان، الأمر الذي يمكن أن يزيد المنطقة اشتعالا وأن يوسع دائرة الصراع.

وقد أدانت الهند اختطاف جنديين إسرائيليين يوم ١٢ تموز/يولية ٢٠٠٦ ودعت إلى إطلاق سراحهما على الفور. وندين بنفس الشدة هذا الانتقام إسرائيل العسكري المفرط وغير المتناسب الذي استهدف الهياكل الأساسية المدنية، بما فيها مطار بيروت، ونجم عنه قتل المدنيين الأبرياء ومعاناتهم، بمن فيهم النساء والأطفال. ويتعين أن تكون المسؤولية عن حماية النساء والأطفال في حالات الصراع أمرا واقعا وليس نظريا.

لقد قتل مواطن هندي واحد على الأقل وأصيب عدة آخرين في أعمال القصف في لبنان. ولا يمكن التماس مبرر لاستهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية، فهذا أمر يستوجب الشجب ويتعارض مع القانون الدولي.

وقد دعا الأمين العام في إحاطته الإعلامية لمجلس الأمن بالأمس إلى وقف إطلاق النار لاتقاء المزيد من إزهاق الأرواح، وتوفير السبل لتقديم المساعدات الإنسانية، وإتاحة فرصة أمام الدبلوماسية لكي تؤدي دورها. وأوضح الأمين العام إضافة إلى ذلك عناصر خطة من اقتراح بعثة الأمم المتحدة إلى المنطقة، وقال إنها يجب أن تشكل الأساس لأي وقف دائم لإطلاق النيران. ونرى أن المجتمع الدولي لم يعد بوسعه الوقوف ساكنا في وجه هذا التصعيد الحاد في الصراع، الذي يتضرر منه السكان المدنيون وتلوح أزمة إنسانية على الأفق من جرائه. بل ثمة احتمال قائم لأن يمتد نطاق الصراع إلى ما وراء هذه المنطقة.

وتتيح خطة الأمين العام أساسا راسخا لإجراء مناقشات في مجلس الأمن بشأن كيفية معالجة هذه المسألة. وسيكون وقف إطلاق النار الفوري والشامل قائما على أساس إعادة الجنود الإسرائيليين الأسرى، وبسط سلطة حكومة لبنان على كامل أراضيها، واتخاذ تدابير فورية لتوفير الإغاثة والإنعاش لشعب لبنان، ومن ثم تأمين انسحاب القوات الإسرائيلية.

وتشعر الهند، بصفتها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات لكل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بالقلق إزاء الأحوال التي يتعين فيها على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في منطقة الصراع أداء واجباتهم. وذكر الأمين العام، في إحاطته بالأمس عن آخر التطورات فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أن هذه القوة لا تتمتع بحرية التنقل، مما منعها

حتى من توفير عمليات المرافقة في مجال العمل الإنساني للمشردين من السكان؛ وأنها تعاني من صعوبات في الحصول على اللوازم الأساسية؛ وأنها تتعرض لمخاطر جسيمة نتيجة لتبادل إطلاق النيران الجاري حاليا. وهذه أمور تدعو إلى القلق الشديد. وينبغي إزالة القيود المفروضة من جانب واحد على هذه القوة، واحترام ولاية الأمم المتحدة وعدم جواز الاعتداء على العاملين التابعين لها.

وثمة قلق مماثل إزاء الحالة السائدة في قطاع غزة. وفي ١٢ حزيران/يونيه، أدانت الهند قتل عدد من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم نساء وأطفال، على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية في هجوم لا مبرر له في ٩ حزيران/يونيه. وأدانت الهند أيضا الحادث الذي وقع عند معبر كيريم شالوم بالقرب من غزة في ٢٥ حزيران/يونيه، والذي أثار خطر اتخاذ تدابير انتقامية واسعة النطاق من جانب إسرائيل.

وتشعر الهند ببالغ القلق إزاء الضائقات والمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني نتيجة لتطورات الحالة في غزة والضفة الغربية - وهي حالة، يمكنني أن أقول إنه زاد من حدتها تدمير إسرائيل للهياكل الأساسية الفلسطينية، بما فيها الطرق والجسور ومحطات توليد الكهرباء. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ما يقرب من نصف السكان في قطاع غزة يعيشون حاليا دون كهرباء، وأن هذه الحالة يمكن أن تستمر إلى ما يصل إلى تسعة أشهر. ويؤثر انخفاض القدرة هذا على توفير المياه، مما حد من إمكانية حصول الأسر على المياه بما يقرب من ٥٠٪ في بعض أنحاء قطاع غزة. وتدين الهند الاعتقال الذي لا مبرر له على الإطلاق لوزراء السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني واستمرار حبسهم. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر كان لاتخاذ هذا الإجراء ضد ممثلي الشعب الفلسطيني المنتخبين على النحو الواجب. ونطلب إلى إسرائيل أن تطلق سراحهم فورا وبدون شروط.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يطالب جميع الأطراف بالوقف الفوري للأعمال القتالية، وتوخي أكبر قدر من ضبط النفس، ولا سيما في الاستعمال المفرط للقوة، وأن يحث على العودة إلى الحوار. ونكرر أيضا نداءنا إلى جميع الأطراف بالتخلي عن العنف وحل خلافاتها بالوسائل السلمية. ويجب أن توقف إسرائيل هجومها، وأن تسحب قواتها من مواقعها داخل غزة، وأن تطلق سراح جميع الشخصيات السياسية وغيرها من الفلسطينيين. وينبغي، في الوقت نفسه، أن تبذل القيادة الفلسطينية قصارى جهدها لتيسير الإفراج عن الجندي الإسرائيلي، ومنع أي تصاعد للصراع عن طريق الهجمات الصاروخية ضد إسرائيل، وغير ذلك من أعمال التطرف من جانب المتشددين.

واستجابة لطلب من السلطات الفلسطينية، ووفقا لسياسة الهند التقليدية الثابتة القائمة على تقديم العون والدعم للشعب الفلسطيني، قررت حكومة الهند تقديم مساعدة إنسانية فورية تبلغ قيمتها ١٠٠ مليون روبية للشعب الفلسطيني، لتخفيف الحالة الصعبة التي يعيش فيها. هذا بالإضافة إلى ما تقرب قيمته من ٧٠٠ مليون روبية من المساعدة التي تم التعهد بها في العام الماضي أثناء زيارة الرئيس عباس للهند. وستكون المساعدة في المقام الأول في شكل أدوية ومعدات طبية لإنقاذ الأرواح طلبتها السلطات الفلسطينية.

ونؤيد نداء الأمين العام بالوقف الفوري لأعمال العنف العشوائية غير المتناسبة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وإعادة فتح نقاط العبور المغلقة. ومن المؤسف أن الرئيس عباس قد احتجز على نحو انفرادي في غزة طوال الأسابيع الثلاثة الماضية، ولم يسمح له بالالتقاء بأي أحد. ويتعين على المجتمع الدولي دعم اتباع السبيل السلمي إلى تحقيق السلام فيما يتعلق بغزة، ودعم نداء الرئيس عباس بإجراء حوار على النحو السليم مع حكومة إسرائيل.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن التسوية التفاوضية للصراع الطويل الأمد هي السبيل الوحيد لضمان السلم والأمن والاستقرار في المنطقة على الأجل الطويل، على أن يؤدي ذلك إلى إقامة دولة فلسطينية موحدة وذات سيادة وتتوفر لها مقومات الاستمرار وتعيش جنبا إلى جنب في سلام ووئام مع دولة إسرائيل.

وفي الختام، من الأهمية الحيوية أن يهب المجتمع الدولي لوضع حد فوري للأعمال القتالية، وضمان عدم توسع الصراع وامتداده إلى كامل المنطقة. ونؤيد دور دول المنطقة في التوصل إلى حل للأزمة، لأن الحلول التي تفرض عن طريق تدابير انفرادية قد لا تكون دائمة. ويتيح الحل الشامل للحالة في غرب آسيا، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أفضل سبيل للتحرك إلى الأمام وقد أعرب عن التزامنا بالقضية الفلسطينية كل من ماهاتما غاندي، وجواهرلال نهرو، وإنديرا غاندي، وغيرهم من الزعماء. ولا يزال ما كتبه جواهرلال نهرو، وهو واحد من المؤسسين العظماء لحركة عدم الانحياز، في رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ١٩٤٧ وموجهة إلى ألبرت أينشتاين ساريا:

> ”ولا أرى شخصيا كيف يمكن حل هذه المشكلة عن طريق العنف والصراع من جانب أو آخر. وحتى إن أدى هذا العنف والصراع إلى تحقيق غايات محددة في الفترة الحالية فإن هذه الغايات لا بد أن تكون بالضرورة مؤقتة. وآمل مخلصا أن يتسنى الوصول إلى اتفاق ما بين العرب واليهود. ولا أعتقد أنه يمكن حتى لدولة من خارج المنطقة أن تفرض إرادتها لمدة طويلة أو أن تنفذ بعض الترتيبات الجديدة ضد إرادة الأطراف المعنية“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل شيلي، وأعطيه الكلمة.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الفائقة الأهمية.

وتعرب حكومة شيلي عن عميق أسفها إزاء الحالة السائدة في الشرق الأوسط نتيجة لتصاعد العنف في المنطقة. وندين التدابير غير المتناسبة التي اتخذتها القوات الإسرائيلية، والتي أدت إلى مقتل المئات في لبنان – وكان معظمهم من المدنيين – وكذلك التدمير المتعمد للهياكل الأساسية في قطاع غزة وفي لبنان، مما يهدد بإحداث كارثة إنسانية.

وندين أيضا الهجمات التي يقوم بها حزب الله والتي أدت إلى مقتل عدد من المدنيين، فضلا عن اختطافه لجنديين. وإن الهجمات الصاروخية العشوائية على مدن شمال إسرائيل أمر غير مقبول. وينبغي إطلاق سراح الجنديين المعنيين، وكذلك المسؤولين من السلطة الفلسطينية الذين ما زالوا قيد الاعتقال في غزة.

وكل هذه العوامل لا تؤدي إلا إلى تكثيف تصاعد العنف الذي يتهدد السلم والاستقرار في كامل المنطقة. ولهذا، نطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تضع حدا فوريا للأعمال المسلحة، ونطلب إلى القوات الإسرائيلية الانسحاب من لبنان ومن قطاع غزة. ونطلب أيضا إلى حزب الله أن يوقف أعمال العنف وهجماته العشوائية، ونحث حكومة لبنان على ممارسة سيادتها على كامل أراضيها، بمساعدة من المجتمع الدولي، إذا طلبت بيروت ذلك.

ونؤيد بقوة الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام بالأمس والذي يقضي باتباع نهج دبلوماسي يتضمن مجموعة من التدابير العملية الرامية إلى علاج الحالة الطارئة وتقديم حل للأزمة – يؤمل أن يكون دائما.

وتضم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عددا من الأفراد العسكريين الشيليين، وستواصل شيلي العمل على أساس ما اقترحه الأمين العام.

وفيما يتعلق بالأزمة الإنسانية الحادة التي تؤثر على الشعبين الفلسطيني واللبناني، اتخذت حكومة شيلي التدابير التالية.

أولا، أيدنا القرار الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان والذي تقرر فيه إيفاد بعثة خاصة لتقييم حالة حقوق الإنسان في فلسطين. ثانيا، أرسلنا شحنة من الأدوية للمساعدة على تخفيف الحالة الإنسانية والصحية الكريمة للشعب الفلسطيني في غزة، على الأقل جزئيا. ثالثا، سنرسل في القريب العاجل أدوية ومساعدات إنسانية أخرى إلى الآلاف من المدنيين المتأثرين بعمليات القصف بالقنابل في وسط وجنوب لبنان. رابعا، أرسلنا اليوم طائرة من طراز بوينغ ٧٠٧ إلى دمشق لإعادة العديد من المواطنين الشيليين وغيرهم من مواطني أمريكا اللاتينية المحاصرين وسط الصراع إلى بلدانهم.

وأخيرا، نكرر نداءنا بالعودة إلى سبيل الحوار والتعقل. ويبين تاريخ المنطقة أن الحلول العسكرية قد فشلت دائما وأن التكلفة يدفعها في المقام الأول الضحايا الأبرياء .

وتكرر حكومة شيلي تأكيد أهمية التقيد الصارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بتسوية المنازعات، وإدانة استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، والامتثال التام لقرارات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد أرياس كارديناس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم باسم حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بتحياتنا إلى رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وتؤيد حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية تمام التأييد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لماليزيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

وتدين جمهورية فنزويلا البوليفارية الهجمات العسكرية الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وداخل الأراضي اللبنانية، وانتهاك المجال الجوي السوري. ويتسم ما حدث في الأيام القلائل الأخيرة في هذه المرة، أكثر من أي وقت مضى، بالخطورة المفرطة. ومن هذا المكان نفسه الذي كان ينبغي أن توضع فيه تدابير لتجنب الموت والدمار، نعرب عن تعازينا لأسر وبلدان المتضررين من هذه الأعمال البغيضة.

وقد نُفذت أعمال تؤثر على نحو عشوائي على أرضي وشعبي لبنان وفلسطين. وشُنت حملة عسكرية لقصف الهياكل الأساسية المادية للبنان وجزء من غزة بالقنابل. ودُمرت الجسور وكذلك محطات توليد الكهرباء التي تلبي احتياجات هذين الشعبين من الطاقة. وحُوصر لبنان برا، وبحرا، وجوا. وهذه الغارات غير متناسبة على الإطلاق وقد تسببت في زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وأن ثلث القتلى من الأطفال. وتدين فنزويلا هذه الأعمال وتطالب بوقفها فورا.

وتعرض للهجوم أيضا موظفو الأمم المتحدة الذين يقدمون المساعدة الإنسانية للضحايا في لبنان، مما منعهم من الوفاء بدورهم في مساعدة المتضررين بهذه المواجهة.

إننا ندين اعتقال أعضاء البرلمان وأعضاء السلطة الوطنية الفلسطينية. فهذه الأعمال تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وإن اختيار الشعب الفلسطيني بحرية لمجموعة سياسية معينة ليس مبررا لهذا التصرف المؤسف.

وبلدنا مقتنع بأن صيانة السلم والأمن الدوليين تتوقف على افتراض أن العلاقات بين الدول، بغض النظر عن

الاختلافات الإيديولوجية والثقافية والسياسية، ينبغي أن ينظمها التقيّد الصارم جدا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترام القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ التعايش السلمي بين الدول.

ولا يمكن أن يصبح مجلس الأمن متواطئا على الدمار والموت. ومنذ وقت طويل ظلت تسود داخل المجلس سياسة تعويقية فيما يتعلق بالإجراءات المتوازنة والعادلة والتوافقية لحل مشكلة الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. وهذا ينم عن معايير مزدوجة لا يمكن أن تسهم بأي حال من الأحوال في التوصل إلى حل منصف وشامل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي. وينبغي أن يضطلع مجلس الأمن بالدور المناط به على نحو يتسم بالشجاعة والمسؤولية.

ويمكن فهم اللجوء إلى استخدام حق النقض مؤخرا على أنه تواطؤ على الموت والدمار الجاريين حاليا في الشرق الأوسط.

ونشهد في الأمم المتحدة إساءة جديدة تضاف إلى القائمة الطويلة من الإخفاقات التي يمثل تتابعها حلقات مؤسفة تلطخ تاريخ المنظمة – العراق، وأفغانستان، ورواندا ... هل يمكننا، في نهاية المطاف، أن نضع حدا لحالة الموت والدمار هذه؟

ولا يمكننا أن ننحى جانبا فكرة أنه ينبغي، في ضوء عدم اتخاذ مجلس الأمن أي إجراء، الاستناد إلى القرار المعنون ''الاتحاد من أجل السلام'' (قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د-٥)) المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، لعقد دورة طارئة للجمعية العامة، يناقش بطريقة شديدة الاتساع، وشفافة، وديمقراطية الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وبهذا نتخذ قرارا لا يستخدم ضده حق النقض.

وتكرر حكومة جمهورية فترويلا البوليفارية تأكيد تضامنها مع الضحايا الأبرياء، وتطلب إلى الدول الأعضاء في المنظمة أن تضطلع بجهد مشترك يؤدي إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية، واستئناف المفاوضات على نحو يعزز الوصول إلى السلام المنشود، الذي يحق لكل شعوب العالم أن تتمتع به.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة نونييز موردوتشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد كوبا تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

وفي هذه الظروف الصعبة، تؤكد كوبا من جديد كامل تضامنها مع الشعبين الفلسطيني واللبناني اللذين يعانيان مرة أخرى اليوم من عدوان وحشي ومستهتر يقوم به نظام تل أبيب.

ومرة أخرى، نجتمع في هذه القاعة لكي نناقش مسائل تتصل بالانتهاكات المستمرة والصارخة للسلم والأمن الدوليين التي يقف إزاءها هذا المجلس – جهاز الأمم المتحدة الذي يفترض أن يكون من واجبه التصدي لأعمال العدوان على النحو الذي ينيطه به ميثاق الأمم المتحدة – مكتوف الأيدي، وهذا دليل آخر على المعايير المزدوجة التي أصبحنا معتادين عليها.

ويستمر تصاعد الهجمات العسكرية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ويتزايد على الرغم من الإدانة الدولية القوية له. وفي كل يوم، يتعاظم عدد الضحايا الأبرياء، وفي كل يوم تزداد الحالة ترديا لما يزيد على مليون من المدنيين العزل، لأنه يجري عمليا تدمير كل الهياكل الأساسية اللازمة لبقائهم. وكذلك يزداد تردي الحالة الإنسانية الحرجة في الأراضي المحتلة على نحو غير قانوني.

وتدين كوبا هذا العدوان اللاإنساني الإجرامي الذي يستهدف عمدا خنق مقاومة الشعب الفلسطيني اقتصاديا وعسكريا. ويلتزم مجلس الأمن الصمت، ويبدو أنه غير قادر على اتخاذ إجراء قوي ضد المعتدي. وبهذا التقاعس يكفل مجلس الأمن، الإفلات من العقاب على هذا العمل الوحشي.

ولقد قوض العدوان المستمر دون عقاب روح الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين القوى السياسية الفلسطينية والذي من شأنه أن يسمح باستئناف مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين على النحو المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وما فتئت إسرائيل تتصرف دون عقاب تحت ستار حق النقض الدائم للولايات المتحدة في مجلس الأمن. ومنذ أيام قليلة استخدم ذلك البلد حقه في النقض للمرة الثلاثين فيما يتصل بمشاريع قرارات تتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة. ومرة أخرى تشل هذه الدولة المتسيطرة المجلس شللا تاما وتتجاهل إرادة الغالبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي.

ويبدو أن جبهة واحدة للعدوان ليست كافية للدولة الصهيونية. ففي ١٢ تموز/يوليه، قامت إسرائيل بعملية عسكرية جديدة واسعة النطاق، وكانت هذه العملية في هذه المرة ضد الجمهورية اللبنانية. ويتزايد عدد القتلى من المدنيين يوما بعد يوم. وما زال يجري تدمير الهياكل الأساسية للبلد – بما فيها المدارج في مطار بيروت الدولي – كما أن إمدادات المياه والكهرباء للسكان المدنيين تضررت بشدة نتيجة لذلك. وكجزء من العدوان، فرضت الحكومة الإسرائيلية حصارا بحريا وجويا مشددا على كامل البلد، وهددت على نحو علني ومباشر بالاستمرار في عدوانها وفي تدمير الأحياء الجنوبية من عاصمة لبنان، وهذا دليل آخر على سياستها المعروفة القائمة على الإبادة الجماعية ضد الشعوب العربية.

وقد نددت كوبا في مناسبات لا حصر لها بالانتهاكات الإسرائيلية لكل قواعد القانون الدولي، بهجومها العسكري على بلد ذي سيادة، بحجة واهية وهي حماية أمنها، بدعم اقتصادي وعسكري وبتواطؤ صارخ وغادر من حكومة الولايات المتحدة التي تكفل، عن طريق حقها في النقض، إفلات النظام المعتدي من العقاب، وتصد في مجلس الأمن أي شكل من أشكال الإدانة له.

ومرة أخرى، يمكن أن تؤدي سلبية مجلس الأمن بشأن أية مسألة تهم واشنطن وحلفاءها إلى أزمة إنسانية جديدة ذات عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها.

وفي ١٦ تموز/يوليه، أصدرت وزارة خارجية جمهورية كوبا بيانا أدانت فيه بقوة عدوان إسرائيل العسكري الوحشي ضد الجمهورية اللبنانية، وحثت المجتمع الدولي والقوى المحبة للسلام على بذل الجهود اللازمة والمطالبة بأن توقف إسرائيل فورا هذه الأعمال الوحشية، وأن تعيد إلى لبنان الأراضي التي احتلتها، وأن تحترم أبسط القواعد الأساسية للقانون الدولي.

ولقد انعقدت هذه الجلسة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. ونتساءل ما هي المسائل المتعلقة بالمنطقة التي يمكن طرحها على مجلس الأمن في ظل الظروف الراهنة، سوى الأعمال الوحشية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والهجمات المباشرة ضد دولة ذات سيادة – الجمهورية اللبنانية. وتتمثل النتيجة السليمة الوحيدة لهذه الجلسة في اعتماد إجراءات لإنهاء عمليات القتل الجماعي والعدوان، وإدانة مرتكب أعمال القتل الجماعي والعدوان.

ولهذا نكرر مرة أخرى التأكيد على أن من واجب مجلس الأمن أن يتخذ دون إبطاء إجراء محددا، وأن يضطلع بمسؤولياته المناطة به بموجب الميثاق. ولا يمكن أن يظل هذا

المجلس صامتا ومتواطئا في وجه التطورات الخطيرة هذه التي تتهدد السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو ممثل السودان، وأعطيه الكلمة.

السيد عبد السلام (السودان) (تكلم بالعربية): شكرا سيدي الرئيس، ونحيي مبادرتكم بعقد هذه الجلسة المفتوحة التي نأمل أن تفضي مداولاتها إلى أن يصحو ضمير المجتمع الدولي ويتحرك في اتجاه وقف هذه الهجمة التي أصابت الجميع بالذهول وهم يرون فصول مأساة مروعة أعادتهم إلى عصور مضت ساد فيها قانون الغاب.

نخاطب مجلس الأمن اليوم وآلة القتل الإسرائيلية الرعناء تفلت من عقالها، وتنطلق بلا بصيرة، لتصيب الأبرياء والعزل من المواطنين اللبنانيين، ولتتلطخ بدماء الأطفال، والنساء، والمسنين، والعجزة، والمرضى. وقد عاثت ذات الآلة فسادا وولغت في دماء الأبرياء في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، فهدمت البيوت على قاطنيها بدم بارد، وقتلت وأصابت المئات. وما زال ذلك كله يتواصل حتى هذه اللحظة في صمت مخز ومريب. ونحن نستغرب أن يكون كل هذا القتل والدمار تحت ذريعة الدفاع عن النفس، ذريعة فعلت فعل السحر لتطلق الجني من قمقمه ليعيث قتلا وتدميرا.

إننا ندين العمليات الإسرائيلية العسكرية والقصف الذي استهدف البنية التحتية اللبنانية. فقد أصاب القصف الإسرائيلي مطار بيروت الدولي، ودمر الطرق، والجسور، والموانئ، والأحياء السكنية. وقتلت الصواريخ والقنابل الإسرائيلية أسرا بأكملها. وتجاوز عدد القتلى والجرحى المئات. وأجبر قرابة المليون من المواطنين العزل على التروح والتشرد أو البقاء محاصرين في الملاجئ في ظل ظروف إنسانية مأساوية تحتاج إلى عون المجتمع الدولي ومساعدته العاجلة.

إن السودان إذ يدين بشدة إرهاب الدولة المنظم الذي تمادت فيه إسرائيل لهذا الحد غير المسبوق، يذكّر الجميع بأننا لم نلتئم تحت مظلة هذه المنظمة إلا من أجل التمسك بمبادئ القانون الدولي والإنساني وما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وأجهزتها من ضمانات، لا سيما مجلس الأمن الذي يضطلع بمهمة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وعلى الدول الأعضاء مواصلة التمسك بهذه المبادئ على قدم المساواة. فأين هي المساواة؟ وبين يدي المجلس دولة خرقت كل القوانين والأعراف والمواثيق. فلا بد لإدارة هذا المجلس أن ترتفع لمستوى ما تنتظره الشعوب المترقبة على امتداد المعمورة، وتضع حدا لممارسة إرهاب الدولة، وقتل المدنيين الأبرياء، وتدمير البنيات التحتية، والاستخدام المفرط غير المبرر للقوة، خاصة وقد فجع العالم قبل أيام وأصيب بخيبة أمل بالغة والمجلس يفشل فشلا ذريعا في وقف الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى. ونقول ذلك حتى لا تفهم إسرائيل بأنها ترتكب تلك الجرائم بغطاء من مجلسكم الموقر.

إننا نطالب بشدة بضرورة القيام بإجراء حاسم لوقف الحرب الإسرائيلية على لبنان والحل العادل لهذه الأزمة، وأن يقوم المجتمع الدولي بواجبه، وأن يتحرك مجلس الأمن الموقر لتحقيق الأهداف التالية. أولا، الوقف الشامل والفوري لإطلاق النار برعاية الأمم المتحدة؛ ثانيا، استعادة كامل الأراضي اللبنانية المحتلة؛ ثالثا، إطلاق سراح جميع الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية؛ رابعا، تلبية نداء لبنان بإغاثته والتحرك بتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة وفك الحصار البري والبحري والجوي الذي تفرضه إسرائيل؛ خامسا، تحميل إسرائيل مسؤولية الكارثة الإنسانية والتدمير الاقتصادي في لبنان ومطالبتها بالتعويض عن الأضرار التي تسببت فيها؛ سادسا، إعداد خطة عاجلة لإعادة إعمار لبنان تشارك فيها الدول الصديقة والشقيقة والمنظمات الدولية؛

سابعا، الوقف الفوري لجرائم الإبادة التي ترتكبها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل كندا، وأعطيه الكلمة.

السيد ماكني (كندا): يستعر العنف اليوم في الشرق الأوسط مرة أخرى. والمدنيون على كل الجوانب هم الذين يدفعون أفدح ثمن لذلك. ونتقدم بعميق التعازي لعائلات جميع الضحايا المتأثرين بهذه الأزمة. ولقد تأثر الكنديون تأثرا مباشرا بهذه الأزمة. فلقد قتل مؤخرا ثمانية من الكنديين الذين كانوا يزورون أقارب لهم في جنوب لبنان. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، تعمل كندا جاهدة لإنقاذ مواطنيها وغيرهم ممن يبتغون مغادرة لبنان.

ولا بد أن تتغير الديناميات في المنطقة. فالبلدان الديمقراطية ذات السيادة، مثل لبنان، لا يمكن أن تكون رهينة في يد الإرهابيين. ويمكن، كما لمسنا بانزعاج أن تؤدي الأعمال التي تقوم بها المنظمات الإرهابية على انفراد وبتشجيع من البلدان التي تدعمها، إلى إقحام البلدان المجاورة سريعا في الأعمال القتالية. ولا يخدم هذا مصالح أي أحد.

ولقد تصعدت الأزمة في لبنان بسرعة مزعجة، وكانت أكبر الخسائر بين المدنيين الأبرياء في لبنان وإسرائيل. وانتهك حزب الله سيادة إسرائيل دون مبرر. وكان رد إسرائيل على اختطاف وقتل جنودها ممارسة لحقها في الدفاع عن النفس. وأكدت مجموعة الثمانية من جديد هذا المبدأ في إعلانها الصادر في ١٦ تموز/يوليه في سانت بيترزبيرغ الذي تلتزم به كندا التزاما قويا – والذي يطلب إلى إسرائيل ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وأن تسعى إلى تجنب الخسائر بين المدنيين الأبرياء وتجنب إلحاق الأضرار بالهياكل الأساسية المدنية، وأن تمتنع عن الأعمال التي من شأنها زعزعة استقرار حكومة لبنان.

ومن الجلي الآن أن أهداف حزب الله تجاوزت بكثير اختطاف الجنود الإسرائيليين. ومن الواضح أيضا أن الاختطاف كان مجرد مقدمة لهجوم كبير يستهدف إلحاق أكبر قدر من الأذى والمعاناة، ويتجلى هذا في إطلاق حزب الله على نحو عشوائي لمئات من الصواريخ على مناطق مأهولة بالسكان في عمق إسرائيل، ترتبت عليها عواقب وخيمة، بما فيها مقتل الأبرياء. وكان القصد من هذا الاختطاف أيضا إفساد الحوار السياسي الديمقراطي اللبناني الداخلي الذي تتضمن أهدافه تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأخيرا كان الهدف منه خدمة مصالح مساندي حزب الله في دمشق وطهران.

واتخذ هذا المجلس القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في محاولة جادة لنزع سلاح منظمة حزب الله الإرهابية. وكانت مأساة للبنان أنه سمح لحزب الله منذ ذلك الحين بالقيام بعملياته دون عقاب في جنوب لبنان. وما زال الشعب اللبناني يتحمل أفدح التكاليف في هذا الشأن. وتسهم كندا بالفعل في الجهود الإنسانية الدولية لمساعدة الشعب اللبناني.

وعلى الرغم من أن الحكومة اللبنانية تواجه تحديا عتيا، فإنه ينبغي مساءلة سورية وإيران، البلدين اللذين يحرضان حزب الله ويساعدانه بدعم مالي وعسكري. ومن الأهمية الأساسية أيضا أن يشجع أي بلد في المنطقة له نفوذ على تلك المنظمة الإرهابية على وضع حد للعنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود.

ويكمن أساس إنهاء هذا العنف الطائش في يد حزب الله. ولا بد له أن يوقف هجماته بالصواريخ. ولا بد له أن يطلق سراح الجنود المختطفين.

وتؤكد كندا أيضا من جديد النداء الذي وجهته مجموعة الثمانية إلى مجلس الأمن بأن يدرس دون إبطاء إمكانية نشر وجود دولي للأمن/الرصد في لبنان. وينبغي أن

يقترن هذا بوضع إطار سياسي لتهيئة الأحوال اللازمة للاستقرار والسلم الدائم. وتؤيد كندا أيضا بقوة نداء مجموعة الثمانية الموجهة إلى المجلس بوضع خطة للتنفيذ التام للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويجب أن يضطلع هذا المجلس بدور في تنفيذ ذلك القرار، ونحن نرحب بجهود الأمين العام في هذا الشأن.

والحالة في غزة أيضا تبعث على القلق العميق. وكندا ملتزمة بدعم الرئيس عباس، وما فتئت تطلب إلى السلطة الفلسطينية اتخاذ إجراءات فورية لتحقيق السلام والاستقرار للشعب الفلسطيني. ويبدأ حل هذه الأزمة بوقف إطلاق صواريخ القسام على المدن الإسرائيلية، والقيام فورا وبدون شروط بإعادة العريف الإسرائيلي الشاب إلى عائلته.

(تكلم بالفرنسية)

وتحث كندا إسرائيل على ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس في عملياتها في غزة، واحترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالتدفق الحر للضروريات الأساسية للحياة. ولقد دُمرت إلى حد كبير الهياكل الأساسية المدنية في قطاع غزة، كما أن الضحايا المدنيين يزدادون كل يوم. وتمثل التسوية التفاوضية، في نهاية المطاف، الطريق الوحيد إلى الأمام.

وتؤيد كندا شروط المجموعة الرباعية للسلطة الفلسطينية - وهي الاعتراف بحق إسرائيل الأساسي في الوجود، وقبول الاتفاقات الموقعة من قبل، وأخيرا التخلي عن العنف. ويتضمن إنهاء العنف الاعتراف بإسرائيل كجار مشروع، والاعتراف بحقها في السلم الدائم. ويتضمن ذلك أيضا الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة خاصة بهم تتمتع بالاستقلال، وتتوفر لها مقومات الاستمرار، وتكون قادرة على تحقيق مطامح شعبها.

ومن مسؤولية كل الأطراف العمل على وقف أعمال العنف. وعندئذ فقط سيتسنى للمجتمع الدولي أن يتحرك نحو إصلاح الأضرار البشعة التي وقعت على امتداد الأسبوع الماضي، وأن يقوم بعملية تستهدف التوصل إلى حل دائم لهذا الصراع الذي استمر لوقت أطول مما ينبغي. ويجب، ليس فقط على مجلس الأمن وإنما أيضا على الأمم المتحدة بأسرها والدول الأعضاء فيها، الاضطلاع بدور أكثر أهمية في الشرق الأوسط، إذا أردنا أن نحقق السلم والاستقرار الطويلي الأجل في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكينر - كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس أود بادئ ذي بدء أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تسمح للبلدان غير الأعضاء في المجلس بطرح وجهات نظرها فيما يتعلق بالتردي الكبير الحاصل في الحالة في الشرق الأوسط والبالغ الخطورة على أمن المنطقة بأسرها.

ويود وفد غواتيمالا، أسوة بغالبية الوفود المشاركة في هذه المناقشة، أن يعرب عن قلقه وأسفه إزاء تعمق الأزمة في الشرق الأوسط. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

وتأسف غواتيمالا لقتل المدنيين الأبرياء المفجع الذي حدث في الأيام القلائل الأخيرة نتيجة للأزمة الحاصلة بين إسرائيل ولبنان، وما يحدث في قطاع غزة منذ ٢٥ حزيران/يونيه. ونشعر بالقلق إزاء الحالة الخطيرة، ونطلب إلى كل الأطراف أن تمارس أكبر قدر من ضبط النفس. ونؤكد أيضا على أهمية التدابير الدبلوماسية والسياسية، ونحث جميع الأطراف على بذل كل جهد ممكن لحل الحالة الراهنة بالوسائل السلمية من أجل وضع حد للأعمال القتالية.

ونحث الأطراف على احترام القانون الدولي، في كل الأوقات، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. ونذكر الأطراف بمسؤوليتهم عن حماية أرواح المدنيين، والامتناع عن الهجوم على الهياكل الأساسية المدنية. ومن الضروري جدا إعادة إمدادات الكهرباء والمياه، وكفالة وصول المنظمات الإنسانية دون قيد وباستمرار، وضمان أمن موظفيها، لتجنب حدوث أزمة إنسانية في المنطقة، ولا سيما في قطاع غزة وفي جنوب لبنان.

ويدين وفدي قيام إسرائيل باعتقال أعضاء السلطات المنتخبة ديمقراطيا وغيرهم من المسؤولين في فلسطين. وفي الوقت نفسه، ندين قيام المتشددين الفلسطينيين باختطاف واحتجاز جندي إسرائيلي. ويمثل إطلاق سراح كل هؤلاء على سبيل الاستعجال خطوة أساسية لتجنب تردي الحالة في المنطقة. ومن الأهمية الأساسية أيضا أن تتخذ حكومة السلطة الفلسطينية تدابير فعالة وفورية لتحسين الأمن ومنع الهجمات الإرهابية على إسرائيل، بما في ذلك إطلاق القذائف على أراضيها.

ونكرر تأكيد التزامنا بالتعاون مع كل الأطراف في محاولة التوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، فضلا عن اتفاقات مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ومن حق إسرائيل بالفعل أن تعيش في سلام وداخل حدود مأمونة، أسوة بفلسطين.

وتشجب غواتيمالا وتدين بقوة أعمال المواجهة التي تسبب فيها حزب الله في منطقة الحدود بين لبنان وإسرائيل منذ ١٢ تموز/يوليه، وإطلاق القذائف على السكان المدنيين الإسرائيليين في تلك المنطقة. ونشعر ببالغ الانزعاج إزاء زيادة التوترات في تلك المنطقة، ولهذا تحث حكومتي مرة أخرى جميع الأطراف على وقف تصعيد الأعمال القتالية – الأمر الذي يمثل ترديا خطيرا وجديدا في الحالة في المنطقة.

وفي هذا السياق، تحث غواتيمالا حكومة لبنان على ألا تألو جهدا لضمان إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما مليشيا حزب الله، بدون شروط وفي أسرع وقت ممكن. كما تحث حكومة إسرائيل على الانسحاب بأسرع ما يمكن من الأراضي اللبنانية وعلى احترام الخط الأزرق من أجل استعادة الاستقرار في المنطقة وضمان أمن السكان المدنيين.

إن لإسرائيل الحق كل الحق في أن تتصرف دفاعا عن نفسها. ولكن عليها أن تتصرف باعتدال وأن تضمن أن أفعالها متناسبة ومعقولة. وبلدي منشغل إلى أقصى الحدود إزاء الإجراءات الإسرائيلية العسكرية، وخاصة الاستخدام المفرط للقوة، وتدمير البنية التحتية المدنية وعلى وجه الخصوص المطارات وشبكات الطاقة والجسور والطرق؛ والغارات على المناطق الكثيفة السكان مما يهدد حياة المدنيين الأبرياء؛ وفرض الحصار بحرا، وجوا وبرا ضد لبنان. ونحث على الإنهاء الفوري لمثل تلك الممارسات.

ومن جهة أخرى، نطالب أيضا بأن يكف حزب الله عن إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. ويدعو وفدي إلى الكف الفوري عن الأعمال القتالية وعلى بدء مباحثات السلام تحت إشراف الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، ندعو مرة أخرى إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبدون مزيد من الإبطاء، وخاصة القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨)، ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وما تبعها من قرارات أخرى.

وترحب غواتيمالا وتدعم مبادرة الأمين العام لإرسال وفد رفيع المستوى للإسهام في نزع فتيل التوتر.

وتدعو إلى احترام القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وكذلك نشر قوة متعددة الجنسيات في المنطقة.

لكل هذه الأسباب، نردد الدعوة التي وجهتها حركة عدم الانحياز، إذ نعتقد بأن لمجلس الأمن مسؤولية عن منع المزيد من الاستقطاب ومن كل الأطراف المعنية ومساعدتها على إيجاد بدائل للعنف المتصاعد. ونرى في عمل مجلس الأمن جهدا تكميليا لجهود الأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي، وبروح من التوافق بما في ذلك تدابير الأمين العام. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتخلى عن مسؤوليته عن حماية المدنيين أو عن صلاحيته في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

وغواتيمالا، بوصفها بلدا عانى من الصراع وما نجم عنه من عنف، تدعو إلى سيادة الحكمة من أجل حماية الأرواح البشرية وتأمين حقوق الإنسان، بغية وضع حد لكل أعمال العنف وعدم التسامح لكيلا تُمنى المنطقة بمستقبل من العنف والمعاناة الكبيرين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج بقائمة المتكلمين هو السيد بول باجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد باجي (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية بتهنئتكم على الطريقة المثلى التي أدرتم بها عمل المجلس خلال شهر تموز/يوليه. وأنا ممتن لكم ولأعضاء المجلس الآخرين لإعطائي فرصة المشاركة في هذه المداولات باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

يجتمع المجلس اليوم لمناقشة الحالة التي تنذر بالخطر إلى حد كبير في الشرق الأوسط. وإذ يتركز معظم انتباه العالم على الحالة الخطيرة في لبنان، ما زالت أنشطة إسرائيل العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مستمرة بلا هوادة. فمنذ تصعيد إسرائيل لعمليتها العسكرية في قطاع غزة، بعد أسر جندي إسرائيلي في ٢٥ حزيران/يونيه، قُتل أكثر من ١٠٠ من الفلسطينيين، بمن في ذلك مدنيون كثيرون. وجرح أكثر من مائة. كما يتزايد عدد الضحايا بالضفة الغربية حيث تستمر الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية في المدن الكبيرة.

وتتسبب الأنشطة العسكرية للدولة القائمة بالاحتلال أيضا وعن عمد في أزمة إنسانية كبيرة حلّت بالسكان المدنيين الأبرياء. وفي مطلع عملياتها، دمرت إسرائيل محطة الطاقة الوحيدة في قطاع غزة, ولذا يعيش أكثر من مليون نسمة بدون كهرباء معظم ساعات اليوم، وتمس الحاجة إليها لإدارة آبار الماء وهي المصدر الرئيسي لمياه الشرب، وذلك ضمن منافع أخرى. كما تُعطل جهود الإغاثة الدولية باستمرار، إن لم تُمنع بالمرة، بوساطة الدولة القائمة بالاحتلال، وذلك بسبب شبه الإغلاق الكامل لحدود غزة.

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تدين استخدام إسرائيل لقوتها العسكرية ضد السكان الفلسطينيين استخداما لا تمييز ولا تناسب فيه. إن الغارات المتعمدة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية على الممتلكات والبنى التحتية المدنية في قطاع غزة تنتهك القانون الإنساني الدولي. وإغلاق معابر القطاع بصورة مستمرة يشكل عقابا جماعيا لسكان أبرياء بأكملهم. وإن إسرائيل في حاجة إلى التذكير بأنها، كدولة قائمة بالاحتلال، ملزمة، بموجب القانون الدولي، بحماية الحقوق الإنسانية وضمانها للسكان الفلسطينيين.

كما نادت اللجنة بالكف عن إطلاق الصورايخ على إسرائيل وغير ذلك من أعمال العنف من جانب الجماعات

الفلسطينية المسلحة التي تعرض المدنيين للخطر الشديد وتزيد الحالة التي هي هشة من قبل اشتعالا وعدم استقرار.

وتود اللجنة أيضا أن تعبر عن خيبة أملها إزاء عدم تمكن المجتمع الدولي من تهدئة تصعيد الحالة المنذرة بالخطر في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونحن نستنكر عدم تمكن المجلس من اعتماد مشروع قرار كان يُنظر إليه من جانب الكثيرين كخطوة أولى متوازنة لجعل الأطراف تنهي العنف وتبدأ في وقف شامل لإطلاق نيران. وترى اللجنة أنه على المجلس أن يتحمل مسؤولياته وأن يساعد على إيقاف التصعيد الحالي الذي يتسبب في إراقة الدماء والبؤس في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولا تزال اللجنة تعتبر أن احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية هو السبب الأصلي في الصراع. ولا يمكن لهذا الصراع الذي طال أمده أن يلقى حلا نهائيا دون تحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه المتأصلة، كما عرّفتها الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ بالحق في تقرير المصير بدون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيتين، وحق الفلسطينيين في العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم التي أُخرجوا وشُردوا منها. وسوف تستمر اللجنة في أعمالها بموجب الولاية التي خولتها الجمعية العامة إياها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج بقائمة أسماء المتكلمين هو ممثل الإمارات العربية المتحدة الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد العتيبة (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، بالنيابة عن وفد دولة الإمارات العربية المتحدة يطيب لي أن أهنئكم لتميزكم في رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم دوام التوفيق والنجاح.

إن ما يواجهه لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة من دمار وحشي إسرائيلي شامل ومتعمد لبنيتهما التحتية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن استمرار قتل وتشريد الآلاف من سكانهما، خصوصا الأطفال والنساء والضعفاء منهم، على أيدي القوات الإسرائيلية المدججة بأخطر أنواع الأسلحة المحرمة دوليأ، وتحويل أجساد الكثيرين منهم إلى أشلاء كما طالعتنا شبكات التلفاز العالمية، لا يشكل انتهاكا فاضحا ومرفوضا لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات حقوق الإنسان، بما فيها اتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، فحسب، بل يشكل أيضا جريمة حرب وإرهاب دولة منظم يعاقب عليه القانون الجنائي الدولي.

ولا يجوز على الإطلاق وبأي شكل من الأشكال تبرير هذه الأعمال الإجرامية الوحشية الإسرائيلية الواسعة النطاق ضد السكان المدنيين، وانتهاجها لسياسة حرب الأرض المحروقة، وفرض العقاب الجماعي عليهم من خلال استهدافها المتعمد لبنيتهم التحتية الأساسية التي تم تمويلها بأموال المانحين على مدار السنوات، وقطع التيار الكهربائي والمياه عنهم وإمدادات المساعدات الإنسانية العاجلة إلى الآلاف من المتضررين منهم، بأنها تدخل في نطاق حقها المشروع في الدفاع عن النفس. وإننا نتساءل كيف يمكن معاقبة وتدمير شعبين بأكملهما، وتعريضهم لمخاطر القتل والعقاب الجماعي من أجل ما تعلنه إسرائيل حملة إطلاق سراح ثلاثة من جنودها المختطفين.

إن دولة الإمارات العربية إذ تنبذ جميع أساليب القوة والحلول العسكرية، باعتبار أنها لا تسهم على الإطلاق في تسوية قضايا الشعوب العالقة، وإنما تزيد من تعقيدها وإطالة أمدها، وتدين وبأشد العبارات هذا العدوان الإسرائيلي المتواصل على كل من لبنان وقطاع غزة.

وإذ يقلقنا بشدة استمرار عجز مجلس الأمن الدولي عن التدخل لوقف نزيف الدم اليومي الذي يتعرض له الشعبان اللبناني والفلسطيني على أيدي آلة الحرب

الإسرائيلية، نعتبر هذا العجز بأنه يساهم في إيصال رسالة خاطئة للحكومة الإسرائيلية تشجعها على الاستمرار في حملة الدمار والإبادة البشرية في الأراضي الفلسطينية واللبنانية. وعليه، فإننا نطالب اليوم هذا المجلس بالقيام، بعيدا عن ازدواجية المعايير، باتخاذ جميع التدابير الفعالة التي تضغط على إسرائيل لوقف عدوانها على الشعبين اللبناني والفلسطيني، وذلك تلافيا لزج المنطقة نحو المزيد من العنف والتدهور.

كما نحث الأمم المتحدة على العمل من أجل تعبئة الدعم الإنساني العاجل للتخفيف من معاناة الشعبين اللبناني والفلسطيني. وندعم في هذا السياق جميع جهود الوساطة الدبلوماسية المبذولة حاليا والرامية إلى إيجاد حل سلمي عادل ودائم وشامل للأزمة الحالية في المنطقة، بما في ذلك، وفيما يتعلق بلبنان، المساعي الرامية إلى إعلان الوقف الشامل والفوري وغير المشروط لإطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة، ومطالبة إسرائيل بوقف عدوانها العسكري ضد لبنان واستهدافها المتعمد للمدنيين وبنيته التحتية، والعمل على فتح المعابر أمام خطوط الإمدادات الإنسانية العاجلة لمناطقه المتضررة، ووقف استهدافها المتعمد لقوافل المساعدات الإنسانية والتي كان منها، وللأسف الشديد مؤخرا، تدميرها لقافلة إماراتية محملة بالمواد الغذائية والطبية اللازمة.

وندعو أيضا إلى العمل على التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما في ذلك انسحاب إسرائيل الفوري والكامل من منطقة مزارع شبعا، والدخول في مفاوضات تسهم في الإفراج المتبادل عن الأسرى، وتعزيز المساعدات الدولية للحكومة اللبنانية لتمكينها من بسط سيطرتها على جميع الأراضي اللبنانية ومعالجة قضايا لبنان العالقة داخليا وخارجيا. كما نطالب في هذا السياق بضرورة عقد اجتماع عاجل للدول المانحة للبنان بهدف إعادة جدولة ديونه وإلغائها، وتقديم القروض والمنح العاجلة لتمكينه من مواجهة ظروفه الحرجة التي يمر بها.

ونؤكد أن دولة الإمارات التي قدمت حتى الآن مساعدات سخية للبنان الشقيق، ستعمل على تقديم المزيد من هذه المساعدات فور تأمين طرق آمنة لإيصالها.

وفيما يتصل بالأراضي الفلسطينية المحتلة، نطالب الحكومة الإسرائيلية بالوقف الفوري والعاجل لجميع عملياتها العسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية، والسحب الفوري والكامل لجميع قواتها من هذه الأراضي، والإفراج عن آلاف المعتقلين لديها، ووقف جميع الإجراءات أحادية الجانب، بما فيها وقف حركة استيطانها وإزالة الجدار العازل، ونطالبها أيضا بوقف سياسة الحصار والقتل الجماعي العشوائي، والإعدام المتعمد خارج نطاق القانون الذي تمارسه ضد أبناء الشعب الفلسطيني، ووقف الإضرار بمؤسساته الاقتصادية والاجتماعية، وفتح معابر القطاع والضفة الغربية أمام وصول قوافل المساعدات الإنسانية العاجلة إلى المناطق المتضررة، فضلا عن تحرير أموال الجباية الجمركية والضرائب التابعة للسلطة الفلسطينية لتمكينها من تحمل مسؤولياتها، واحتواء الأزمة الإنسانية المتفاقمة لشعبها.

وختاما، إننا نطالب بضرورة تحميل إسرائيل مسؤولية دفع التعويضات اللازمة للمتضررين من جراء أعمالها العدوانية في المنطقة، ونؤكد أن احتواء الأزمة الحالية ونيل إسرائيل لأمنها لن يتم من خلال استمرار عدوانها على الدول المجاورة، وإنما من خلال استئناف مفاوضات عملية السلام، بما يكفل انسحابها الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس الشريف والجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ومبادئ خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية الداعمة لرؤية إقامة الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان بسلام وأمان في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مكونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نود أن نشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة وأن نشيد بالطريقة المتميزة التي تديرون بها أعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه. ونود أن نعبر عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا في وقت سابق باسم حركة عدم الانحياز.

وتشعر حكومة جنوب أفريقيا بعميق القلق من تصعيد الصراع في لبنان وشمال إسرائيل وقطاع غزة، مما أسفر عن فقد أرواح كثيرة وتدمير البنية الأساسية الحيوية. ومن الواضح أن هذه الهجمات ترفع حدة التوترات في المنطقة إلى مستويات عالية جديدة، في وقت ينبغي فيه لجميع الأطراف في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أن تنظر في طرق لإنهاء المأزق في المفاوضات وأن تحرك عملية السلام قدما.

وتؤكد حكومة جنوب أفريقيا على أن استعمال إسرائيل الضربات الجوية في مناطق مكتظة بالسكان لتنفيذ عمليات قتل تقع خارج الإطار القضائي ينافي القانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف. لا يمكننا أن نقبل مبدأ العقاب الجماعي. ولا نعتقد أن من الممكن مهاجمة دولة برمتها بسبب توترات مع حزب الله. وتدعو حكومة جنوب أفريقيا الحكومة الإسرائيلية إلى الامتناع عن هذا النوع من العمل وإلى التصرف، بوصفها دولة عسكرية كبرى في المنطقة، بضبط النفس لتفادي وقوع مزيد من الإصابات في صفوف المدنيين وتدمير البنية الأساسية الحيوية.

وعلاوة على ذلك، ندعو الفلسطينيين وحزب الله إلى إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين، وندعو إلى إنهاء إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وعدم القيام بذلك ينتج عنه الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي يتسبب في الموت والتدمير على نطاق واسع.

ونرحب بمجموعة العناصر التي قدمها الأمين العام بعد عودة بعثته الدبلوماسية إلى المنطقة. نعتقد أنه لن تسنح فرصة لإنهاء الأزمة إلا بوقف الأعمال القتالية – مما يمنع وقوع مزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء ويسمح بتوفر سبل الوصول الكامل للمساعدة الإنسانية ويتيح الفرصة لأن تؤدي الدبلوماسية دورها لتكون هناك فرصة لإنهاء الأزمة.

ولذلك نحث مجلس الأمن على التصرف على نحو حاسم وعلى تولي مسؤوليته التي يمنحها الميثاق له، وتتمثل في الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين بالعمل على نحو عاجل لحل هذا الصراع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد شودري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نشعر بالامتنان على إتاحة هذه الفرصة لنا لنتشاطر قلقنا العميق بسبب الفوضى والمناخ الكئيب السائدين اللذين يعاني منهما لبنان والأراضي الفلسطينية.

وتدين حكومة باكستان إدانة قوية العدوان الإسرائيلي على لبنان، الذي لا يزال يتسبب في إراقة الدماء وإزهاق حياة الأبرياء ويلحق الضرر بالبنية الأساسية والممتلكات. وقد دعا رئيس الدولة ورئيس الوزراء في باكستان وغيرهما من كثير من قادة العالم يدعون إلى الوقف الفوري لإطلاق النار والأعمال القتالية من قِبل جميع الأطراف في الصراع. ويجب أن يتوقف إزهاق حياة الأبرياء. ونعتقد أن من المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن وأيضا الدول الكبرى والجهات الفاعلة الإقليمية ضمان وقف العنف وإنهاء الأعمال القتالية وإحلال السلام.

ونـشكر الأمـين العـام علـى إيفـاد فريقـه إلى المنطقـة لإنهاء الأضرار المتعمدة على الفور. ونقدّر الإحاطة الإعلامية التي قام بها المستشار الخاص للأمين العام هـذا الـصباح والـتي بينت بوضوح حجم المشكلة الماثلة أمامنا.

إن الحالـة الراهنـة تبعـث علـى القلـق، نظـرا إلى تزايـد عـدد المـوتى والجرحـى والمـشردين سـاعة بعـد سـاعة. وإن حكومة لبنان، التي نكرر تأكيد تضامننا معها، تواجه حالة حرجة. والحالة الراهنة نتيجة مباشرة للأعمال التي تنافي المبدأ المقبول على نطاق واسع في الشرق الأوسط، والقائل بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع. لذلك يجب على الطرفين المتحـاربين وقـف الأعمـال القتاليـة وإتاحـة الفرصـة لنجـاح الدبلوماسية وإحلال السلام.

ونوجه نداء إلى حكومة إسرائيل وحزب الله بإيقاف جميع الأعمال العسكرية فورا. ونحث المجلس على النظر بموضوعية في الحالة وعلى الالتزام بمسؤوليته بمقتضى الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين، وتحقيق وقف إطلاق النار وضمان مراقبته بدقة واحترامه من قِبَل جميع الأطراف المعنية.

وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، تعبئـة المـوارد لتقـديم الإغاثـة الإنـسانية لمئـات الآلاف مـن المشردين والمتضررين. وقد أرسلت باكستان فعلا مساعدة طبية وغذائية إلى لبنان.

ويجب علينا أيضا أن نواظب على العمل لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار على الأمد الطويل في المنطقة لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف نصا وروحا. ويجب على مجلس الأمن والدول الكبرى والمجموعة الرباعية العمل فورا وبحزم على إيقاف الهجمات والعنف وعلى ضمان إعادة عملية السلام إلى مسارها.

يجب علينا ألا ندع الحالة الراهنة تدفع بالمنطقة إلى الوراء في دوامة من العنف. والتوسط العاجل من مجلس الأمن في هذا السياق ضروري. ويجب عليه أن يفي بالتزاماته بمقتضى الميثاق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد نغوين دوي تشين (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به السفير حميدون ممثل ماليزيا باسم حركة عدم الانحياز.

وتشعر فييت نام بقلق عميق من تصعيد العنف في الشرق الأوسط، مما تسبب في موت وجرح المئات، وإلحاق أضرار بالغة بالبنية الأساسية وحمل مئات الآلاف من الناس على الفرار من منازلهم. وفي الواقع أنه، بينما نجتمع هنا، يستمر العنف في التصاعد ويرتفع عدد الضحايا كل ساعة إن لم يكن كل دقيقة.

ونشرع ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية للشعب اللبناني واحتمال وقوع كارثة إنسانية تلوح الآن فوق الشرق الأوسط. ويقلقنا أيضا أن وكالات الأمم المتحدة وشركاءها في المجال الإنساني غير قادرين على الوصول إلى جنوب لبنان لتقييم الحالة أو إيصال المعونة الإنسانية. وتجب حماية المدنيين، خصوصا الأطفال.

وتدين فييت نام جميع أعمال الإرهاب والعنف، وجميع الهجمات على المدنيين وممتلكاتهم وتدمير البنية الأساسية. وندين خطف واحتجاز المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الأفراد، ونطالب بإطلاق سراحهم الفوري وغير المشروط.

وتدعو فييت نام المجتمع الدولي والبلدان المانحة إلى تقديم المساعدة والمعونة الإنسانية للبنان. ويجب رفع الحصار الجوي والبحري والبري كله الذي فرض مؤخرا على لبنان،

حتى يكون من الممكن القيام بالأنشطة الإنسانية. وسلامة أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يجب ضمانها أيضا من أجل مساعدهم على الاضطلاع بولايتهم وتوفير المساعدة الإنسانية للناس المحتاجين.

وتدعو فييت نام الطرفين المعنيين إلى وقف الاستعمال العشوائي والمغالى فيه للقوة وإلى ممارسة ضبط النفس واتخاذ خطوات عملية لإنقاذ عملية السلام في الشرق الأوسط وإيجاد الظروف المؤاتية لتثبيت الحالة وحل النزاع عن طريق المفاوضات.

وفي وجه الحالة الخطيرة السائدة في الشرق الأوسط ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على نحو عاجل وحاسم لإيقاف العنف والقتل في المنطقة. إننا ندعو مجلس الأمن إلى العمل الفوري لوقف الأعمال القتالية على الفور وجعل الأطراف المعنية تجلس إلى طاولة المفاوضات بقصد التوصل إلى حل دائم للصراع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد بيروغا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سبق أن أصدرت حكومة المكسيك بيانا بشأن الصراع بين لبنان وإسرائيل. ولكننا نود أن نعرب مرة أخرى عن إدانتنا للعمل الاستفزازي الذي قامت به قوات لبنانية غير نظامية والذي أدى إلى نشوب هذه الأزمة، وعن إدانتنا كذلك للاستخدام غير المتناسب للقوة الذي ألحق الدمار بالبنى التحتية المدنية الأساسية وأدى إلى خسائر بشرية يتجاوز عددها ٥٠٠ من المدنيين في لبنان وقطاع غزة.

وكما قال الأمين العام، فإن الأعمال التي قام بها حزب الله، رغم تبريرها بالدفاع عن المصالح الفلسطينية واللبنانية، لا تخدم في الواقع أيا منهما. بل هي على خلاف ذلك تماما ترهن مصائر دولة بكاملها.

بيد أننا نرى أن أشد الأمور إلحاحا في هذه اللحظة يتمثل في الانتقال من مرحلة تبادل الاتهامات إلى مرحلة العمل، في مجلس الأمن وبالنيابة عن المجتمع الدولي. وبالأمس، قدم الأمين العام عناصر مشروع قرار تتخذه هذه الهيئة. والإجراءات الفورية التي يلزم اتخاذها واضحة، وهي تتمثل في إنشاء ممرات إنسانية، كالممرات التي وافقت عليها إسرائيل صباح اليوم، وينبغي أن تكون من الاتساع بحيث تصل إلى شمال لبنان، والإفراج عن الرهائن الإسرائيليين.

ولكن هذه الحالة لا يمكن تسويتها بمجرد وقف لإطلاق النار أو باتخاذ خطوات متوسطة كالتي ذكرتها. فمنذ انسحاب إسرائيل الأحادي في عام ٢٠٠٠ امتثالا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، لم يتسن تثبيت استقرار الحالة على امتداد الخط الأزرق. وأحاطت الشكوك بفعالية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في مناسبات عديدة، كما قال الأمين العام نفسه.

وفي هذا السياق، فإن ما يعنيه الحل العادل والدائم لهذا الصراع هو ضمان السيادة الكاملة لحكومة لبنان ولقواته المسلحة الشرعية في جنوب إقليمه، على طول الخط الأزرق. ويرد مطلب المجتمع الدولي هذا بالفعل في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). غير أن الحكومة اللبنانية لم تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذه.

وفي هذا الإطار، يكتسي الاقتراح بإنشاء قوة دولية، يفضّل أن تكون برعاية الأمم المتحدة أهمية خاصة. فمن شأن هذه القوة، بالتعاون مع السلطات اللبنانية ، أن تضمن الأمن والاستقرار في جنوب البلاد. وينبغي أن تتمتع هذه القوة الدولية بولاية واسعة النطاق، وأن تحل تدريجيا، إذا لزم الأمر، محل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ونعرب أيضا عن تأييدنا لاقتراح الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) فيما يتعلق بالترسيم النهائي

للحدود الدولية بين لبنان وجارتيها، سوريا وإسرائيل، بما في ذلك مسألة مزارع شبعا.

وعلى المجتمع الدولي متى تمت تسوية هذه المسائل الملحة أن يرصد الامتثال للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فيما يتعلق بترع سلاح القوات غير النظامية العاملة في لبنان. وينبغي أن تتوافر لدى الأمم المتحدة خطة وجدول زمني لترع سلاح هذه القوات بشكل نهائي، وأن يوفر مجلس الأمن الوسيلة لضمان الامتثال لهذه العملية عند الاقتضاء.

وبدون نزع سلاح القوات غير النظامية العاملة في لبنان بشكل نهائي، لا ضمان للسلام والاستقرار داخل لبنان أو خارجه. والمكسيك تؤكد مجددا تأييدها للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بوصفه الصيغة الأمثل لضمان سيادة لبنان واستقلاله الكامل، حتى ينعم بالاستقرار والرخاء ويتمكن من العيش في سلام مع جيرانه.

وتعرب المكسيك أيضا عن قلقها العميق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة للسكان في غزة. ونتوجه بنداء عاجل للشروع في تنفيذ التدابير التي اقترحها الأمين العام بالأمس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يختتم مجلس الأمن نظره في هذا البند.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠.